



عباس محمود العقاد

أشتتات مجتمعات في اللغة والأدب

كتاب
دكتور عباس محمود العقاد



أشتات مجتمعات

في اللغة والأدب

عباس محمود العقاد

أشتات مجتمعات
في اللغة والأدب

الطبعة السادسة



دار المهاRF

الناشر : دار المعرف - ١١١ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

موضوع هذا الكتاب

في هذه الصفحات فصول متفرقة يجمعها غرض واحد ، وهو نصحيح بعض الأخطاء في النظر إلى اللغة العربية والحكم على مكانتها بين اللغات العالمية التي تصلح لأداء رسالة العلم والثقافة في هذا القرن العشرين ، وهي أخطاء متكررة تعرّض لها الناظرون في هذه اللغة مرة بعد مرة ، منه انتهاء حركة الترجمة الحديثة من اللغات الأوربية ، وتتلخص كلها في أنياب كفاية هذه اللغة للقيام بأمانة تلك الرسالة .

بدأ الخطأ الأول في النظر إلى اللغة العربية من طبيعة البداوة في كل حركة وكل نهضة ، ولم يكن للغة العربية ذنب في هذا الخطأ البالمر ... وإنما كان الذنب كله من نقص الاستعداد للترجمة في بدايتها .

فالترجم المستعد — كما هو معلوم — يستوفى التهوض بوظيفته عدة كاملة منوعة تجتمع من العلم باللغتين ومن العلم بموضوع المعرفة الذي ينقله المترجم من إحدى اللغتين إلى الأخرى ، ولا بدّ له معه من حصة وافية مشتركة بين المعلومات العامة في عصره ، وإن لم تكن لها علاقة مباشرة بموضوع الكتاب المترجم .

ويصعب تحقيق هذه الشروط كلها في البداوة الحركة ، لأن

هذه الشروط كلها قد تكون — هي أيضاً — في دور البداوة علامة
للمراجعة والإعادة.

فلم يكن بين المترجمين في أوائل حركة الترجمة من هو أوفى عدة من رفاعة الطهطاوى في مادة اللغة العربية وفي مادة اللغة الفرنسية ، وفي مخصوصه من المعارف العامة ، ولكنه — مع هذا — كان يترجم صفة دولة كبيرة بتعریفها كما تنطق باللغة الفرنسية ، فكان يترجم الولايات المتحدة بالـ (أنازيون) نقلًا عن اللفظ الفرنسي بحرفة ، ولم يفعل ذلك لأن اللغة العربية قاصرة عن أداء الكلمة بما يقابلها ، ولا لأنه كان يجهل مدلول الولاية وما يرادفها في معجمات اللغة ، ولكن المصطلحات السياسية واللستورية كلها كانت تبتدئ وجودها في تلك الحقبة ، وكان اتحاد المقاطعات في أساسه علامة جديدة في قاموس الحكم والسياسة .

أما المترجمون من هم دون رفاعة في اللغة والمعرفة فقد كان منهم من يذكر (أبو) و (تجرى) و (أكرا) ليترجم بها (حلب والندجلا وعكا) ولا ذنب للغة العربية في هذا الخطأ لأنها هي مصدر الكلمات الصحيحة التي تقابل تلك الأسماء ، وليس أولئك المترجمون من الجهل بأوطانهم القرية بحيث يجهلون أسماء تلك البلاد — بلغة أمها هم وأباهم ، ولكنها بداعه العلم والتاريخ وواقعه فعلت فعلها هنا وكشفت بذلك عن خطأ من أخطاء القائلين بقصور اللغة في نقل كتب المعرفة والثقافة .
ولذا انتقلنا بالترجمة من عالم الأسماء والأعلام والمصطلحات إلى عالم .

المعاني والأفكار والأحساس فالبداءة هنا مسئولة عن خطأ كذلك الخطأ أو أظهر منه للقراء على اختلاف حظهم من المعلومات العامة .

ذلك هو خطأ الضرورة التي خللت بين ملكة الأديب وبين المعرفة «القاموسية» بالكلمات الأجنبية وما يقابلها بلغة الخطاب المداول ولغة القاموس في العربية الفصحى .

فالترجم هنا طفيلي على الكتابة باللغة التي ينقل منها واللغة التي ينقل إليها ، فليس العجز في قصور الألفاظ العربية عن وصف المعاني أو الأفكار أو الأحساس باللغات الأجنبية ، وإنما العجز من الترجم الذي لا يستطيع أن يعبر عنها بلغة من اللغات ، أجنبية كانت أو وطنية ، ولا يستطيع من فهمها فوق ما يستطيعه القارئ الغربي أو الشرقي وهو يتضمن العمل الأدبي من قصة أو مسرحية أو قصيدة — منظومة ، ولو تولى الأمر أديب يشعر بشعور الأديب ويفهم فهمه لما قصرت اللغة العربية بين يديه عن بحارة اللغة التي ينقل عنها ، ولعل الأستاذ البستاني لم يزعم قط بيته وبين نفسه ولا بيته وبين قرائه أنه يضارع الشاعر الحالدي هوميروس في ملكته الشعرية ، ولكنه — ولا مراء — قد ترجم الإلإبادة من لغتها الأصيلة كما ترجمها الأوربيون إلى لغاتهم المختلفة ، لاتينية كانت أو جرمانية .

وانقضى هذا الدور — أو كاد — ولما تفرغ من ذلك الخطأ الشائع عن قصور اللغة العربية في مقاصد التعبير عن خواлиج النفس البشرية ،

ولكتنا — فيها نحسب — قد فرغنا من إحالة هذا الخطأ من كتف اللغة إلى كتف التطفل على الكتابة الأدبية من غير أهلهما :

ويقولون في أمثالهم إن الأخطاء لا يعجل إليها الموت ، فربما كان من بقایا هذا الخطأ الباكر أن بعض النقاد عندنا لا يزالون يجحرون خلو الشعر العربي من الملائم المطلولة إلى قصور اللغة العربية أو قصور أوزان العروض فيها ، أو قصور التبادل في السلقة السامية على التعميم ، ومنها السلقة العربية .

لكن خطأ يصححه سؤال واحد عرضنا له في بعض هذه الفصول ، وهو : هل وجد موضوع الملجمة عند العرب الأقدمين لأسبابه التاريخية لم توجد عندهم القصيدة المنظومة في هذا الموضوع ؟ هل وجدت عندهم حروب الأرباب والأبطال من أنصاف الأرباب والتاريخ الحالية التي غابت في ظلمات الأساطير والمعارك التي يضطرب فيها الفخار القوي وتضطرب فيها العصبيات السماوية والأرضية ثم اختفت ملامح الشعر التي لا تدور في أمة أخرى على سواها ؟

إن بدأعة النقد العلمي هي المسئولة هنا عن هذا الخطأ بين سائر البداءات الباكرة ، وقد مضى على النقد العلمي عندنا زهاء سبعين سنة قبل أن يخطر على المشتغلين به أنهم يحتاجون إلى مثل ذلك السؤال .

• • •

ولقد كان المستشرقين سهلاً لهم الوافر من هذه الأخطاء في تحويل

اللغة العربية أو زارهم وأذار نظراتهم العجل إلى أساليبها وتعبيراتها ، فلأنهم في جملتهم — ما عدا القليل النادر منهم — لغويون أو حفاظ قاموسيون وليسوا من عبّجي الأدب والفن بلغاتهم فضلاً عن اللغة العربية التي تعلموها ولم يعيشوا بها أو يعيشوا فيها ، فوقفوا من ثمّة بفنون البلاغة المجازية في هذه اللغة عند المرحلة الشكالية منها أو المرحلة التي يصبح أن نسيها بالغير وغليقية ، وراحوا يزعمون واحداً بعد واحد أن الشعر العربي خليط من الأشكال المتنافرة لا يخلص الدهن منها إلى صورة مرسومة أو عاطفة واضحة ، وماذا يفهم القارئ من قمر على غصن على كثيب ؟ . . . إنها خليط أغرب في رأيهم من خليط الرسوم التي عرفت عندهم بالكاريكاتور .

ولكن هؤلاء «القاد» الواثقين جدّاً من أصالة نقدمهم ينسون أنهم يقررون الحروف بأشكالها بعد أن وصلت إلى طورها الأخير من المقاطع والأجزاء ، فهم ينتظرون اليوم إلى عنق البحمل بدلاً من النظر إلى حرف الجيم ، وينتظرون إلى الكف المبسوط بدلاً من النظر إلى حرف الكاف ، وهكذا ينتظرون إلى القمر في لغة الفلك والغضن في لغة النبات والرمل في لغة طبقات الأرض ، بدلاً من نظرتهم كما ينظر العربي إلى ذلك التشبيه فلا يرى فيه غير إشراق على اعتدال على فراحة يتحرك بها قوام رشيق !

* * *

ثم تفتح أبواب الأخطاء على جميع مصاريعها حين يعمد المقارنون

إلى المقارنة بين البلاد الغربية في إيان ازدهارها وبين بلادنا العربية ويجعلونها مقارنة بين هذه اللغة وبين لغات البلاد جماء ، بل يمنعون في الشطط فيجعلونها مقارنة بين استبعد اللغة العربية واستعداد جميع اللغات الأخرى في أصل التكوين .

ولا بد من توارد الأخطاء الكثيرة في كل مقارنة من هذا القبيل ، فلو أثنا قارنا — مثلاً — بين اللغة الإنجليزية في القرن العشرين وبين اللغة الإنجليزية نفسها في القرن الخامس عشر لظهر فيها نقص المثاث من أسماء المخترعات الحديثة ولم يكن ذلك مسوغاً للحكم عليها ينقض الاستعداد للوفاء بمتطلبات المعاصرة وإنما عرف هذا الاستعداد فيها بعد ظهور الحاجة إلى تلك المصطلحات وظهور الوسائل التي تيسرها في اللغة ، ومنها الاقتباس الكبير من السكسونية القديمة ومن اللاتينية والإغريقية القديمتين ، ومن الفرنسية المعاصرة وسائل اللغات الأوربية في عصرها ، بل سائر اللغات حيث كانت في بلاد الغرب والشرق كلما وجدت لها صلة بالختراع الحديث ، وقد يكتفى في تسمية المخترع بنسبةه إلى صاحبه أو إلى البلدة التي اخترع فيها ، وليس التوسل بأمثال هذه الوسائل متعدراً على اللغة العربية من طريق الاقتباس أو التعرير أو التوليد أو الاستدراق أو المحاكاة الصوتية أو النقل بالألفاظ والمعانٍ والمناسبات . وما لا شك فيه أن المخترعات الحديثة لو تهافت لها أسبابها في القرن الثالث أو الرابع للهجرة بين المتكلمين باللغة العربية لظهرت بأسماء لها توافقها

وتأسست — من ثم — أصول الدلالة عليها وفترعات هذه الدلالة في جميع نواحيها . وقد اتسعت اللغة العربية قبل ألف سنة مئات من أسماء الأعيان والمصطلحات لم تكن مألوفة بين أبناؤها قبل ذلك ، وحكمها في استعداد اللغة لاستخدامها كحكم المخترعات الحديثة وحكم العناوين العلمية التي تقرن بها . فلا موجب للقول بقصور الاستعداد في اللغة العربية لسبب من هذه الأسباب العريضة ، ولا سبيل إلى تحقيق كفاية اللغة العربية للنهوض بأمانة العلم والثقافة من طريق هذه المقارنات التي لا تقوم واحدة منها على أساس صالح للمقارنة .

إنما المقارنة الصحيحة التي تسفر عن تحقيق كفاية هذه اللغة بين سائر اللغات هي المقارنة على أساس ثابت من علم الألسنة الحديث ، وهو العلم الذي يبحث في تطور اللغة من حيث هي كيان حتى نام صالح لأداء وظائفه ومحاراة أمثاله في معركة البقاء .

فإذا قيس اللسان العربي بمقاييس علم الألسنة فليس في اللغات لغة أقوى منه بشرط اللغة في ألفاظها وقواعدها . ويتحقق لنا أن نعتبر أنها أقوى اللغات جميعاً بمقاييس بسيط واضح لا خلاف عليه وهو مقياس جهاز النطق في الإنسان ، فإن اللغة العربية تستخدم هذا الجهاز الإنساني على أنه وأحسنه ولا تهمل وظيفة واحدة من وظائفه كما يحدث ذلك في أكثر «الأمميات» اللغوية . . . فلا تباس في حرف من حروفها بين مخرجين ولا في مخرج من مخارجها بين حرفين ، وقد تصححت فيها

الحركات الصوتية الثلاث بين الفتح والضم والكسر ، ففبت فيها فصاحة النطق على إبطال الإمالة بين هذه الحركات وإخراجها كلها مستقيمة مميزة ، كما يشاء معنى «الإفصاح» وهو في جوهره إزالة اللبس في الأصوات والحركات ، ولم يحدث لأبيجدية أخرى غير الأبيجدية العربية أنها جربت زمانا طويلاً في كتابة اللغات من كل أمرة لسانية فلم تقصّر في هذه التجربة عن شأو الأبيجديات الأخرى ، إذ كتبت بها العربية والفارسية والتركية والأردية والإسبانية وهي تتسمى إلى الأصول السامية والطورانية والهنديّة البحريّة ، وقد وجد فيها الكتابون ما ينوب عن الحروف المتبعة لم يوجد في الأبيجديات المختلفة ما ينوب عن حروف العربية الصريحة في خارجها ، بما استوفته من جهاز النطق الإنساني في كل آلة من آلاته .

وإذا قيّست قواعد النحو العربي بهذه المقاييس في علم الألسنة فالمزية البيّنة في هذه القواعد أنها تابعة لأغراض التعبير والدلالة وليس هذه الأغراض تابعة لها في أصولها أو فروعها ، وقد وضعت فيها الفروق بين صيغ الأسماء والصفات على حسب معانيها وعلاقتها بأغراض المتكلّم والسامع ، فلأنما يجري فيها الاختلاف بين الأوزان والصيغ لبيان الاختلاف في مدلول الكلمة أو في قوة الدلالة ودرجتها ، وقد تشاركتها اللغات في بعض هذه المزايا ولكنها لا تجمعها كما جمعتها ولا تفوقها في واحدة منها . وعلى هذه المقاييس من علم الألسنة تعتمد في تصحيح النظر إلى مزايا لغتنا وتصويب أخطاء الناظرين إليها ، وقد يكون من هؤلاء أبناء ها

يظلمونها ولا يسيئون النية ، ولكنهم يسيئون القياس أو يعتمدون في المقارنة بينها وبين صائر اللغات على غير أدواتها .

وقد تفرقت المباحث التي عرضنا لها في الفصول التالية وفي أمثلها من الفصول التي قصرناها على مباحث التحو ووالصرف والعرض وما إليها من القواعد اللغوية ، ولكنها تجتمع في الطريق كما تجتمع في الغاية ، وطريقها وغايتها معًا هذه المحاولة الخادعة في إثبات فضل اللسان العربي بمقاييس علم الألسنة واجتناب المقاييس التي لا تصلح للمقارنة على سواها لأنها مقارنة تصل فيها التائج عن مقدماتها .

عباس محمود العقاد

أقدم اللغات

أى اللغات أقدم :

كان الباحثون في تاريخ اللغات يقصدون بالبحث عن أقدمها أن يصلوا إلى اللغة الأولى التي تفرعت عليها جميع اللغات بعد تفرق الأمم في جوانب العالم المعور ، وكانوا يفترضون أن اللغة الأولى كانت لغة الجنس البشري كله يوم كان له مقام واحد في قارة واحدة ، ثم تفرعت هذه اللغة بعد انفصال الناس وانقطاع الصلة بينهم حتى امتنع التفاهم بين المتكلمين بكل شعبة من شعب المهجات المترفرفة في مواطنها المختلفة .

إلا أن هذا البحث الطويل لم ينته إلى وحدة بين لغات الأمم غير وحدة « العائلات » اللغوية الكبرى التي يتعدى التقرير منها اليوم بغير الاتفاق في كلمات معدودات ، توحد في الكبير منها ولا توحد فيها بأجمعها فنون الباحثون ، إلى حين ، بالرجوع إلى أمهات العائلات اللغوية كل عائلة منها على حدة ، وكادوا أن يتذروا في هذا الطريق بعقبات كالعقبات التي صادفthem في بحثهم عن لغة واحدة للجنس البشري بموطنه الأول ، وإن تكن عقبات التحقيق في مواضع الاتفاق بين فروع العائلات اللغوية أيسر تدليلاً وأقرب أمداً في مراحل التاريخ القديم .

وأرأى الغالب بين علماء المقارنات اللغوية أن أصول العربية حديثة بالقياس إلى أصول العائلة الهندية الأوروبية ولا سيما السنسكريتية والجرمانية ، ولكن هذا الرأى يقابله في العهد الأخير اعتراض شديد من أبناء الهند أنفسهم ، من المسلمين خاصة ، في معرض المقابلة بين السنسكريتية والجرمانية والعربية فإنهم يعتمدون على معرفتهم بلغات الهند ومعرفتهم بالعربية وبعض اللغات الأوروبية لتصحيح أنخطاء اللغويين الأوروبيين عند المقابلة بين الكلمات ويصيرون كثيراً في التنبيه إلى تلك الأخطاء وإثباتها بدلائل المعنى والألفاظ التي لا شك فيها ، ولكنهم ينساقون إلى مثل هذه الأخطاء عند المقابلة بين جنور الألفاظ العربية والأجنبية ، ويقاد بعضهم أن يرجع بمعظم هذه الجذور إلى أصل عربي يقارنه بحروف أو ثلاثة حروف من الكلمة القديمة ، اعتقاداً على القول الشائع عن نشأة الكلمات العربية جميعاً من حرفين الذين تلحق بها الحروف المزيدة تارة في أوائل الكلمات وتارة في أواخرها .

ومن أمثلة هذه المقارنات بحث مستحسن الشيخ (محمد أحمد مظفر) بمجلة الأديان التي تصدر بالإنجليزية في الباكستان ، ينشره تباعاً تحت عنوان (العربية أم جميع اللغات) ويسرد فيه مئات من الكلمات الأجنبية يحسنها من مشتقات العربية على صورة من الصور الفظية أو المعنوية ، وقد وفق كل توفيق في بعض هذه الكلمات ، ولكنه أوغل جداً في التحرير بحث المتابعة للوصول بالكلمة إلى جذرها العربي فيها يراه .

فهو يقول مثلاً إن كلمة الدرة Atom (أتم) معناها لا يتجزأ أو لا ينقطع ، فهي على هذا مأخوذة من كلمة (قطم) العربية بمعنى قطع ، لأن الممزة الأولى زائدة بمعنى النفي في اليونانية ، و (Atom) هي (قطم) بعiensها إذا لاحظنا أن الأوربيين يضعون الناء موضوع الطاء .

ويقول إن كلمة Bit (بت) في الإنجليزية بمعنى (قطع) وهي من مادة (بت) العربية .

ويقول إن كلمة Arrive (أريف) في الإنجليزية بمعنى وصل إلى المرفأ فهي مأخوذة من (أرفا) العربية بهذا المعنى .

ويقول إن كلمة Aspire (أسيير) في الفرنسية بمعنى تنفس مأخوذة من الزفير باللغة العربية .

ويقول إن كلمة Captive (كبيف) بمعنى الأسر والحبس مأخوذة من مادة الكف العربية .

وعلى هذا النحو نجربى المقابلة بين مئات من المفردات تشابه بالحروف ولكن هذا التشابه لا يمكن لتحقيق اقتباسها من العربية إلا إذا كانت مادة الكلمة في جذورها غريبة عن لغاتها الأجنبية ، وكان استخدامها عندما سابقاً لاستخدامها عندهم بمعناها أو ما يقرب من معناها . وهو ما يصعب تحقيقه أو يظهر من التحقيق أحياناً أن المادة أصلية واستخداماً بذلك اللغات سابقاً لاستخدامها بلغتنا .

ونحن نعتقد أن اللغة العربية أقدم من معظم اللغات الحديدة ، وأن

شاهد سبقها في القدم تزيد على الشاهد التي يستدل بها على سبق أقدم اللغات الأخرى ، ولكننا نحسب أن المقابلة بين الكلمات لا تؤدي إلى نتيجة يحسن السكوت عليها في هذا الباب ، وإنما نفضل على وسيلة المقابلة بين الكلمات وسيلة سهلة ترجع فيها إلى كل لغة على حدة ، فلا يصعب علينا بعدها أن نحكم على حظها من القدم بالقياس إلى غيرها :

ذلك الوسيلة هي اشتقاق أسماء الحيوان فيها ، فإن اللغة التي ترجع أسماء فيها إلى مصدر مفهوم من مصادرها ، تسبق اللغات التي تتلو هذه الأسماء جامدة أو منقوطة بغير معنى يؤديه لفظها الدال عليها في أحاديث المتخاطبين بها .

فأسماء الأسد والكلب والنسر والصقر والغراب والفرس والحمار والبغل واليحميل والخروف وعشرات غيرها من أسماء الحيوان هي كلمات ذات معنى يفهمه المتكلمون بها ويطلقونه أحياناً إطلاق الصفات عند المشابهة بين هذه الحيوانات وبين غيرها في إحدى صفاتها .

يقال أسد الكلب للصيد أغراه به ، وأسد عليه اجترأ ، وأسد بين القوم أفسد بينهم ، ومعنى هذا على كل احتمال في سبق الكلمة اللغوية أو سبق الاسم أن العرب عرروا هذا الحيوان وهم يتكلمون بلغتهم هذه ويستخدمونها للوصف أو للاشتقاق والمجاز .

وكذلك معنى الكلب من العض أو القبض وسائر معانى الكلاب وألفاظه .

والنسر من الجرح والنقص والتزيق لفظ أصيل في اللغة على الحقيقة أو على المجاز .

والصقر من الحدة في الحرارة أو في الطعم أو في اللمس أصل صالح لإطلاقه على الطائر المسمى باسم الصقر أو الموصوف بهذه الصفة . والغراب من الغربة والإيلان بها حيث يعيش هذا الطائر ويتشاءم الناس بنعيقه في الأماكن التي هجرها سكانها وتختلف بها البقايا التي يحوم عليها .

والفرس من حدة النظر والاستعانة به على الأفراط .

والحمار من لونه الأحمر الذي يشبه رمال الصحراء حيث عرفه العرب قبل التشاره في سائر الأقطار .

والبغل من مادة في اللغة العربية أصلية في معنى الخلط والنسب المدخول وكل ما هو مدخول غير خالص أو صريح ، ويشبه الدخل والزغل والنغل ، والغين واللام بمعنى الغل الذي يخامر الصدور .

والحمل من مادة العمل بمعنى الضخامة ، والخروف منسوب إلى موعده في التحريف ، وهكذا عشرات الأسماء التي تدل على وجود هذه اللغة في أقدم عهد عرفت فيه الأمة العربية هذه الحيوانات ، وهو عهد بعيد في القدم لم يعرف قبله عهد هذه اللغة نقلت عنه تلك الأسماء بغير هذا اللفظ وغير هذا الاستدراق .

ويقابل هذا في اللغة الإنجليزية أسماء كلها منقولة من غيرها أو

مقصورة على مسمياتها التي لا يعرض لها التصريح في لهجات الخطاب .

فالأسد *Lion* من (ليو) Leo اللاتينية ، والخستان *Horse* من (روس) Ross الجرمانية ، والحمار (أس) *Ass* من (اسن) اللاتينية التي يرجح أنها محرفة عن الكلمة (أتان) السامية وأكثرها جامدة في أصواتها التي نقلت عنها .

ومثلها بقية الكلمات التي ذكرناها وأشارنا إلى جذور اشتراقها بالعربية فإنها منقولة من أسماء جامدة ليس لها اشتراق متداول في لغة الخطاب ، فلا حرج إذن من الحكم بسبق اللغة العربية بجميع اللغات التي تختلف عن زمان التسمية الأولى لثلاث الحيوانات بأسمائها المشتقة ، على العلم بما تعنيه من وصف وتشبيه .

والعلم بالحيوان المستأنس أو الحيوان المتواشش أقدم شيء في لغات بني الإنسان ، فلا نستطيع أن نتخيل أمة بادية أو حاضرة عاشت زمناً طويلاً قبل التاريخ بغير حيوانات مستأنسة أو حيوانات وحشية تسميتها وتحدث عنها ، فليس في تواريخ اللغات عهد أقدم من هذا التاريخ ، وفيه الكفاية للدلالة على انتشار اللغة وشيوخ قواعد الاشتراق والتسمية بين أبنائها في ذلك العهد السحيق ، وربما تساوت اللغة العربية في القدم وبعض المقاول كان له لفظه المشتق في الأصل القديم . . . ولكنه إذا رجع إلى أصل جامد غير مفهوم باشتراقه في لغة الخطاب فهو لاحق الزمن بنشأة

المفهود المشتق والوصف المفهوم .

ولا خلاف في دلالة أسماء الحيوان بالفاظها المشتقة على قدم اللغة العربية عند المقابلة بينها وبين اللغات الأوربية من أقدم عهودها التاريخية . ويبقى بعد ذلك محل للنظر بين العائلات اللغوية التي سجلت فيها الفاظ مشتقة لأسماء حيواناتها ، ولم تزل لها في معجماتها المحفوظة معانى المشتقات والصفات .

قدم الكتاب بالعربية

جزيرة أقريطش (كريت) مركز من أهم مراكز الحفريات التي يتضمن بها طلاب التحقيق في تاريخ علم الإنسان ، أو « الأثر بولونجية » . لأنها جزيرة تتوسط بين القارات الثلاث : إفريقيا وآسيا وأوروبا . وردت عليها حضارة بعد حضارة من هذه القارات ، ثم اختلفت الحضارات في براها الأصيل كما اختلفت في داخل الجزيرة باختلاف عوامل التطور العالمية واختلاف عوامل التطور المحلية ، فكل ما يهتم إلى حلماء الحفريات من بقايا الجزيرة القديمة فهو مادة صالحة لاستقراء الأصول والفرع من هذه الحضارات ، ولاستقراء عوامل التطور مع حوادث التاريخ الإنساني الشامل وعوامل التطور المنحصرة في جزيرة محدودة تتعزل حيناً وتتعصل حيناً آخر بما يحيط بها من أقطار القارات الثلاث . ويأتي في المرتبة الأولى بين مباحث هذه الحفريات مبحث اللغة التي تكلم بها أبناء الجزيرة قبل الميلاد ببضعة عشر قرناً ، قد ترقى إلى ألف سنة . فإذا ترجمنا الأساطير اليونانية القديمة بلغة التاريخ فالمفهوم من أشهر هذه الأساطير التي وردت في شعر (هوميروس) أن الكريتيين كانوا من سلالة فيثيقية ، لأن ملك الجزيرة (مينوس) كان ابن الحسنة (أوربة) .

أميرة مدينة صور التي كان يحكمها الملك فونيق .

ولكن علماء الحفريات يحاولون أن يتحققوا التوارييخ الأسطورية بتفسير النقوش التي ترجع إلى تلك الفترة من حضارة الجزرية قبل الميلاد ، ومنها نقوش عثروا عليها منذ نصف قرن ولا يزالون مختلفين في المقابلة بين حروفها والمحروف الأبيجدية التي استخدمها سكان الجزرية على أثر اتصالهم بالحضارة الإغريقية .

وبعد خمسين سنة في الفروض والتأويلات أعلن الأستاذ سيروس جوردون رئيس مباحث البحر الأبيض المتوسط بجامعة برانديس أنه اهتدى إلى مفتاح الكتابة التي نقشت على ألواح الجزرية فوضح له أن اللغة « سامية » لا شك فيها ، وأن بعض كلماتها تقارب الكلمات العربية التي تتكلمتها في العصر الحاضر ، ومنها كلمة « قرية » وكلمة « ميت » وكلمة « داود » منطقة بما يقرب من نطق حروفها التي تكتب بها الآن .

والعلماء الآخرون من اطلعوا على تأويلات الأستاذ جوردون ولم يشتركون في أعمال الحفريات يراجعونه في مقارنته بين المحروف ، ويقولون أنها قد توافق النطق الفينيقي ، ولكنها قد تكون مرادفة لمعنى الكلمات في لغات أخرى ، إذا أراد الناطق أن يتصرف بالمد والقصر ، أو التضخم والترقيق ، في أداء الأصوات بما شاء من خارج المحروف .

على أن المنكرين لفتاح الأستاذ جوردون يتكلمون عنـاً شديداً إذا كان إنكارهم مبنياً على الشك في وصول الفينيقيين إلى الجزرية وإقامتهم فيها

قبل الميلاد بقرون عدة ، ويتكلفون عتناً أشد من ذلك إذا قدروا أن الملاحين الفينيقيين لم يكن لهم شأن في حضارتها ولم تكن لهم صلة «لغوية» بأهلها ، كائناً ما كان أولئك الأهلون قبل وصولهم إليها .

فهما يكن رأى المؤرخ في الأساطير القديمة فهي خيال لا يخلو من الواقع وخبر لا يخلو من الدلالة ، وليس من المعقول أن تزعم الأساطير أن أميرة صور كانت ذكرة على جزيرة كريت إن لم يكن هناك علاقة من علاقات الملاحة والتجارة بين البلدين ، ولم تكن تلك العلاقة في ذاكرة الرواة والشعراء ، يتناقلونها خلفاً عن سلف وجيلاً بعد جيل ، ولا يخلقونها ساعة روايتها ، بلغة القصة أو لغة التاريخ .

فالقول بأن اللغة الفينيقية عرفت في جزيرة كريت قبل أربعة آلاف سنة أو نحوها هو أقرب الأقوال إلى التاريخ الصحيح ، سواء نظرنا إلى تاريخ الملاحة في البحار الشرق من البحر الأبيض المتوسط ، أو نظرنا إلى الأساطير المروية عن علاقة الجزيرة بمدينة صور ، أو نظرنا إلى تفسيرات المخربين لم يظهر ما هو أول منها بالقبول إلى الآن ، أو نظرنا إلى الحروف الفينيقية التي اقتبسها اليونان وأبناء الجزء اليونانية جميعاً بعد العصر المقدر لوجود الأميرة «أوربة» والملك «مينوس» ببضعة قرون .
ونحن — إلى هنا — نذكر اللغة الفينيقية والحروف الفينيقية عند الكلام على التاريخ قبل أربعة آلاف سنة ، لأننا نعقب بهذا الكلام على تعبيرات العلماء الأوّلين الذين يسمون الشعوب السامية بتلك الأسماء ،

كلما ذكروا شيئاً عن تواريختها في تلك الأزمنة الحالية .
أما الذي تؤثره وف تستند في إثارة على الأصول المعقولة فهو تغليب كلمة «العربية» على كلمة الفينيقية أو كلمة السامية على اختلاف مدلولاتها حيث يرجع الأمر إلى أربعة آلاف سنة من تاريخ هذه اللغات القديم ، أو على الأصح من تاريخ تلك اللهجات كما ينبغي أن تسمى في ذلك الحين لأنها كانت قبل أربعين أو خمسين قرناً لهجات تتفرع على أصل واحد قديم .

فقد كان الفينيقيون يقيمون بين النهرين على مقربة من خليج العرب قبل انتقامهم إلى صور وغيرها من المدن على شواطئ فلسطين .

وقد كانت الحروف المنسوبة إليهم عربية على التحقيق ولم تكن مقصورة على القبائل الفينيقية في العراق أو فلسطين ، ولو لم تكن عربية عامة لما وجدت بصورها الباقية إلى اليوم في الخط المسند الذي لا شك في قدمه وقدم الحضارة اليهانية بل العروبة اليهانية — من قبله — فإن الأبيجدية المشهورة باسم الفينيقية ، والأبيجدية التي كانت تكتب في بلاد البن متباينات في أكثر الحروف ، وما اختلف منها قليلاً فهو اختلاف في الأداء دون الأصول ، ومثله هذا الاختلاف الذي نشاهده بين كتابة المغاربة وكتابة المغاربة لبعض الحروف العربية إلى اليوم .

وإذا سجاز الشك في العلاقة القديمة بين الحضارة العربية وجزيرة كريت فليس هناك حل للشك في علاقة هذه الحضارة باليونان منذ عصر الملك

«قدموس» وهو مقارب في حساب التاريخ وحساب الأساطير لعصر الأميرة «أوربة»، والملك مينوس على رواية الشاعر هوميروس.

نعم لا شك في هذا، لأن الأبجدية اليونانية باقية إلى اليوم تدل على تاريخ العلاقة القديمة.

فهذه الأبجدية التي يكتبها اليونانيون في عصرنا هذا موافقة برتقبيها حرفاً حرفاً لترتيب الأبجدية العربية، ولا يختلف هذا الترتيب مرة إلا إذا تقابل حرف من حروف الخلق بحرف من الحروف التي تقاربها في نطق الأوزبين، لأن الأوزبين لا ينطقون حروف الخلق كما هو معلوم.

فالأبجدية اليونانية تبتدئ بحرف (ألفا وبيتا وثيما ودلتا) وهي حروف الألف والباء، والبييم والدال في «أبجد» على هذا الترتيب. ثم تقابل حروف «هوز» بما يقاربها مع اختلاف نطق الماء، وننطق الواو حين تكون حركة مد عندهم وحرفاً منطوقاً عندنا في بعض الأحيان، ثم تأتي «كلمن» متابعة كما هي عندنا بغير اختلاف تخلوها من حروف الخلق والمد، وهم ينطقونها «كاما ولا مانا وني» ويتبعونها بقية حروفنا على النحو الذي أشرنا إليه.

ومن المؤرخين الأوزبين من يتعصبون في نسبة كل ثقافة أوربية إلى أصل من أصولها العربية أو الشرقية، فهم يدركون هذا الشبه بين الأبجدية عندنا والأبجدية عند اليونان فيعرفون به ولكنهم يسألون: ولماذا لا يكون الساميون هم الذين اقتبسوا هذه الحروف من مصدر أوربي قديم؟

وقد ظل هذا السؤال زمناً معلق المخواب أو محتيلاً للإجابة بنسبة الأصول الأبيجدية إلى المصادر الأوروبية ، لو لا أن أسماء الحروف العربية عرفت بمعانها وأشكالها ولم يعرف لها معنى ولا شكل يعود بها إلى لغة من لغات الأوروبيين ، ومن معانى هذه الحروف ما نفهمه في أحاديثنا اليومية إلى هذه الأيام ، كالياء من البيت واليم من الجمل والعين من العين ، والكاف من الكف ، والنون من النون أو الحوت .

وكلما كشف الحفريون حرفًا مكتوبًا وعرفوا معناه وعمله في الجملة عاد بهم هذا الكشف الجديد إلى أصل قديم يقدر تاريخه بآلاف السنين ، فقد كشف الحفريون من آثار بلاد النبط بعض حروف البحر التي كانت تستعمل في مثل موقعها من الجملة عندنا قبل ثلاثة آلاف سنة . فإذا قدرنا أن حرف البحر عادة هو أمم أو فعل ختزل لا تتعود الألسنة اختزاله قبل انتهاء مئات السنين فلا بد من تقدير زمان سابق لتاريخ تلك الكتابة النبطية بعده قرون ، كانت فيها اللغة العربية لغة تركيب وإعراب بقواعدها التي تطورت مع الزمن حتى وصلت إلى ما هي عليه ، وبلغت فيها قواعدها غاية مداها من الصبسط والاستقرار .

وها هنا ننتهي إلى بيت القصيدة من تحقيق القول بقدم اللغة العربية . فإن قلم اللغة ، على أية حال ، عراقة تحسب لها كما تحسب لكل كائن حتى عريق ، ولكن الذي يعنينا منه في هذا المقام هو جانب التام والنضيج بعد طول التطور والتقويم .

فما من قاعدة من قواعد اللغات السامية تابعت نموها ونضجت في تطورها كما نضجت في لغتنا العربية ، بعد ذلك التقدم المتسارع من أقدم العصور :

في اللغات السامية [عرب ولكنها قاصر غير مطرد ولا متناسق في مواضعه ، لم يبلغ قط مبلغ « القانون » الذي نعرف فيه حدود الإطراد وحدود الاستثناء .

وفي اللغات السامية الشتاق ولكن قوالب المشتقات فيها لم تتميز بأوزانها ومعاناتها كما تتميزت مع تطور اللغة العربية .

وفي اللغات السامية حروف لم تعرف في غيرها من العائلات اللغوية كما يسميها المحدثون ، ولكن لغة من اللغات — سامية كانت أو آرية أو طورانية — لم تتحرر فيها الخارج بحروفها ولا المظروف بمحارحها كما تحررت في لغة الفيداد ، فليس في لغة الفيداد حرف ملتبس بين مخرجين ولا مخرج ملتبس بين حرفين .

وفي اللغات السامية نحو وصرف ولكنها واقفان — فوق المثبت — جد ورأى كان الحشب الذي لا يقبل النحو بعد ما وصل إليه ، وما من جذر من جذور نحونا أو صرفنا لم يتشرع ولم يحافظ بقوة الحياة فيه كما تحافظ البنية الحية بقوة حياتها ، في كل عضو من أعضائها .

ومن الواجب أن تتمثل هذه الظواهر العربية الخاصة في أذهان أولئك « المصلحين » الذين يحسبون أنهم يتناولون هذه اللغة بالإصلاح كلما

احتاج الأمر إلى توفيق بينها وبين مطالب العصر الحديث ... فلا محل في البنية الحية النامية لإصلاح التركيب أو تقويم البنية من جديد ، وإنما هو «الغذاء» ، الذي يوافق تلك البنية وتأخذ منه بقدرتها الحية ما يأخذه لأشياء الأصحاء من كل غذاء طيب وكل طعام مفيد .

عوامل الإعراب في اللغة العربية

عاد بعض المشغلين باللغة إلى البحث في مسألة «العامل» في لغتنا العربية ، وهي مسألة من أهم مسائل التحوّل في هذه اللغة ، يل هى مسألته الكبرى أو مسألته الأولى والأخيرة لأنّها ترتبط بأسباب الحركة على أواخر الكلمات ، وتلك هي أسباب الإعراب والبناء .

وقد كان من أسباب العودة إلى مسألة العامل تعليق المؤذنين على آراء العالم النحوي الكبير الأستاذ إبراهيم مصطفى رحمة الله وطبيب ذكراء . ورأيه المشهور — كما يعرف قراء كتابه في إحياء النحو — أنه ينكر على النحاة الأقدمين إفراطهم في تقدير العامل الذي ينسبون إليه تغيير الحركة في آخر الكلمة ، ويجعلون لكل حركة من حركات الإعراب عاملًا ظاهراً أو مستتراً يوجب الفتح أو الكسر في آخر الكلمة ، ولا يذكرونضم عاملًا غير امتناع الحركتين الآخريتين ، فيقولون : إن الكلمة مرفوعة لامتناع الناصب والناحض ، وهو فيها رأى بعض الأقدمين تعليل غير معقول ، لأن امتناع سبب من الأسباب لا يكون سبباً موجباً لشيء ، كما قالوا وشاعهم على قولهم العالم القمي ، وقد بني على هذا الاعتراض مذهب كلّه في إحياء النحو ، لأنّه أقام حركة الضم في آخر

الكلمة سبباً موجباً سهلاً «الإسناد» ورأى أن الفتحة هي المحركة التي تأتي بغير عامل ولا تعتبر علماً من أعلام الإعراب.

والأستاذ إبراهيم — رحمة الله — لا ينكر أن أواخر الكلمات المغربية تختلف في اللغة العربية باختلاف المعنى أو باختلاف العلاقة بين معانى الجملة ودلالة كلماتها ، ولكنه ينكر أن يتحوال العامل من «معنى مفهوم» إلى لفظ محدود يقييد ذلك المعنى بلوازمه اللفظية ، لأن اللفظ قد يرمز إلى المعنى المقصود من إحدى تواجيه على سبيل المجاز ولا يتبعه في جميع لوازمه ومصاحباته وتصريراته على جميع الأحوال ، ولا مناص من الخلط في التقدير والتأويل إذا جعلنا الرفع — مثلاً — مساوياً للمفهوم من الارتفاع في اللغة على جميع الوجوه ، أو جعلنا الجزم مساوياً للمفهوم من القطع ، أو جعلنا الجر مساوياً للمفهوم من السحب ، أو جعلنا الكسر مساوياً للمفهوم من البتر ، إلى أشباه ذلك من المفاهيم التي تتفق من ناحية واحدة ولا تتفق من نواحيها الحقيقة كل الاتفاق.

فلا شك في وجاهة الاعتراض على إفراط النحاة في التقديرات التي يوجبها نقل السبب من معنى ملحوظ إلى لفظ محدود ، ثم تقييد المعنى بهذا الحد اللفظي في جميع تصريراته وتصريراته على غير موجب لذلك التقييد . لكن هذا الخطأ يلزム المعارضين على النحاة في تقديراتهم وتأويلاتهم كما يلزם النحاة في تلك التقديرات والتأويلات ، بل نرى من الإنصاف أن نقرر هنا أن أنخطاء المعارضين أكبر وأكثر من أنخطاء المقدرين ،

وأمثلة ذلك كثيرة جداً في الشواهد التي استند إليها الأستاذ إبراهيم مصطفى أو ابتدأ بها ابتداء من عنده في كتاب «إحياء النحو» وفي غيره من دراساته اللغوية ، وفيما يلي قليل من ذلك الكبير :

روى الأستاذ قصة الإمام أبي علي الفارسي مع عضد الدولة فقال : إن عضد الدولة سأله : « لماذا ينصب المستنى في نحو قام القوم إلا زيداً؟ » فقال الإمام : « بتقدير أستنى زيداً ». قال عضد الدولة : لم قدرت أستنى ؟ هلا قدرت : امتنع زيد ، فرفعت ؟ فلم يجر الفارسي جواباً وقال هذا الذي ذكرته لك جواب ميداني ، فإذا رجعت ذكرت الجواب الصحيح ».

والظاهر من سياق القصة أن الإمام أبي علي الفارسي تجنب التجاجة عمداً مع الأمير في ذلك المجلس لسبب رأه وهو يرجي الجواب الصحيح إلى موضعه من البيان . ولأن الجواب يسير لو أراده أبو على ترجيح تقديره في هذا المقام ، فإن الأفعال التي تستخدم للاستثناء تدل على معنى الحرف الذي ينوب عنها ، فيأتي معنى « إلا » موافقاً لمعنى حاشا وما خلا وما عدا وكل فعل يستثنى ما بعده على هذا القياس ، ولا موجب لإعطاء الحرف هنا معنى غير معنى الفعل الذي يدل مثل دلالته ، إلا أن يكون حرفًا من حروف البحر في حكمه المعروف .

ومن الخطأ في تطبيق القياس أن يحسب الأستاذ إبراهيم كثرة الفتحة على أواخر الكلمات بحساب العدد وهو في مقام النظر إلى « حكم » الكلمة بين أحكام سائر الكلمات .

فإذا كان حكم الفعل الماضي مثلاً أن يبني على الفتح فإن سريان هذا الحكم على فعل واحد كاف لاستغراق جميع المقادير في اللغة العربية على وجه التقرير ، لأن كل مادة لفظية قابلة للاشتقاق لا تخلو من فعلها الماضي المجرد والمزيد ، ثم يأتي الفعل المضارع العرب بالنصب فيضاف إلى هذا العدد الوافر من أواخر الماضي المفتوحة ، ويأتي بعد ذلك عدد المنصوبات من الأسماء بعوامل النصب فلا يكون في هذه الزيادة دليل على أصلية حركة الفتح بين ماقر الحركات ، وإنما هي حكم واحد على آخر فعل ماض واحد ينتهي بنا إلى هذا العدد الكبير .

يقول الأستاذ إبراهيم : « إن الفتحة أخف من السكون أيضاً وأيسر نطقاً ، خصوصاً إذا كان ذلك في وسط اللفظ ودرج الكلام » .

ثم يذكر من شواهده على ذلك : « أن العرب قد فروا في بعض الموضع من الإسكان إلى الفتح ، ومن ذلك صنيعهم في جمع المؤنث السالم مثل : فترة ، وحسرة ، وعدد ، فإن العين في المفرد ساكنة ومن حقها في جمع المؤنث السالم أن تبقى ساكنة أيضاً ، لأن الجمع السالم لا يبدل فيه بناء مفردته ، ولكن العرب أوجبوا في مثل هذا فتح العين فيقولون : فترات ، وحسرات ، وعددات ، ولا يجوزون الإسكان إلا في ضرورة من الشعر ؟ » .

وهذا أيضاً من خطأ القياس عند المعارضين على طرائق النحاة في التقدير ، لأن السكون هنا لا يستثقل وإنما يستثقل الانتقال من التحرير

إلى التسكين ثم من التسكين إلى التحرير ، ولا فرق في ذلك بين الفتحة والضمة لأنهم يقولون : الحجرات والغرفات والقبلات والظلمات بدلاً من تسكين الجيم أو الراء أو الباء أو اللام ، وكذلك يقولون القطن والغصن والعمر والكتب والأسد ، إلى كثير من أمثلها لأن الاستمرار في حركة واحدة أيسر من الانتقال منها إلى تسكين ثم العودة بعد التسكين إلى التحرير .

قال الأستاذ : «إذا رجعت إلى علم مخارج الحروف واستشهدت طبيعة الفتحة في نطقها ، وقسماها إلى غيرها من الحركات ، وجدت البرهان البالى على خفة الفتحة والشهادة للدوق العرب في استحبابها ، وذلك أن الفتحة القصيرة أو الفتحة الطويلة — وهي الألف — لا تكلف الناطق إلا إرسال النفس حرّاً ، وترك مجرى الهواء أثناء النطق بلا عناء في تكثيفه » . ونرجع إلى النحاة في اعتبارهم أن الضمة غنية عن التعليل فربما أنهم أقرب إلى الصواب لأن الضمة لا تكلف الناطق شيئاً على الإطلاق إذا كانت الفتحة — كما قال الأستاذ — تكلفه إرسال النفس حرّاً وترك مجرى الهواء أثناء النطق بلا عناء ، فإن الضمة هي حالة اطباق الشفتين عند انتهاء كل كلام ، وهي كذلك حالة الشفتين قبل كل كلام . فإذا احتجنا إلى تعليل الحركة فإنما نحتاج إليه في حالة غير حالة اطباق الشفتين وهي إما حالة الفتح أو حالة الكسر ، ولا نذكر السكون أشئهات مجتمعات

لأنه هو حالة قطع الحركة ولا يحسب من أجل ذلك في عداد الحركات ، وهذا كان موقعه الغالب موقع البناء حيث لا تغير أواخر الكلمة بالإعراب . وليس من الميسور الآن تعليم معنى الفتح أو معنى البتر في موقع الإضافة ، ولكن الحق أن الفتح والبتر لا يطردان في مواضعهما جزافاً لغير سبب دعا إليه عند وضع اللغة بين أوائل المتكلمين بها . ومعنى هم أولئك الذين كانوا يتكلمون ويقرنون الكلمات بحركات يدوية أو شفوية مصطلح عليها لدفع اللبس بينها وبين ما عدتها .

ونقول على سبيل الظن الذي تعزره إشاراتنا في هذا الزمن إن الفتح كان علامة على الابتعاد بحركة من الفم تؤكدها حركة من اليد إلى الفضاء ، ورقب المتكلم وهو يقول عن أحد أو عن شيء إنه ذهب وانقضى . . . فإنه سواء تكلم بالفصحي أو العامية يقول : راح ، وفات ، وانتهى ، ويدفع يده مرتفعة إلى الفضاء ، كأنما يشير إلى شيء غائب عن العيان .

وقد نجد من قرائن المقابلة بين اللغات السامية ما يؤيد هذا الظن أو هذا التحمين ، فقد نقل الأستاذ إبراهيم أقوال بعض العارفين بالحبشية من أمثال بروكلمان ورأيت فقال : «إنه يمكن أن يرى أن الفتحة أصلها (ها) ha وهي ضمير إشارة مستعمل في اللغات السامية ، ولم يزل في الحبشة يلحق بالأعلام في حالة النصب إذا وقع عليها فعل ذو اتجاه . مثل : أقبل وقصد ، وأصل معناها في هذا الاستعمال الاتجاه إلى شيء

أو شخص معين

فإن لم يكن هنا سبب الفتح في كلمات اللغة العربية ففي إشارة إلى بعض أصولها في لغة من اللغات السامية ، وهي قريبة من قرائن التطور في أقدم هذه اللغات وأجمعها لقواعد الإعراب ، وهي اللغة العربية .

على أن الأستاذ إبراهيم قد بنى مذهبة كله في إحياء النحو على الحاجة إلى تعليم الضم وعدم الحاجة إلى تعليم الفتح فأصبح المذهب كله مرتئاً بثبوت هذا الرأي وذهب الشك فيه ، وأول ما يتطرق إليه من دواعي الشك القوى أن «الإسناد» لا يصلح لتعليم الضمة لسبب يسير ، وهو أن الضمة أو انضمام الفم في نهاية الكلام لا حاجة بها إلى سبب ، سواء كان هو الإسناد كما سماه صاحب إحياء النحو . . . رحمة الله — أو كان له سبب سواء .

وحسينا مثل واحد نختتم به هذا المقال لبيان الفارق في دقة التقدير بين طريقة النحوة الأقدمين وطريقة المعارضين عليهم في مسألة من أقصى المسائل بالإسناد والمستند إليه وهذا دعامة النحو الجليد كما يسميه المعارضون على النحوة المقدمين .

يسأل الأستاذ إبراهيم : «ما الفرق بين كسر الإناء وانكسر الإناء إلا ما ترى بين صيغتي كسر وانكسر ، وما لكل صيغة من خاصة في تصوير المعنى؟ . . . أما لفظ الإناء فإنه في المثالين مستند إليه ، وإن اختلف المستند» .

فهذا تقدير يلاحظ عليه ما لا حظه الأستاذ الفاضل رحمة الله على النحاة وهو يأخذ عليهم نقل العامل من معناه المفهوم إلى لفظ محدود يقاس عليه في جميع الأحوال .

فإذا كان معنى الإسناد هو موضوع الكلام لم يكن معناه هو اللفظ في موضع الفاعل أو نائب الفاعل ، فالفرق كبير بين « انكسر الإناء » و«كسر الإناء » ، لأن الموضوع في قولنا انكسر الإناء هو موضوع الكسر بغير نظر إلى فاعل معلوم أو مجهول ، ولكن صيغة الفعل « كسر » مبنياً على المجهول تشغل الذهن بمعنى غير معنى الكسر ، وهو النظر إلى الفاعل والعلم بعد ذلك بأنه غير معلوم ، وهو معنى من معانى الإسناد أو التكمل عن الموضوع لا يتساوى عند التعبير بالكلمتين .

الحروف العربية أصلح الحروف لكتابة اللغات

إن الأمم التي تعتمد على الحروف العربية في كتابتها أكثر عدداً من كل مجموعة عالمية تعتمد في الكتابة على الحروف الأبيجدية ، ما عدا مجموعة واحدة ، وهي مجموعة الأمم التي تعتمد في كتابتها على الحروف اللاتينية .

لأن الحروف العربية تستخدم لكتابة اللغة العربية ، واللغة الفارسية ، واللغة الأوردية ، واللغة التركية ، واللغة الملاوية ، وبعض اللغات التي تتصل بها في الجزر المترفة بين القارات الثلاث : إفريقيا وآسيا وأستراليا . ونسبة الكاتبين بين هذه الأمم أقل في هذا العصر من نسبة الكاتبين بين أبناء الأمم التي تعتمد على الحروف اللاتينية .

ولكن الأمر في صلاح الحروف للكتابة لا يعود إلى كثرة الأفراد الذين يكتبونها ، بل إلى أنواع اللغات التي تؤدي ألفاظها وأصواتها .

وعلى هذا الاعتبار تكون الحروف العربية أصلح من الحروف اللاتينية أضيقاً مضايقه لكتابة الألفاظ والأصوات ، لأنها تؤدي من أنواع الكتابة ما لم يعهد من قبل في لغة من لغات الحضارة .

فالحروف اللاتينية تستخدم للكتابة في عائلة واحدة من العائلات

اللغوية الكبرى ؛ وهي العائلة « الهندية البخريانية » .

وهذه العائلة البخريانية هي العائلة التي يقوم فيها تصرف الكلمات على « النحت » أو على إضافة المقاطع إلى أول الكلمة أو آخرها ، وتسمى من أجل ذلك باللغات « الغروية » من الغراء اللازم في أدوات البناء والشجارة.

أما الحروف العربية فهي تقوم بأداء الكتابة بهذه اللغات وبكثير غيرها فهي تستخدم لكتابة الفارسية والأوردية وما من لغات النحت ، أو من عائلة اللغات الغروية.

وتشتخدم لكتابة التركية وهي من العائلة الطورانية ويرجعون في تصرف ألفاظها إلى النحت تارة وإلى الاشتراق تارة أخرى ، فهي وسط بين اللغة الفارسية واللغة العربية .

وتشتخدم الحروف العربية بطبيعة الحال الكتابة لغة الضاد المميزة بمخارجها الواضحة ، الدقيقة ، بين جميع اللغات ، وهي أعظم لغات الاشتراق التي اشتهرت باسم العائلة السامية .

وتكتب بالحروف العربية لهجات ملاوية تتفرع على لغات المقاطع القصيرة والثيرات الصوتية المنغومة ، وينختلفون في نسبة إلى إحدى العائلات الثلاث حتى اليوم ، لأنها مستقلة بكثير من الخصائص وقواعد التصرف ، ولعلها عائلة مستقلة من العائلات اللغوية الكبرى تشعب فروعها لتفرق الناطقين بها بين الجزر المنعزلة .

وقد استطاعت هذه الأمم جميعاً أن تؤدي كتابتها بالحروف العربية دون أن تتدخل عليها تعديلات تركيبها ولا أشكالها المفردة ، ولم تصرف فيها بغير زيادة العلامات وال نقط على بعض الحروف ، وهي زيادة موافقة لبنية الحروف العربية وليس بالغريبة عنها ، لأن العرب أنفسهم أضافوا النقط والشكل عند الحاجة إليها ، وليس زيادة شرطة على الكاف بأغرب من زيادة النقط على الحروف ، مفردة أو مثنية وفوق الحرف أو تحته ، للتمييز بين الأشكال المتشابهة أو المتشابهة .

وعلى كثرة اللغات ، والعائلات اللغوية ، التي تؤديها حروف العربية لم يزل ضبطها للألفاظ أدق وأسهل من ضبط الحروف اللاتينية التي تستخدم لكتابة عائلة لغوية واحدة ، وهي العائلة الهندية البرمائية .

فالإسباني يقرأ الإنجليزية على حسب قواعد لغته فيحرفها كثيراً ويبلغ من تحريفها مبلغاً لا نعهد له في نطق الفارسي الذي يقرأ الأوردية أو التركية أو العربية ، ولا نعهد له في نطق العربي الذي يقرأ الفارسية بحروفها ولو لم يكن على علم بمعاناتها ، ولكنه إذا عرف معناها لم يقع في خطأ من أخطاء اللفظ ولم يكن هناك خلاف بينه وبين أبناء الفارسية في كتابتها وقراءتها .

هذه حقيقة لا جدال فيها ، ينبغي أن نحضرها أمامنا لنعرف مدى التهويل المفرط في شكوك الشاكين من صعوبات الكتابة العربية المزعومة ؛ فإن حروفنا إذا قيست بغيرها لم نجد لها نظيراً بين حروف الأبيجديات على تعددها وكثرة التحسينات التي أدخلت عليها .

وينبغى أن نحصر هذه الحقيقة في أيامنا هذه بصفة خاصة، لأنها غابت عن أذهان بعض الباحثين في مشكلة الكتابة عند طوائف من الأمم الشرقية الإسلامية يميل بعضها إلى اختيار الحروف اللاتينية ، لكتابه ، الألفاظه ومتراجماته المنقولة إليها .

فقد أخذت طائفة من قبائل الصحراء الإفريقية في كتابة سجلاتها التجارية ومراسلاتها المتداولة بينها وبين سكان الشواطئ بالحروف الفرنسية وأخلت فئة من الملاويين في كتابة أمثال هذه السجلات والمراسلات بالحروف الهولندية أو الحروف الإنجليزية ، وظهر بين كتابها من يستخدم هذه الحروف في الموضوعات الأدبية والفكرية .

فن الواجب أن نذكر هنا أن عوامل السياسة والاقتصاد هي التي جنحت بذلك الطوائف إلى اختيار الحروف اللاتينية ولم يكن سبب هذا الاختيار نصاً عسير العلاج في أصول الكتابة العربية ، ولو لا عوامل السياسة أو الاقتصاد لما اختار فريق من الملاويين حروف الإنجليزية واختار فريق آخر حروف الهولندية ، على حسب العلاقات بين البلد الملاوى وبين إحدى هاتين الدولتين .

ومن المعلوم أن صعوبات النطق بين الألفاظ الإنجليزية والألفاظ الهولندية تتجسد في بعض الحروف كالجيم والإي كما تتجسد في حروف العلة عند مواضع الإمالة والإشام على نحو يسهل تداركه فيما يكتب بالحروف العربية .

فلا ذنب لحروفنا العربية ولا للأبجدية العربية . يجملتها في هذا التحول من هذه الحروف إلى ما عدتها ، ولا يحسب على الكتابة العربية عيب واحد يصعب استدراكه على الكاتب العربي ويتيسر استدراكه على الكاتبين بالحروف اللاتينية ، حتى حركات الإمامية التي يبالغون فيها وهي عندنا أهون خطيباً من نظائرها عند الأوروبيين . . . فإن حرف الألف (A) وحرف الياء (I) يمالان على غير قاعدة مطردة بين الإنجليزية والفرنسية والهولندية ، وقد استطاع حفاظ القرآن الكريم أن يضبطوا مواضع الإمامية والإشيم في القراءات المختلفة خبطاً لا يعسر تعميمه بعلاماته عند الحاجة إليه في سائر الموضوعات .

وعلينا أن نسقط من حسابنا تهويل المهولين باختلاف نطق الحروف على حسب اللهجات الفصحى أو العامية ؛ فإن الملايين من أبناء العربية يكتبون الجيم بشكلها الأبجدى المعروف وينطقها ابن القاهرة وابن الصعيد وابن دمشق كل منهم على حسب منطقه الذى نشأ عليه .. وليس في شيء من ذلك ما يدعو إلى تغيير شكل الحرف ولا إلى تغيير قواعد الكتابة ، وإنما هي عادات تعرف ويحسب حسابها بغير مشقة ولا كلفة كما نرى ونسمع كل يوم منذ أجيال ، وكما هو معهود ومتواتر في كل لغة من لغات الحضارة بين المكتوب والملفوظ وبين الملفوظ في إقليم والملفوظ في إقليم آخر ، ولو كان كل من الإقليمين منسوباً إلى وطن واحد ودولة واحدة ، ومن راقب ذلك في اختلاف النطق الأمريكية والنطق الإنجليزى أو في اختلاف

نطق العاصمة ونطق الريف أو استخدام الصحافة واستخدام الإذاعة لم يكرر ذلك التهويل الذي لج فيه الشاكون من صعوبات اللغة العربية وهي عند القياس أهون الصعوبات وعند البحث الرصين المنصف تشهد للأبجدية العربية بأنها أصلح من سواها لكتابة جميع اللغات .

الحروف والمعنى في اللغة العربية

كتب إلى الشاعر الكبير الأستاذ وشيد سليم الخوري معيقاً على رأي في دلالة الأوزان وخارج الحروف باللغة العربية — من كتاب اللغة الشاعرة — فقال حفظه الله : (. . . .) . قد تبيت بطول المراجعة إلى أن حرف الفاء هو نقىض حرف العين بدلاته على الإبانة والوضوح : فتح ، فضيح ، فرح ، فلق ، فجر ، فسر ، لغ مما يعيى لاحصاؤه ويندر استثناؤه ، وأن حرف الضاد خص بالشوم يسم جين كل لفظه بمكرهه لا يكاد يسلم منها اسم أو فعل : ضجر ، ضر ، ضير ، ضجيج ، ضوضاء ، ضياع ، ضلال ، ضنك ، ضيق ، ضنى ، ضوى ، ضراوة ، ضئري ، وبعكسه الحاء التي تكاد تختكر أشرف المعانى وأقواها : حب ، حق ، حرية ، حياة ، حسن ، حركة ، حكمة ، حلم ، حزم ، وأرى أنها هذه المزية ولا متناعها — أو على الأقل مشقتها — دون سائر حروفها الحلقية على حناجر الأعاجم هي أولى بأن تنسب إليها لغتنا ؛ فنقول لغة الحاء ، بدلاً من قولنا لغة الضاد .

* * *

والرأى الذي أوجزه الشاعر الكبير موضوع بحث مفيد يتصل ويترافق بين

للمشتغلين بأسرار اللغة العربية أو « بذلكياتها » وطرائف تركيبها . وآخر مناقشة فيها حضرها كانت بين رجلين من كبار رجال الحماة عندنا وهما الأستاذ نجيب برادة الذي كان زميلاً لنا بمجلس الشيوخ والأستاذ إبراهيم الهمباوي رحهما الله ، وكان الأستاذ برادة يبحث عن أثر المزدوج في السمع وعلاقة ذلك بالفصاحة والإقناع ، ويعتقد أن « الحاء » أظهر المزدوج أثراً في الإيماء بمعنى السعة — حسية كانت أو فكرية — ويضم الحكم فيسوى بين موقع الحاء في أول الكلمة وموقعها في وسطها أو آخرها ، ويتمثل بكلمات الحرية والحياة ' والحكم والحكمة والخلوة ، وهو — رحمة الله — قد كان في خلاقه مثلاً للعلم والحكمة والأنارة : ولم تكن شدته في الدفاع أو المناقضة والمناقشة تحول يوماً دون ابتسامة الاطف والبشاشة على شفتيه .

ولقد كان زميلاً الهمباوي — على عادته في الفكاهة والدعابة — يسخر من فلسنته « الحائية » كما يسميها ، ويقول أن اسم « الحمار » مبدوه بالحاء وإن أشيع اللفظات على ألسنة النادبات يتردد فيها حرف « الحاء » . وإن « حسين فلان » ويسمى صاحبها لهما باسمه وأسم أبيه من أخصى أصحاب العقول والصدر

وكنا — إذا ضحكتنا من هذه الدعابة — لا نسمع لها أن تختلط بين النكتة والمحاجة ولا تنهى خطر الفكاهة في مقام الاستدلال على الجد والحقيقة . إلا أننا كنا نختلف الأستاذ برادة في تعليم الحكم على المزدوج

غير تفرقة بين موضعه في الكلمات وموقعه في السجاع ، وقد ضربنا له المثل بكلمات لا تغيب عن الحامين على التخصيص : وهي كلمات « الحبس والحجر والخرج والحمد والحساب والحرس » ، وغيرها من الكلمات التي تناقض معانى السعة بالحسد أو بالتفكير .

ونحب أن نعود إلى هذا البحث لمناسبة الرأى الذى أبداه الأستاذ الخوري فنقول إن : « الحاء » حقاً من المحروف الذى تصور معنى السعة بلفظها ووقعها في السمع ولكن على حسب موضعها من الكلمة ومصاحبة ذلك الموضع للدلالة الصوتية ، وليست دلالتها هذه مصاحبة لفظها حيث كانت من أوائل الكلمات أو أواسطها .

فالحكاية الصوتية واضحة في الدلالة على السعة حين يلفظ الفم بكلمات « الارتياح » والسماح والفلاح والنجاح ، والقصاحة والسجاحة والفرح والمرح والصفح والفتح والتبسيح والترويع ، وما جرى عبرها في دلالة نطقه على الراحة في الضغط والقيد في خارج الأصوات .

ولا يمتنع مع هذا أن تكون « الحاء » المنفردة حرفاً سهلاً قليلاً الحاجة إلى الضغط في خارج الصوت ، ولكن يجوز أن يكون البداء بهما مقصوداً به عند وضع الكلمات الأولى أن تبعه الحركة التى تناقض معنى السعة لتدل على الحجر والتقييد ، فإن الجيم الساكنة بعد الحاء أشبه شيء بعلامة الإلغاء التى توضع على صورة الرجل الماشى على قدميه ، لاستفاد منها « أن المشى منوع في هذا المكان » . . . وكل ذلك الباء الساكنة بعد

الخاء في اسم «الحبس»، فأنها تنفي السعة بعد الإشارة إليها في أول الكلمة، وهذا — كما قدمتنا — فرض يجوز أن يختر على البال قبل رفض القول بدلالة الخاء على السعة في أواخر الكلمات، وهي دلالة يعززها التكرار والإحساس بموقع الكلمات المتهيبة بالخاء من الأسماء.

وقد ينفعنا الالتفات إلى دلالة الحكاية الصوتية للتفرقة بين حروف الهجاء في خصائصها المعنوية. إذ ليست كل الحروف سواء في حكاية الأصوات من أصوات الأحياء أو أصوات البهادات، وإنما يقع بينها الاختلاف بمقدار صلاحها لحكاية الأصوات المسموعة، فلا يلزم من مصاحبة بعض المعانى لبعض الحروف أن يكون ذلك شرطاً ملازماً لجميع حروف الهجاء.

فالميم — مثلاً — في أواخر الكلمات تدل دلالة لاشك فيها عند الاستماع إلى كلمات «كالمزم والحسن واللزام والخطم واللهم والكم والعزّ والقضم والقطضم والكتضم»، وأمثالها كلمات لا تخلو من الدلالة على التوكيد والتشديد والقطع الذي يدل على المعانى الحسية كما يستعار أحياناً معانى القطع بالرأى والإصرار على العزيمة.

وحرف السين على نقىض الميم للدلالة على المعانى الطفيفة كالمحس والحسنة والنبيس والتنفس والحسن والمساس والاقتباس، ولكنه يتغير إذا تغير موقعه من الكلمة كما يلاحظ في المشابهة اللفظية والمعنى بين «السد والشد والصد» . . . ولعله سريان العدوى والمقاربة بين الألفاظ يتسرّب

مع طول الاستعمال إلى المعانى والدلالات .

وربما فعلت المجاورة فعلها عند نقل المحروف من الدلالة على المعانى اللطيفة إلى الدلالة على غيرها كما يحدث في كلمات الكسر والقسر والعسر والأسر والمحسر ومشتقاتها وفرعها ، وهى غير مجاورة الياء والفاء في التيسير والتفسير .

وقد تكون الدلالة الصوتية مطردة مئاتة بين جميع الكلمات ولكنها تُحسب من الاستثناء عند النظر إلى المعنى على اعتبارين غير مئاتين .

فالكتاب من الكلم شبيه بالكمضم والقطم في الحركة الحسية التي تصورها عند الإكراه على كيان الصوت والنفس ، ولكن الكتاب يوحى إلى الذهن بالمعنى اللطيف حين نريده به الخفاء والسكوت ، ولا شذوذ هنا في الدلالة الصوتية أو الدلالة الحسية وإنما يعرض للذهن وهم الشذوذ عند النظر إلى المعنى على اعتبارين مختلفين .

كذلك يتشابه السطر والشطر بصوت القطع ومعناه ، ولكننا إذا نقلنا السطر إلى المعنى التخطيط المكتوب فقد يوحى إلى الذهن معنى من معانى النحافة واللطف والتحفظ ، ويبعد المسطور والمشطور على هذا الاعتبار وهمما في الأصل متقاربان .

ومن الأصوات ما يلوح لنا أنها متناقضه وهي لا تتناقض في لبابها ولكنها تتناقض في التقدير لأنها بطبيعتها متوقفة على المعانى التي تقتربن بها وليس لها معانٍ ثابتة بالنسبة إلى خواصها .

ومن هذا القبيل كلمة البخيل وكلمة القبيل . فإذا إذا نظرنا إلى اعتبار اللفظ فيما وجب أن يكون معناها واحداً لأن القاف لا تقل في التضخيم وبروز النقطة عن الجيم .

ولكن العبرة بالشيء الذي تضيق إليه القلة أو الكثرة ، لا باللفظ الذي تسمعه الأذن من إلقاء الكلمة على افراد .

فالقليل من القوة مثلاً كثير من الضعف ، والكثير من المرض قليل من الصحة والخطب إذا جل قل الصبر على احتماله ، والتحليل إذا غطى الشيء فالذي يظهر منه قليل .

وليس من العجيب — إذن — أن يأتي وصف الجلل بمعنى الجسامية كما يأتي بمعنى الهوان على الضدين .

* * *

والنتيجة بعد هذه الملاحظات السريعة قد تكون كبيرة الجدوى مع التوسيع فيها وتعدد الناظرين إليها من جميع جوانبها ، وخلاصتها :

«أولاً» أن هناك ارتباطاً بين بعض الحروف ودلالة الكلمات .

و «ثانياً» أن الحروف لا تتساوى في هذه الدلالة ، ولكنها تختلف باختلاف قوتها وبروزها في الحكاية الصوتية .

و «ثالثاً» أن العبرة بموقع الحروف من الكلمة لا بمجرد دخوله في تركيبها .

و «رابعاً» أن الاستثناء في الدلالة قد يأتي من اختلاف الاعتبار

والتقدير ولا يلزم أن يكون شذوذًا في طبيعة الدلالة المعرفية .
ولا نعرف بين اللغات الكبرى لغة أصلح من لغتنا، العربية لهذا
الباب من أبواب الدراسات اللغوية ؛ لأن مخارج حروفها مستوفاة متميزة ؛
خلافاً لأكثر اللغات التي تعوزها المعرفة الخلقية أو تلتبس فيها مخارج
حروف الهجاء .

تيسير على قاعدة

من مقاصد اللغة التي يشتغل بها دعوة الإصلاح ، ودعاة التجديد ،
تيسيرات كثيرة نذكر منها تيسير الكتابة ، وتيسير النحو ، وتيسير العروض
وتيسير التعریب .

والتيسير مطلوب للذاته حيثما تيسر ، فلا يحسن بنا أن نستصعب وبين
أيدينا باب من أبواب اليسر نطرقه على أمل ، قل أو كثُر ، فيما هو أيسر
وأقرب إلى الإمكان . وإنه على حب الأنفس له لأدب من آداب الإسلام
في أمور الدنيا والدين ، ويتحقق لنا أن نذكر أن الكتابة والنحو والعروض
والتعريف إنما هي جميعاً في أصل وضعها تيسير لطاب لم يكن باليسير ،
وربما كان عمل الأقدمين في تيسير الكتابة بالنقطة تارة ، والشكل تارة
أخرى وتقسيم الخطوط وقواعد الرسم تارات متتابعات ، أعظم كافية وأبعد
أمدأ مما نتكلفه الآن لتيسير الرسم والهجاء . أو تيسير أشكال الكتابة
والطباعة ، أو تيسير كل ما يستصعب من بقايا المشكلة القديمة إلى
العصر الحديث .

أما النحو فهو في أساسه صناعة تيسير كسب السلامة ، ونجاحه
هذا المركب الصعب أمر لا يختلف فيه من يطلبون له اليوم مزيداً من
النجاح .

والعرض كالنحو في تيسير الملة المطبوعة بوسائل الصناعة ، ويلحق بهما التعریب في إجرائه للكلام الأعجمي مجری الكلام العربي بلفظه أو بمعناه .

فلا مشاحة في التيسير ، ولا يعذر قادر على التيسير يتركه لغير ضرورة ليتجشم الصعب العسير وهو مكتوف اليدين .
لكن التيسير في هذه المطالب الواسعة لن يتيسر على غير قاعدة ، وإنما هو جهد ضائع أو طريق مضلة لا تعرف لها حدود ولا تنصلح لها غاية إذا أخطأ الوجهة من فاتحة الطريق .

ومن علامات الانحراف البعيد عن الوجهة أن يحسب المجددون أنهم ينتهيون يوماً إلى كتابة لا تحتاج إلى التعليم أو كتابة تكفي وحدتها لتبسيير القراءة الصحيحة بمعزل عن اللغة ، أو بلغة خالية من القواعد والأصول التي يجتهد فيها المعلم والمتعلم في كل مرحلة من مراحل التدريس .
وقد تجسست علامات هذا الانحراف في أقوال فريقين من طلاب التجديد أو طلاب التبديل :

فريق يقول : إنه يتمنى للغة العربية أن تصبح كاللغات الغربية يقرؤها الطالب المبتدئ كما تكتب بغير حاجة إلى الحفظ والاستذكار .
وفريق يقول على مذهب بعض فلاسفة التربية في العصر الحديث : إن العلم كله ، سواء علم اللغة أو علم الطبيعة أو سائر العلوم الإنسانية ، ينبغي أن يساق إلى التأسيس كأنه تجربة يتلقاها من وحي البيئة المدرسية

ومن جهوده المكتسبة ، ليختفي أثر المعلم ويختفي تكيف التعلم وتأقلم المعرفة إليه طواعية في مرحلة بعد مرحلة من معاهد التعليم .

والفريق الأول يتنظر إلى صعوبات اللغة العربية فلا يراها في اللغات الأجنبية فيحسب أن هذه اللغات خلو من جميع الصعوبات ، وهو غير الواقع كما نرى من أقرب نظرة إلى «الأبيجديات» الأوروبية ، وهي ثلاثة على الإجمال : لاتينية يكتب بها سكان أوروبا الغربيّة على الأكثر ، وغروطية يكتب بها الجerman على الأكثر . وكيرلية يكتب بها مشارقة القارة على الأكثر ، ولا يتفق فيها نطق الكلمة المكتوبة على ألسنة أمتين ولو كانت لهما أبيجدية واحدة من هذه الأبيجديات الثلاث .

وأظهر ما يظهر ذلك في كتابة الأعلام . فإن اسم جيميت Jimenez مثلما ينطق باللغة الإسبانية وباللغة الألمانية وباللغة المطاشة في الانجليزية .

واسم Franklin ينطق فرنكلن بالإنجليزية وينطق (فرانكل) بالفرنسية.

واسم Guilliam ينطق جليوم بالألمانية وجليوم بالفرنسية وليام بالإنجليزية.

أما الحروف فنها ما يلفظ على خمسة أصوات كحرف (T) الذي ينطق (تاء) كما في الكلمة to وثاء كما في الكلمة Think وذالا كما في الكلمة This وشينا كما في الكلمة Mention. وسينا كما في هذه الكلمة نفسها بالفرنسية .

وكذلك حرف (s) ينطق زلياً في وصاذا في Salt وشينا في sure وجيماء معطشة في pleasure .

وكذلك حرف (g) ينطق جيماء قاهرية كما في God وجيماء فرشية كما في Gem وجيماء معطشة كما في Religion وقد يكتب ولا ينطق كما في Right وبعض حروف العلة تقترب فتتطرق على أربعة أصوات كما في هذه الكلمات و blood door و food moon .

أما قواعد النحو والصرف فالطالب مضططر إلى حفظ مئات الأفعال لشنودها في التصريف بين المضارع والماضي واسم المفعول وإلى حفظ مئات الأسماء لشنودها عن قواعد الجمجم ، وإلى حفظ مئات الصفات والظروف لأنها لا تجري على قاعدة مطردة في اشتراق الصفة والظرف من الاسم أو من الفعل أو من صفة أخرى .

ولا حيلة للطالب في التفرقة بين صيغ الكلمات المنقوطة إلى الإنجليزية من اللاتينية أو من الإغريقية أو من السكسونية أو من سائر اللغات القديمة أو الحديثة ، والغربية أو الشرقية فإن طريقة الإنجليز في (نجاعة) الأعلام والكلمات أصعب من طریقتنا في التعریف .

فن ضياع الجهد إذن أن نحاول التيسير بمحاكاة الأيمديات الأوربية أو بمحاكاة قواعدها في التركيب والاشتقاق والإعراب .

ولا بد أن نسلم ، أولاً وآخرأ ، أن معرفة الحروف وقواعد الإملاء لا تغنى الطالب عن الحفظ والاستذكار .

أما طريقة التربويين في تيسير التعليم بانخفاض عمل المعلم أو إسقاط الشعور بواجب التعلم فهي في الواقع تتجاهل لحقائق الحياة وهدم معنى الواجب في أوله، الواجبات المقدسة التي تصادف الطفل منذ نشأته الأولى.

فن وقائع الحياة التي لا سبيل إلى محوها أن التعلم ضرورة لازمة من ضرورات الحياة لكل فرد ينشأ بين أبناء نوعه ولا يستطيع — مهما يبلغ من جهده — أن يستوعب مخصوص المعرف النوعية خلال الأجيال المتعاقبة، ولن يست له مصلحة في جهل هذه الحقيقة وهو يتوجه إلى المدرسة ليتلقى عنه بالجهل بما هو أبسط من هذه الحقيقة ويدرك عمل العقل والفهم وحمله الفكر الإنساني بين الفرد الواحد والنوع الكامل من ماضيه البعيد إلى مستقبله البعيد.

وشرّ زاد يتزوده الطالب الناشئ من معاهد التعليم أن يتعلم منها الاستخفاف بواجب التعلم وهو أول واجب يصادفه في حياة الطفولة، ولن يستقر عنده رأى هو أسوأ أثراً في تربيته وتكوين أخلاقه من أن يستكثّر بالجهد على المعرفة، وأن يسقط عن كاهله تذليل الصعاب أو ينضر له أن تذليلها مطلوب في كل مقصد غير تثقيف العقل والاعتراف بالفضل لمن يتولى تثقيفه ومعونته على تنمية عقله وهو أحوج ما يكون إلى تلك المعرفة.

ولى أمثال هذا الرأي الونجم يرجع اللوم في مقال من يسأل مثل هذا

السؤال : هل يتعلم الإنسان ليتكلّم ؟ هل يتعلم لينطق ؟ هل يتعلم ليقرأ ما هو مكتوب أمام عينيه ؟

فإن السائل الذي ينفوه بهذا السؤال يخفي إلّي أنه سؤال خفي عن الجواب وأن جوابه إذا تكلّف أحد أن يجيبه هو : كلا . بكل توكيد !

ومن سخرية المفارقات أن يفوت سائلاً أن الإنسان لا يطلب منه أن يتعلم شيئاً فقط كما يطلب منه أن يتعلم ليتكلّم ، وأن يتعلم ليعتنى الكتابة فيحسن القراءة بغير عناء ، وأن يؤمن بواجب التعليم على « الحيوان الناطق » ليكون حفناً حيواناً ناطقاً يحسن النطق بجميع معانيه .

ويضيّع كل جهد يبذله طلاب الإصلاح والتجديف إن لم يكن معلوماً من خطواته الأولى أن التيسير مطلوب حينما استطاعه المستطاع ، ولكنه لا يستطيع بعد طول العناء أن يسقط واجب الاجتهد في تعلم اللغة ، وأن يحسب الجهد فيها أكثر مما تستحقه من المعلمين والمتعلمين .

من المقارنة بين اللغات

الجملة الاسمية

الجملة في اللغات الأوربية اسمية ، يتقدم فيها الفاعل على الفعل ، ولا يتقدم الفعل فيها إلا شذوذًا في حالات قليلة جداً أهمها حالة الدلالة على المفاجأة ووقوع الفعل على غير انتظار ، فإذا تقدم الفعل مثل هذا السبب فهم لا يجعلون ذلك قسماً معدوداً من أقسام التراكيب اللفظية ، أي أنهم لا يقسمون الجملة إلى اسمية وفعالية من أجل ذلك ، ولكنهم يحسبونه عارضاً من عوارض القلب Inversion التي يحدث فيها أن يتقدم الفعل على الفاعل كما يتقدم حرف البحر أو الظرف أو الصفة ، لمناسبة يقتضيها التعبير .

وبعض الغربيين من أصحاب نزعة التصوف والتحليل النفسي الحديث يردون تأثير الفاعل في لغتنا إلى نوع من «القدرية» الشرقية التي تحيل كل شيء إلى الغيب ، و منهم من يقول إن الاختلاف بين الأوربيين وأبناء اللغة العربية في مسألة الجملة الاسمية إنما هو اختلاف في درجة الشعور «بالثبوت» للشخصية الإنسانية ، فإن «ثبوت» هذه الشخصية ملائم للتفكير الأوربي ولكنه ضعيف عند الشرقيين بسرى ضعفه من

النكر إلى اللسان كما يظهر من غلبة الجملة الاسمية على ألسنة الأوربيين وغلبة الجملة الفعلية على ألسنة الناطقين بالقصد .

وقد سمعنا هذا الرأي الأخير من مستشرق معروف بالقاهرة يميل إلى التصوف ويكتب في موضوعاته .

ولا يخفى أن هذا الاختلاف بين لغة القصاد واللغات الأوربية له دلالته التي لا ريب فيها ، ولا يمكن أن يحدث لغير سبب يقبل التعليل كما تقبله جميع الظواهر اللغوية ، على حسب نصيتها من الجلاء أو الغموض في مراحلها التاريخية .

إلا أن التعليل الذي يرتكضونه لهذا الاختلاف غير مقنع ، وقد يكون مناقضاً للواقع عند التأمل فيه من بعض نواحيه .

وأول مواضع الخطأ فيه أن القول بتأليب الفاعل على الفعل في اللغات الأوربية غير صحيح ، فإن مكان الفعل في تلك اللغات أثبت من مكانه في لغة القصاد ، ويجوز أن يخلو مكان الفعل الظاهر من الجملة العربية وتفيد معناها المستقل مع تقديره أو تقدير ما يتوب عنه ، فيجوز مثلاً أن يقال (رجل في الدار) ويفهم منها ما يفهم من قوله باللغات الأوربية (رجل يوجد في الدار) أو ما يفهم من قوله بلغتنا العربية (رجل موجود في الدار) .

بل يجوز أن نفهم من الجار وال مجرور بلغتنا ما يفهم من معنى الصفة وحيث نقل : « رجل في الدار خير من ألف رجل في الطريق » .

ولكن الأوربيين لا تتم عندهم الجملة على وضع من هذه الأوضاع بغير الفعل الظاهر ، فإذا وردت في كلامهم فقرة من جار و مجرور لا يصحبها فعل ظاهر أطلقوا عليها اسم « العبارة » Phrase تمييزاً لها من « الجملة » Sentence التي اشتقت عندهم أصلاً من مادة الفهم أو مادة الإدراك ... فكل كلام خال من الفعل الظاهر عندهم فهو لفظ غير مفهوم . فغير صحيح إذن أن اهتمام الأوربيين بالفعل دون الفاعل أضعف من اهتمام الشرقيين أو اهتمام الناطقين بالضاد .

وшибه بهذا أن الصفة عندهم متقدمة على الاسم الموصوف ؛ ولا يتحقق أن الصفة تشبه الفعل على وجه من الوجه ، وهو وجه الإخبار عن الاسم الموصوف .

فالعربي يقول « كلام جميل » أو « فضل عظيم » فيلحق الصفة بالموصوف ، ويجعل عناته بالاسم مقدمة على عناته بالإخبار عنه ، ولكن الأوربي يعكس وضع الكلمتين على نحو لا يسيقه العربي .

ويجب أن نذكر أن الفاعل لا يكون دائماً « شخصية إنسانية » يدل تقديمها على ظاهرة « البوت » لهذه الشخصية ، بل يتفق كثيراً أن يكون الفاعل جماداً أو نباتاً أو معنى من المعانى التي يضعها العقل العربي بموضعها الصحيح من الإدراك ومن الإعراب .

فالقول في اللحن العربي ، هو اسم يقابل الفعل المسبوق بعلامة المصدر ، ومن هنا يتساوى « القول » و « أن نقول » في الإدراك الصحيح .

وإذا جاء الأوربي فقال بلغته مثلاً : « إن القول يناسب المقام » فليس هنا ظاهرة من ظواهر الثبوت للاسم ، لأن الاسم المصدري في حقيقته بديل من الفعل مسبوقاً بالعلامة المصدرية .

وكل ذلك قوله : « الماء عذب ، والهواء طلق ، والنور ساطع » وغير ذلك من قبيله حين يكون الفاعل غير إنسان ، فهذا كلها أسماء لا يبدل تقديمها على توكييد ظاهرة « الثبوت » للشخصية الإنسانية ، ولا فرق فيه بين « القدرية » الشرقية وبين « الواقعية » الأوربية بالنسبة إلى الفاعل الظاهر أو الفاعل المستور .

وقد نسى أصحاب التعليمات التي قدمتها أن اللغات الهندية البحرمانية تتكلم بها أمم كثيرة مختلفة الأمزجة والأفكار ، من أقصى حدود الهند إلى أقصى حدود القارتين الأميركيتين ، فليست تراكيزها الفظالية دليلاً صالحأ لتعليل الاختلاف بالعقل والأفهام أو بقواعد النحو والبلاغة .

وليست التعليمات التي أشرنا إليها بصالحة — إذن — لتفسير الاختلاف بين هذه اللغات وبين لغتنا العربية ، ولا بد من علة أخرى تفسر هذا الاختلاف ويوافق تفسيرها الواقع على نحو أقرب إلى الإقناع .

هذه العلة الأخرى بسيطة سهلة على الذهن ، وإن تكون من جانب الأوربيين عسيرة على العصبية القومية .

علة هذا الاختلاف أن اللغة العربية أوثق وأكمل من اللغات الأوربية ، وأن اللغات الأوربية انتقلت من أطوارها الأولى إلى أطوارها التي ازدهرت

فيها قبل أن «تنبع» فيها أوضاع الكلمات والجمل على حسب موضوعات التفكير والإدراك .

ويغنينا عن الإطالة في هذا الباب أن نذكر أن الجملة الاسمية موجودة في اللغة العربية وليس مع وجودها قليلة الاستعمال في مواضعها ، فليس تقديم الفعل على الفاعل فيها عجزاً عن التركيب الذي يتقدم فيه الفاعل على الفعل ، ولكنه تقسيم الكلام على حسب مواضعه ، وتصحيح موقع الفعل وموقع الفاعل من إرادة المتكلم وفهم السامع .

ومع ثبت لنا الفرق بين موقع الفعل والفاعل في الجملتين الاسمية والفعلية فالاكتفاء بالجملة الاسمية كما تقع في كلام الأوربيين نقص متعدد وليس بالمزية التي تدل على الكمال والارتفاع .

وليس في وسع من يفهم موقع الكلم أن يجهل الفارق بين قوله « محمد حضر » وقولنا « حضر محمد » .

فإذننا نقول « محمد حضر » إذا كنا نتظر خبراً عن محمد أو عن حضوره على الشخص ، ولكننا نقول « حضر محمد » من يسمع خبراً من الأخبار على إطلاقه ولا يلزم أن يكون الخبر عن محمد ولا عن الشخص بل لعل السامع كان يتظاهر كلاماً عن حسن وعن على كما يتظاهر عن محمد ، أو لعله خبر سفر وليس بخبر حضور متضرر أو غير متضرر .

وأوسع من ذلك في وسائل التفرقة أن اللغة العربية تسمح بابتداء الجملة

يُحِرِّفُ الْحَرْ وَتَوْدِي بِذَلِكَ مَعْنَى تَحْسِبَهُ الْأَجْرَوْمِيَّةُ الْأُورَبِيَّةُ مُجْرَدًا مِّنَ الْكَلَامِ الْمَفِيدِ .

فَإِذَا قَالَ الْعَرَبِيُّ : « فِي الدَّارِ رَجُلٌ » فَهُوَ كَلَامٌ مَفِيدٌ ، وَتَقْدِيمُ الْحَارِ
وَالْمَحْبُورُ فِيهِ مَقْصُودٌ لِأَنَّهُ يَشْتَهِلُ عَلَى تَنْبِيَهٍ لَا يُؤْدِيهُ هَذَا الْأَدَاءُ قَوْلُ الْقَاتِلِ
« رَجُلٌ فِي الدَّارِ » .

أَمَّا هَذِهِ الْعِبَارَةِ بَعْيِنَهَا بِاللِّغَاتِ الْأُورَبِيَّةِ فَهِيَ لِفْظٌ غَيْرُ مَفِيدٍ phrase
سَوَاءَ تَقْدِيمُ حَرْفِ الْحَرْ أَوْ كَانَ التَّقْدِيمُ لِلرَّجُلِ أَوْ لِلْدَارِ فِي تَرْكِيبٍ مِنَ
الْتَّرَكِيبِ كَقَوْلِ الْقَاتِلِ « الدَّارُ فِيهَا رَجُلٌ » أَوْ الدَّارُ رَجُلٌ فِيهَا . . . وَهُوَ
تَرْكِيبٌ سَائِنٌ عِنْدَ الْغَرَبِيِّينَ .

* * *

وَبَعْدَ : فَهَذِهِ مَزِيَّةٌ مِنَ الْمَزاِيَا الَّتِي تَكْشِفُ عَنْهَا الْمَقَابِلَةُ بَيْنَ لُغَةِ الْضَّادِ
وَاللِّغَاتِ الْأَجْنَبِيَّةِ ، وَهِيَ مَزِيَّةٌ مِنَ مَزاِيَا كَثِيرَةٍ فِي الْأَلْفَاظِ وَفِي التَّرَكِيبِ ،
تَسْتَحِقُ التَّنْبِيَهُ إِلَيْهَا فِي زَمَانٍ يَكْثُرُ فِيهِ مِنْ يَتَحَدَّثُونَ مِنَ الْعَرَبِ أَنفُسُهُمْ عَنِ
اللِّغَاتِ الَّتِي تَصْلِحُ أَوْ لَا تَصْلِحُ لِلتَّعْبِيرِ السَّلِيمِ أَوِ الْفَصِيحِ فِي أَبْوَابِ الْعِلُومِ
وَالْآدَابِ .

الفاعل في اللغة العربية

كتبنا في المقال السابق عن المقارنة بين لغتنا واللغات الهندية الهرمزانية في موضوع الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، وأشارنا إلى رأى بعض المستشرقين الذين يعلون غلبة الفعل على الاسم في ابتداء الجمل بالقدرة الشرقية وانطباع الشرقيين على إبطال كل فعل غير فعل القدر ، مع إنكار « الثبوت » على الشخصية الإنسانية وقلنا في مناقشة ذلك إن لغة الضاد تستخدم كلا من الجملتين الاسمية والفعلية في موضعها ، فهي أوف من غيرها في هذا الباب ، وأن الفاعل لا يكون في كل جملة إنساناً أو كائناً جيّاً ، فلا محل هنا للقول بإنكار « الشخصية الإنسانية » .

ونعرض في هذا المقال مقارنة أخرى بين لغتنا وتلك اللغات ، وهي المقارنة بينها في موضوع الفعل المبىء للمعلوم والفعل المبىء للمجهول ، وهو موضوع له اتصال بموضوع الفاعلية ، واستعداد اللغة لإثبات الفاعل على حسب درجاته من الأثر أو درجات العلم به عند السامع .

فال فعل المبني للمعلوم موجود في لغتنا وفي اللغات الأخرى ، ولكن صيغة المبني للمعجمول تختلف كثيراً بين هذه اللغات ، لأن اللغة العربية

تدل على المبني للمجهول بصيغة خاصة في أوزان الفعل الثلاثي والفعل الرباعي أو الخماسي أو الفعل المزيد على الحمزة ، ولكن الأغاث الأخرى تدل على المبني للمجهول بعبارة لا اختلاف فيها لتركيب الفعل على كلتا الحالتين .

نحن نقول فتح الرجل الباب ، ونقول « فُتح الباب » بصيغة المجهول ولكن العبارة الأوربية التي تدل على ذلك تقابل قولنا (إن الباب يكون مفتوحاً ، أو إن الباب صار مفتوحاً) وهو تعبير يخلو من دقة الصيغة العربية ، لأنه أقرب إلى وصف منه إلى الإخبار ، ولا سيما التعبير الغالب عندهم وهو ما يقابل قولنا (إن الباب مفتوح) .

وتزيد اللغة العربية بصيغة لا وجود لها عندهم ، وهي صيغة الفعل المطاوع ، فيقول القائل (افتتح الباب) ويعبر بذلك عن معنى لا تدل عليه دلالته الدقيقة كل من صيغة المبني للمعلوم وصيغة المبني للمجهول . ويظهر الفارق في الدلالة على المعانى المختلفة في استخدام الفعل في الجمل المقيدة على حسب دلالتها .

فإذا قلنا « فتح محمد الباب » فهذا لمن يهمه أن يعرف من الذى فتح الباب .

وإذا قلنا « فُتح الباب » فقد يكون الخبر موجهاً – أيضاً – إلى سامع يهمه أن يعلم شيئاً عن الفاعل ، ولكن المتكلم يخبره بأنه لا يعرفه أو يخبره بأنه يعرفه ولا يريد أن يذكره .

ولكن هناك حالة غير هذه وتلك ، وهي حالة إنسان يتضرر فتح الباب ولا يعنيه من الذي فتحه كما لا يعنيه أن يقول له المتكلم إنه يجهله أو يسكت عنه .

في هذه الحالة يقول العربي : « افتح الباب » فيؤدي المعنى المطلوب بغير خلط بينه وبين الحالات التي يتضرر السامعون خيراً عن فاعل الفتح ، معلوماً كان أو مجهولاً أو مسكتاً عنه مع علم السامع به تماماً لانفائه أو لإهماله .

واللغة الدقيقة التي استوفت وجوه الدلالة هي اللغة التي تلاحظ مقتضى الحال في كل عبارة من العبارات الثلاث ، ولا تستخدم عبارة واحدة لوضعين ملتبسين ، بل تستخدم كل عبارة لوضعها الذي لا لبس فيه . وهذه هي صفة اللغة العربية في وفائها بالمعانى المقصودة على حسب إرادة المتكلم والسامع ، أو على حسب ضرورة التفاهم بين الاثنين .

على أن درجة الفاعلية في الاسم تثبت في اللغة العربية باستخدام صيغ أخرى تتمم هذه الصيغة من صيغ البناء للمعلوم أو البناء للمجهول أو فعل المطاوعة .

فهناك صيغة المبالغة من مادة الفعل نفسه بغير حاجة إلى مادة مستعارة من غيرها .

ففي اللغة العربية صيغة للمبالغة تعطينا من مادة الفتح الكلمة « فتاح » بمعنى الكبير الفتح والمقدار على الفتح على السواء ، ولا مقابل لهذه الصيغة

في اللغات الهندية الهرمائية إلا باستخدام جملة أو عبارة مركبة من عدة كلمات .

وفي اللغة العربية صيغة من صيغ المبالغة تحكى الصفة المشبهة باسم الفاعل ، لأنها تدل على حالة ملزمة بغير اعتبار المحدث والزمان . ومنها في فتح كامنة « فتوح » بمعنى المطر في أول موسمه ، فإن لها دلالة غير دلالة الكلمة (فاتح) وغير مجرد المبالغة ، لأن الفاتح لا يلزم منه التكرار كما يلزم من الفتوح .

أما الصفة المشبهة — عموماً — فهي أتعجب من ذلك في دقة الفهم ودقة الوضع وجريان الأوزان والمشتقات في هذه اللغة على أساس عميق يدل على عراقتها كما يدل على بعد عهد أبنائها بالنفرة بين المفاهيم الذهنية .

ومن هذه الدقة أن اسم الفاعل لا يوجد في مواد الكلمات التي لا يقصد بها الحدث في الزمان ، وإنما توجد الصفة المشبهة وحدها لأنها أفق لأداء معنى الصفات الملزمة في صيغة الفاعل أو صيغة الإحداث . وهذا تجربى على الألسنة كامنة « كريم » ولا تستخدم كامنة « كارم » مع سهولتها على اللسان في وصفها المطرد ، لأن الكرم صفة لا تحدث في كل عطاء أو كل منحة أو كل صنف معدود من الصنائع الكريمة ، ولكنه صفة ملزمة ولو لم يحدث فعل الكرم غير مرة واحدة أو مرات معدودة ، فإن الذى يعمل عمل الكرماء « كريم » ولو لم تتحدد أعماله ، أو هباته ومرواته ، ومن قبيل إله « كرم » فأفعال الكرم متنبأة منه على اشتات بمحضات

الدراهم وليس كالمحدث المرتدين بزمان محدود ، ولو تكاثر أو تعدد حيناً بعد حين .

والمطابقة بين الأحكام والمعانى سرّ من دقائق أسرار النحو والصرف العربى يتحقق على التراجلين الذين يحسبون اختلاف الأحكام جزافاً يؤخذ بالسياق والتوفيق ولا محل فيه للقياس .

وأظهر ما تظاهر منه المطابقة في باب الصنعة التي تقتضى الموافقة بين معانى النعوت على حسب المقصود منها . والصفة المشبهة آية الآيات في توضيح هذه الدقة التي لا نظير لللغة العربية فيها عند التفرقة بين الصفات بفارق لفظية تحيط بأعمق ما بينها من فروق المعنى .

فال الكريم معطاء والمعطاء كريم ، ولكن صفة الكريم تأقى من فعل لازم ، وصفة المعطاء تأقى من فعل متعدد إلى مفعولين ، لأن الكرم يعبر عن الخلق الثابت الذى لا يتوقف على حدث في زمان محدود ، ولكن المعطاء يفعل أفعالاً تجعله موصوفاً بالبالغة في الإعطاء ، ويستغنى المتكلم عن صيغة اسم الفاعل مع وجود الصفة المشبهة ، لأن صيغة « الكارم » لو وجئت لا تؤدى المقصود من فعل « كرم » الذى هو صفة دائمة وليس بعمل متكرر كل ذلك التكرار المقصود من صيغة المعطاء ، ومن البالغ انتزاع مع ذلك أن يتكرر الإعطاء ولا كرم ، وأن يكرم الإنسان بخليقته ولا يتكرر منه الإعطاء ، أو لا يقدر على الإعطاء ، ومثل هذا الفارق الدقيق بين الصيغ في الفعل والاسم والدلالة هو منطق اللغة الذى يفهم بالقياس كما

يفهم بالسماع والتوقيف .

وإذا جاءت الصفة المشية على وزن «أفعل» ، كان بها الغنى عن فعل التفضيل ، لأنها تدل كذلك على صفة ملزمة لا تختلف في صاحبها بمرات الخدوث ولا بدرجاته ، إلا أن تكون المفاضلة بين موصوفين اثنين فإذا في هذه الحالة تدل على التفضيل بزيادة في نوع الصفة لا في المرات والدرجات ، فيقال هذا أشد بياضاً من ذاك أو أوضح بياضاً من ذاك ، ولا يقال هذا أبيض منه بهذا المعنى إلا لضرورة من ضرورات الشعر ينص عليها .

لا جرم أن اللغة التي ثبتت للفاعل درجاته وأنواعه بهذه الدقة جديرة أن تعلو على مثال النقد من هذه الناحية إن لم تقل إنها أعلى من مثال الناقدين من نواحٍ شتى ، فلا يقال فيها إن تعبيراتها مقصورة على الجملة الفعلية لأنها تبطل «الثبوت» للفاعل ذهاباً مع «القدرة» أو ذهاباً مع سواها .

• • •

ونحن بقصد الكلام على المبني للعلوم والمبني للمجهول لا يفوتنا أن نعرض للأفعال التي ترد على الدوام مبنية للمجهول وتدل في الأغلب الأعم على الإصابة بالعمل والطوارى التي لا عمل فيها لإرادة المصاب ، أو التي يكون المصاب فيها أبداً بمقام نائب الفاعل ولا يكون فاغلاً مربداً لفعله . من هذا القبيل كلمات «رَكِم» ، «وَصْرَع» ، «وَهَرَل» ، «وَفَلَج» ، وما جرى بعراها .

ومن اللغوين من يقول إن هذه الأفعال بنيت على المجهول اجتناباً نسبة المرض إلى فاعله في هذا المقام ، وهو الله .

ولكنه سبب غير صحيح ، لأن العرب قبل الإسلام يقولون في الدعاء « قاتله الله ، وأهلكه الله ، وأبعده الله » ، ولا يتتجنب نسبة الفعل إلى الله ، مع أن القتل والهلاك والإبعاد أشد ولا شد من الرذام ، وأولى بالتحرز من ذكر الفاعل — إن كان هو السبب — أن يقع التحرز فيها هو أشد من تلك العمل جماعة ، وهو الموت .

ولقد نزل القرآن الكريم وفيه آيات التكال والنقم مقصودة بنسبة هذه الأفعال إلى الله جل وعلا ، لأن نسبتها إليه هي محل العبرة والتذكرة .

فليس بناء تلك الأفعال على المجهول تجنبًا للذكر الفاعل من عهد الجاهلية ، ولكنها ترد بهذا البناء على قدر عمل المصائب بها ، وليس تحمل المصائب بها إلا كعمل نائب الفاعل أو عمل المفعلن الواقع عليه فعل الإصابة .

وإننا لنتزداد علماً بالدقة في تكوين هذه اللغة إذا لحظنا أن كلمة « مات » تأتي على غير البناء للمجهول لأنها فعل لازم لا مفعول له غير المصائب به ، ولأن الإصابة بالموت سواء في كل من مات ولا اختلاف فيه بين المرات والدرجات .

وللليل هذا السبب ترد الصفة المشبهة من اللازم في غير الثلاثي ، كالمطمن والمستقيم وما في معناهما ، لأن اللازم أقرب من المتعدي إلى

صفة التزوم ، وأبعد منه عن الحديث المذكر .
وهذه إحدى المقارنات التي ثبتت للغة العربية فضلاً لا يثبت لها غيرها
من لغات الحضارة ، فلعله شفيع لها عند أبنائها الذين يحتاجون منها إلى
شفاعة ، جهلاً منهم بلذوبهم وجهلاً منهم بفضائلها وحسناتها .

مقارنة لغوية في خصائص الجنس والعدد

من أقدم ألفاظ اللغة الضمائر وما إليها من الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة ، لأنها وجدت مع أقدم الأسماء في وقت واحد ، لتنوب عن اسم الشخص المخاطب والغالب ومن هو في حكمه ، فيقول المتكلم من يخاطبه (أنت) ويقول عن الغائب أو الحاضر الذي لا يتوجه إليه الخطاب (هو) ويستغني بذلك عن إعادة الأسماء في كل خطاب أو إشارة .

ولا يخفي أن الأسماء لا توحد في القدم دفعه واحدة ولا تزال في ازدياد وغىير مع تطور اللغة واسعها ، فهى — لهذا — لا تصلح كلها للمقارنة بين اللغات المختلفة ، وبخاصة مقارنة اللغات التي يراد بها الدلالة على القدم أو محل أحوال اللغات في مادتها الأولى .

أما الضمائر فهي محدودة معدودة لا يصعب إحصاؤها أو تتبع أدوارها في تطورها وتبدلاتها ، فهى — لهذا — موضوع من موضوعات المقارنة بين أقدم اللغات وأحدثها وهي أدل من الأسماء على عراقة اللغة وتطور استعمالها على حسب الحاجة إليها .

وبهذا المقياس من مقاييس المقارنة يمكن أن يقال إن اللغة العربية أقدم اللغات الحية بلا استثناء ، وإنها من أقدم اللغات جميعاً إذا شملنا

بها اللغات المندثرة التي تعرف بالتعليم ولا يجري بها الخطاب اليوم بين الأئم المحلية .

وبهذا القباس أيضاً يمكن أن يقال إن اللغة العربية أعرقها تطوراً وتدرجياً في الاستعمال على حسب الحاجة ، فليست مزيتها الكبرى أنها قديمة معرقة وحسب ، ولكنها تضيف إلى ذلك مزية أخرى وهي تمام التطور في استعمال الضمائر حيث تظل اللغات الحية ناقصة أو جامدة لا تقبل الغلو على جلورها الحية من جديد .

أما إنها أقدم اللغات الحية بدلالة الضياف. والأسماء الموصولة فهو ظاهر من احتواها عليها جمياً وبقاء أصواتها جمياً فيها إلى اليوم مستعملة لأغراضها التي تناسبها.

فالصادر في اللغات البهرمانية واللاتينية هائية أو ذاتية أو لامية ، ونعني بالهائية ما يظهر فيها حرف الهاء ، وبالذائية ما يظهر فيها حرف الدال ومقابلاً له في اللغات الأخرى ، وباللامية ما يظهر فيها حرف اللام كما يظهر في الألف واللام الموصولة عندنا .

في اللغة الإنجليزية تستعمل **be** (هي) لضمير المذكر الغائب (هو) باللغة العربية وكانت (هي) تستعمل لضمير المؤنث الغائب **beo** (إلا) القرن الثاني عشر ، مقابلة (هي) باللغة العربية .

ومن أسمائهم الموصولة what (هوات) بضم الهماء، و whose (هوز) وهي تستعمل عادة كثيراً في مواضع الذي والتي والاضافة للملکية.

وفي اللهجات البرمنية والتيلورنية تستعمل (زي) Zij في الدنماركية و (زيو) في السكسونية القديمة و (زو) في الأislاندية يعني (هي) العربية .

وفي اللغات اللاتينية تستعمل (ال) II يعني (هي) وتدخل (ال) التعريف بلفظها ومعناها على بعض الأسماء الإسبانية .

ولا يجوز أن ننسى حرف (الثاء) في هذا المقام ، فإنها — وإن لم تثبت مع كلمات الضمائر كحرف الماء والدال واللام — إلا أنها تتم في اللغة العربية للدلالة على التأنيث وتتأني عرضاً في بعض اللغات للدلالة على التأنيث والتذكير معَا كما جاءت في توا *toi* الفرنسية و *thon* الإنجليزية ، وغيرها .

ويدل هذا على أنها أصيلة في اللغة العربية مستعارة — أو عرضية — فيما وردت فيه من اللغات الأخرى .

وعلامه التطور أظهر من علامة القدم في استعمال الضمائر وتحديد مواضعها ، كما هو ظاهر في الدلالة على الجنس والدلالة على العدد ولا مثيل للغة العربية في كلتا الدلالتين .

فابنخس في الأغلب الأعم من اللغات الهندية الأوربية ينقسم إلى ثلاثة أقسام : مذكر ومؤنث ومحايد ، أي ليس بالمذكر ولا بالمؤنث .

وهذا وضع عقلي خطئ ، لأن التقسيم الصحيح في الجنس يتميز أنه مذكر ومؤنث وليس هناك جنس ثالث متميّز يسمى بالمحايد بل هناك

أشياء لا جنس لها أصلا يستعار لها الجنس على سبيل المجاز ، فتتحقق بالذكر أو بالمؤنث على حسب المناسبة عند وضعها ، وليس هناك جنس ثالث ولو على الشكوى كما يعرض للذكر المشكك أو للأثني المشكك ، ففيهما في حقيقة التفسيم ذكر غير متميز أو أثني غير متميز ، ولا ثالث للجنسين يسمى بالجنس المعايد بينهما .

وفي اللغة العربية تمييز بين الضمائر في حالات الإفراد والجمع لا يعرف لغيرها بعده ودفنه وتتنوع تصرفاته ، فـ (هم) جمع المذكر وـ (هن) جمع المؤنث ، وـ (أنت) بفتح التاء للمخاطب المفرد وـ (أنت) بكسرها للمخاطبة المفردة وـ (أنتم) وـ (أنتن) للمخاطبين والمخاطبات ، وهذا عدا التمييز بين علامات جمع الأسماء كالمؤمنين والمؤمنات والمتكلمين والمتكلمات . وعدا التمييز بين الضمائر في حالات الفعل النحوية والصرفية بالنسبة للجنسين .

ولا توجد لغة حية تلتزم التفرقة على قواعدها المطردة كما تلتزمها اللغة العربية .

ومن أدق الفوارق العقلية الملحوظة في مسألة الجنس أن اللغة العربية لا تفرق بين الدلالات الجنسية بتقسيمها إلى مذكر ومؤنث أو معايد بين الجنسين ، ولكنها تفرق بينها بتقسيمها إلى ما يدل على العاقل وما يدل على غير العاقل ، وهذا هو التفسيم العقل المنطق الصحيح مستقراً في تكوين اللغة لأنها لغة منظورة بالاستعمال إلى ما يناسب الكلام والتفكير ، فالفرق

بين (من وما) في اللغة العربية هو فرق بين عاقل وغير عاقل وليس فرقاً بين جنس مذكر أو مؤنث وجنس عما يليهما لا هو بالذكر ولا بالمؤنث ولا بالشكل الذي يحسب مذكراً تارة ومؤنثاً تارة أخرى.

ولولا أننا نتكلم هنا عن الضمائر لا ستردنا إلى الكلمات التي تطلق على الجنسين ويجعلون لها عندهم جنساً نحوياً يسمى بالجنس المشترك Common ولكنه بحث آخر فرجته إلى غير هذا المقال لأنه يحتاج إلى تفصيل يستوفيه مقال خاص.

• • •

ومن علامات التطور في ضمائر اللغة العربية دلالتها الصحيحة على العدد كدلالة الصحيحة على الجنسين أصلاً واستعارة.

فالضمائر في اللغات الهندية الهرمية لا تعرف غير حالتين لضمير العدد هما حالة الأفراد وحالة الجمع.

ولكن اللغة العربية تعرف لها حالة ثالثة هي حالة المثنى وهو من وجهة التفكير المنطقي ليس بالفرد ولا بالجمع ، فإن اثنين لا يكونان جماعة من الناس أو غيرهم ، والواحد لا يقابل حالة الجمع وحدها بل يقابل أيضاً حالة الواحد مع واحد آخر لا أكثر ، وليس واحد واحد وبالكثرة الجماعية ، ولكنها واحدان غير منفردين .

والدقة البالغة في اللغة العربية أنها لا ترى لزوماً عقلياً لتنوع ضمائر

الثلاثة وما فوقها ، لأن الفرق بين الثلاثة والأربعة كالفرق بين الثلاثة والعشرة والعشرين ، ليس فرقاً في كنه (الجمعية) أو في المعاشرة الجمعية ، ولكنها فرق في صغر الجماعة وكبرها ، فالثلاثة جماعة صغيرة والألف جماعة كبيرة ، وقد تكون الألف جماعة صغيرة بالقياس إلى عشرات الملايين ، وكلها (جماعة) من وجهة الحد العقل أو الحد المنطق ، وإن كانت من وجهة الحساب جماعة صغيرة وجماعة كبيرة وجماعة أصغر أو جماعة أكبر ، على حسب المقدار الحسابي الذي لا يحصر في تحديد معنى الجمع والتثنية والإفراد .

وتنم الدقة حين نلاحظ أن اللغة العربية تستدرك التفرقة بين الضمائر بالتفرق بين جموع القلة وجموع الكثرة ، فإن التفرقة بين الثلاثة والألف بضمير خاص غير معقوله في باب التفرقة بين الجماعة وغير الجماعة ، ولكن التفرقة بين جموع القلة وجموع للكثرة هو المعقول في حساب الفكر وفي حساب الأرقام على السواء ، وإن السامع ليدرك من مجرد السياع أى الجماعتين يدل على القلة وأيها يدل على الكثرة مع اختلاف الأوزان بين بعض الكلمات ، فلا تباس بين دلالة أبسطة وبسط ولا بين دلالة أرغفة ورغفان ، ولا بين دلالة أقفل وقول ، لأن السامع العربي يفهم على الأثير أن أبسط وأرغفة وأقفلة للقلة وأن (بسط ورغفان وقول) للكثرة مع اختلاف أوزان فعول وفعلان وفعل بعض الفاء والعين .

ولا بد لهذا الاطراد في الاستعداد لفهم هذه الفروق من أصل صوقي

أو اصطلاحى متشابه يرجع إليه ارتباط كل وزن من هذه الأوزان بمعنى القلة أو بمعنى الكثرة . وقد يكون للأصل الصوتى ارتباط بالإشارة المصاحبة لإظهار الحيز أو الصورة المقللة ، والمكثرة على حسب المشاهدة بالنظر ، وكل ذلك مما يصعب تحقيقه الآن ، ونحاول أن نحقق بعضه على التقريب جهد المستطاع ، ولكنه يشير على جميع الحالات إلى القوانين العريقة التي عملت في هذه اللغة الجميلة الرافية عملها العميق ، فبلغت مبلغها الذى لا مثيل له بين اللغات من التطور الواقى والتميز المفيد .

التعريف والعدد في اللغة العربية واللغات الأوربية

الدلالة هي قوام اللغة ووظيفتها ومقاييس كفايتها واتفاقها ، عند المقارنة بين اللغات .

وهذا كانت عوامل التعريف والتنكير وأدواتها في مقدمة المقاييس التي تعرف بها درجة اللغة من الكفاية والارتفاع ، لأن التعريف والدلالة عمل واحد .

وبهذا المقاييس تعتبر اللغة العربية في المنزلة الأولى بين لغات الحضارة إذ لا توجد بين جميع هذه اللغات لغة واحدة تبلغ مبلغها ، فضلاً عن التفرق عليها ، في دقة التمييز بين مواضع التعريف ومواضع التنكير على حسب معاناتها .

فالمعرفات في لغات الحضارة تنقسم إلى قسمين : قسم يتحقق له التعريف بحكم وضعه وبغير حاجة إلى أداة تزاد عليه أو نسبة تربطه بكلمة أخرى .

والقسم الآخر من المعرفات يتحقق له التعريف بأداة أو علامة أو نسبة بيته وبين كلمة أخرى .

وقد توجد هذه المعرفات بقسميها في جميع اللغات الرفيعة ، ولكنها في

اللغة العربية تطرد على قاعدة تلازمها ملزمة معناها وعلى قدر درجةها من التعريف والتنكير ، وليس الأمر كذلك في المعرف والنكيرات التي تردد في اللغات الأخرى ، لأن الجزاف فيها أغلب من القاعدة المطردة وعلامة التعريف أحياناً تبقى مع الكلمة بعد زوال الحاجة إليها .

فالضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الموصول والأعلام موجودة في جميع لغات الحضارة . ولكنها — في اللغة العربية — توجد ميزة حيث يحتاج الأمر إلى التمييز وعمر الحاجة إليه ، وكثيراً ما تأتي جزافاً في غيرها من اللغات .

إن ضمير المتكلم لا يحتاج إلى تمييز بين المذكر والمؤنث ، لأن إشارة المتكلم إلى نفسه كافية للتعريف بجنسه ، ولكن ضمير المخاطب يحتاج إلى التمييز كما ميزته اللغة العربية فتقول للرجل أنت كتبت بفتح الناء ، وتقول للمرأة أنت كتبت بكسرها ، ويلحق بهن تمييز الفعل مع الجمع المخاطب حيث تقول للرجال أنتم تكتبون ، وتقول للنساء أنتن تكتبن ، فإن الضمائر هنا معارف حقيقة لا يلحقها الإبهام والتنكير ، ولكنها في اللغات الأخرى لا تطرد هذا الاطراد ولا يزول عنها اللبس والإبهام في كثير من الحالات إذ يتساوى المخاطب في الجمع والإفراد وفي التذكير والثأنيث ، ويحدث هذا في الضمائر التي تلحق بالفعل فيقال فيقال عندم أنت تكتب كما يقال أنت تكتب ، مع التباس التذكير والثأنيث في كثير من المواقع على غير قياس .

وما يقال عن الضمائر ، يقال على الإجمال عن أسماء الإشارة وأسماء الموصول .

أما الأعلام فهي في اللغة العربية غنية عن أداة التعريف ، لأن تمييز الاسم بالعلمية تعريف كاف ، ولكنها ليست كذلك في بعض لغات الحضارة . إذ يقال عنهم الفرنسا والألمانيا والإنجليز والإيطالية والإسبانية والمصر إلى آخر هذه المسميات ، وإذا يتحقق هذا بأسماء البلاد كما يتحقق بأسماء الشعوب على خلاف المعمود في اللغة العربية .

وأدل الدلائل على التزام التعريف بقدر الحاجة إليه في اللغة العربية أن الأعلام الجغرافية التي تدخلها الألف واللام في اللغة العربية هي التي تفهم منها أنها أسماء أجيال من الناس وليس أسماء أماكن غير قابلة للالتباس . فإن الهند والصين والروس مرادفة في مفهومها للهنديين والصينيين والروسين .

ومثل هذا في الدلالة على دقة التعريف على حسب لزومه أن أسماء الأعلام تستغني عن دالة التعريف ولكنها كذلك لا تخلو من دالة التكير الذي يلازمها بين العدد الكبير من أمثالها . فإن اسم (على) معرفة حين يدل على شخص يسمى (علياً) ولكنه لا يسمى «حسناً» ولا «حسداً» ولا «محظياً» من سائر الأسماء المترفة ، ولكن التكير لا يفارقه إذا كان هناك ألف إنسان بهذا الاسم وكان هناك ألف علية مميزين من ألف حسنين ومحظيين ومحظودين .

ويجب أن تفهم أن هذا من عمل القاعدة وليس من عمل المصادفة ، لأنه مطرد فيها يقابل هذه الحالة أو ينافقها ، فإن كلمة «رجل» نكرة

تحتاج إلى تنوين التكير ، ولكن هذا التنوين يفارقها إذا قلنا « يا رجل » وعنى بها إنساناً مقصوداً لا محل عند النساء عليه للإبهام .

وقد تتوسع هنا بعض التوسع فنقول إن اسم التفضيل يستغنى عن علامة التكير ، أو يمنع من الصرف ، لأنه لا محل للبس والإبهام مع اختبار شيء مقصود يفضل على سائر الأشياء ، ويقاس عليه ما يأتي على وزن « أفعل » من الأعلام . . . لأن له من صيغة التفضيل تعريفاً فوق تعريف .

ويدل على البخلاف في التعريفات الأجنبية أن التعريف بالألف واللام عندهم يبقى مع التعريف بالإضافة ، فيقال عندهم كتاب محمد كما يقال (الكتاب محمد) على بالإضافة ، وهو ما يقابل عندنا « كتاب يملكه محمد » و « الكتاب يملكه محمد » وإنما في الدلالة العربية لشيتان مختلفان .

وقد وجدت في أكثر اللغات الأجنبية علامات التعريف ولم توجد عندم علامات مطردة للتكير ، فكلمة كتاب A Book باللغة الإنجليزية معناها « كتاب واحد » أي أن التكير هنا يستفاد من أنه (واحد من كتب كثيرة) .

فإذا تكلموا عن كتاين نكرتين أو ثلاثة كتب نكرات فالعدد هنا هو كلهم ما عندم من علامات للتكير وذلك على خلاف الدلالة على التكير في اللغة العربية ، لأن للتكير علامة غير علامة العدد في المثلث

والبلجع حين نذكر كلمة «كتابين» أو نذكر كلمة «كتب» مع التنوين أو ما ينوب عن التنوين.

وعلى ذكر العدد ينبغي أن نلاحظ أن التمييز يلازم في اللغة العربية على نحو لا يعهد في لغة من اللغات، وأن الذي يستغره بعض الأوربيين من أحكام العدد عندنا هو مزية في لغتنا وقاعدته تتشتت مع التمييز الفكري على اطراده وليس بالشذوذ الذي يجري على السطح غير مفهوم ولا معقول.

إن أسماء العدد في لغتنا بعد المفرد والثنوي : ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعية عشرة ، ثم تأتي الأسماء المركبة فالأسماء المضافة التي فيها الألف والثون ، والأسماء المضافة بغير الألف والثون.

والأصول في الأسماء أنها توضع للذكر ثم تلحق بها علامة التأنيث، وكل ذلك تجري القواعد العامة في جميع اللغات. فإذا قيل في اللغة الإنجليزية (شاعر) فهو شاعر مذكر Poet تلحق به علامة التأنيث ليدل على الشاعرة Poetess . . . ومكذب في سائر الأسماء مع اختلاف العلامات.

ولننتظر وفقاً لهذه السنة المطردة في جميع اللغات إلى تمييز العدد في اللغة العربية.

فإذا قيل (ثلاثة) بغير محدود فالمفهوم أنهم ثلاثة من أسماء المذكر :

واللغة العربية قاعدة على التمييز بين التذكير والتأنيث فلابد هنا من التمييز بالغاية على سنة اللغات جماء حيث يقضي الأمر « بالغاية » قصداً عند اختلاف الدلالة .

وقياساً على سنة المغايرة يجب أن يقال ثلات نساء إذا قيل ثلاثة رجال أو يجب أن يكون عدد : (ثلاث أو أربع أو خمس أو ست أو سبع أو ثمان أو تسع أو عشر) دالاً على محدود مؤنث عند حلف المحدود . ويستقيم العدد بالإضافة من ثلاثة إلى عشرة فيقال ثلات رجال وعشر رجال .

ويستقيم المضاف إليه بصيغة الجمع لأنه يدل على أفراد معدودين . فإذا انتقلنا إلى المركب مع العشرة فالتمييز هنا هو الإعراب الصحيح لاسم المعدود ، وخمسة عشر رجلاً أوفق للعدد المركب من خمسة عشر رجال . ثم ننتقل إلى عشرين وثلاثين إلى التسعين فنقابل بين قولنا (عشر ورجل) على بالإضافة وقولنا (عشرون رجلاً) على التمييز فلا يتردد صاحب اللغو اللغوي في اختيار التمييز وفضيله على بالإضافة ، وبخاصة حين تقترب العشرون بما يزيد عليها من الآحاد ، فيقال (خمسة عشر ورجل) أو يقال : (خمسة وعشرون رجلاً) كما انتهى اللغو العربي . . . ولا سيل إلى التردد في إثارة التمييز وفضيله على بالإضافة في هذه الأعداد .

إذا انتقلنا إلى المائة فالإضافة أيسر من التمييز بلا خلاف ، وقول القائل (مائة رجل) أيسر من قوله (مائة رجال) بتويين المائة ، وقس

على ذلك مائتين رجلاً وثلاثمائة رجلاً وأربع مائة رجلاً ، مع التسنين في كل هذه الأعداد .

ويأتي هنا اعتراض يلوح للوهلة الأولى أنه اعتراض وجيه ولا وجاهة فيه مع التأمل فيما يشهى إليه :

فقد سمعنا بعض النقاد الأوربيين يقولون : كيف يقال خمسة رجال على صيغة الجمع ثم يقال خمسة رجال على صيغة المفرد ؟ أليس هذا من التناقض في القياس ؟

ولكن المنطق في روح اللغة أعمق من هذا المنطق (السطحي) في عقول تقادها من الغرابة عنها أو المتعجلين من أبنائها .

فإن الكلام مع الكثرة إنما يكون عن الجنس الذي يطلق عادة على العدد الكبير كلما جاوز هذا العدد بضعة أفراد قليلين إلى المئات والألاف .

ونحن نتكلّم عن رجال أفراد عندما نتكلّم عن خمسة أو ستة أو عشرة أو عن جمجمة من الاثنين .

ولكننا نتكلّم عن عدد يمثل الجنس حيث تجاوز الأفراد المعدودين ، ويصبح على هذا أن نقول خمسة من رجال أي من جنس الرجل ، كما يصبح أن نقول خمسة رجال ، ولا شك أن خمسة من رجال كافية للدلالة التامة على المقصود في هذا الوضع ، كما أن فيها الغنى عن قولنا خمسة من رجال أو خمسة من الرجال .

وتبين دقة المتعلق ، ودقة النون معًا ، عند محاولة التغيير والتعديل
مجازاة للانتقاد أو الاعتراض الذي أشرنا إليه .

فإذا حمدنا إلى التغيير مجازاة لذلك الاعتراض قلنا خمسة رجال أو خمسة
من رجال ثم قلنا خمسة رجال على الإضافة أو خمسة من رجال بدلاً من
الإضافة ، أو قلنا خمسة رجال على الصفة والموصوف .

ولن شاء بعد هذا التغيير ، أن يقارن بين ما ارتضاه منطق اللغة العربية
وذوقها وبين ما يرتضيه لها المعارضون عليها من الغرباء عنها أو المتعجلين
من أبنائها ، فإن الناقد المنصف لا يضر على اعتراضه بعد هذه المقارنة
فيها نعتقد ، فإن أصر عليها فحق اللغة العربية في المضي مع منطقها
وذوقها ، وفي الثبات على قواعدها وأحكامها أصلح وأهلى .

الصفة في اللغة العربية

الصفة من أقوى الدلالات على ضبط الأداء في لغة من اللغات . وهي أقوى من الاسم دلالة على ضبط الأداء في المفردات وفي تراكيب التعبير ، فما من لغة متقدمة أو متأخرة تخلو من الأسماء بعدد الأشياء التي يتحدث عنها أهلها ، ولكن اللغات التي تقدر الصفات على حسب الموصفات هي اللغات التي تطورت بقواعد التعبير والتمييز بين مواضع المعنى والألفاظ أو التطبيق بين الكلمة ومعناها .

والأسماء ، كما هو معلوم ، قد تكون توقيفية لا إرادية للمتكلم في وضعها وإطلاقها على مسمياتها ، وقد تكون منقولة عن لغة أخرى بحروفها أو مع شيء قليل من التعديل فيها ، وقد تكون مع ذلك مطلقة في أصولها لأدنى ملائمة تشير إليها ، كهذا الاسم الشائع باسم (كيريت) وأصله نسبة إلى جزيرة قبرص بمعنى القبرصي ، لأنها كانت في الزمن القديم أشهر البلاد بمناجم الفوسفات التي تصنع منها عيدان التفاص ، ولو لا الاستعمال لما كانت هذه المناسبة كافية لإطلاق هذا الاسم على مسماه عندها . . . لأن الكلمة غريبة عن لغتنا وهي إذا ردت إلى أصلها لم يكن لها معنى غير أنها شيء منسوب إلى جزيرة كما ينسب إليها الأحياء وغير

الأحياء المتنمون إليها ، ولكن هذه المناسبة البسيطة كافية لتكوين الأسماء أول الأمر ثم سيرورتها على الألسنة بغير بحث عن مناسبتها الأولى . أما الصفات فلابد من المطابقة بينها وبين الموصفات في كل كلمة وكل مناسبة ، ولابد للغة الواقية من أن تستوفى أدواتها وتحسب لها حسابها . وإلا كان النقص في تكوين الصفة وتطبيق شروطها نقصاً أصيلاً في وسائل الدلالة اللغوية .

وليس في لغات الحضارة لغة ثمت لها أدوات الصفة وشروطها كما ثمت للغة العربية ، فهي جامدة لكل ما تفرق من هذه الشروط بين أكبر اللغات وأوسعها انتشاراً في الزمن الحاضر ، وفي الأزمنة المتقدمة . إن الصفة تابعة للموصوف في اللغة العربية ، مطابقة له في الإفراد والجمع ، وفي التذكير والتأنيث ، وفي التعريف والتنكير ، وفي موقع الإعراب .

وقد يلاحظ بعض هذه المتابعات في بعض لغات الحضارة ، ولكنها لا تلاحظ جيداً بقواعدها المطردة في غير اللغة العربية . ففي الإنجليزية ، وهي لغة يتكلم بها اليوم أكثر من مائة مليون إنسان ، تأتي الصفة سابقة لموصوفها ، فيقال مثلاً : « واحد عظيم رجل » ، بدلاً من رجل عظيم ، ويقال « عظيم رجال » بدلاً من رجال عظام ، ويقال « عظيم نساء » بدلاً من نساء عظيمات ، ولا تتغير الصفة تبعاً لتغير واقع الإعراب بين موقع الفاعل أو موقع المفعول وموقع الأسماء المجردة .

واللغة العربية تعرف الفرق بين الصفة الملازمة والصفات المتعلقة بالأفعال والمرات .

فهناك فرق بين كلمة « كريم » وكلمة « معطاء » في الصيغة وفي المادة وفي الدلالة . لأن الكرم صفة تتحقق بالخلق الذي تدل عليه ، وبين الكريم وبين المعطى وبين المعطاء فروق في طبيعة الصفة لا تتوقف على عدد المرات ولا على مقدار العطاء ، فمن أعطى مرة واحدة فهو معط أو فاعل لفعل من أفعال الكرم وإن لم يكن كريماً على الدوام ، وكذلك المعطاء الذي يعطي مرات كثيرة ولا يلزم من ذلك أن يكون كريماً أو أن يكون عطاءه من عنده ، فربما كان المعطاء ، في معنى من معانيه مرادفاً للصرف على هذا الاعتبار .

ومن ثم وجدت في اللغة العربية صيغة اسم الفاعل وصيغة الصفة المشبهة وصيغة البالغة . وكلها أصل مقرر في اختلاف النقوض واختلاف الدلالة على حسب معناه .

وقد يأتى لنظر الصفة تابعاً لمعناها في علامات التذكير والتأنيث كما يأتى تابعاً لهذا المعنى في بعض الأوزان .

فالصفة يجب فيها التأنيث إذا كان الموصوف مؤثثاً على الحقيقة أو على المجاز ، ولكنها تؤثر بمعناها ولا ضرورة لتأنيتها بالفظها إذا امتنع الليس وبطلت الحاجة إلى العلامة اللفظية .

فلا حاجة إلى تاء التأنيث في مثل (حامل ومرضع وطالق) لأن

الليس بين التذكير والتأنيث يمتنع في هذه الصفات ، ولكن النساء قد تلحق بالصفة إذا كان ملحوظاً فيها الفعل لم يكن الملحوظ فيها هو الحالة كما جاء في الشاهد المشهور :

أبا جارتا ببني فلانك طالقة كلدك أمور الناس خاد وطارة
وأيضاً كان الحكم في الخلاف بين الكوفيين والبصريين على سبب حذف النساء هنا ، فالذى لا خلاف عليه أن حذفها ملحوظ فيه حالة دائمة وليس حالة وقوع الفعل لمرة أو عدة مرات .

فالبصريون يقولون : « إنما حذفت علامة التأنيث لأن قولهم طالق وطامت وحائض وحامل في معنى ذات طلاق وطمث وحيض وحمل على معنى النسب . أى أنها قد عرفت بذلك كما يقال رجال رامع ونابل . . . ولا خلاف هنا على التفرقة بين حالة الدوام وحالة الحدث المتكرر مرة أو مرات .

أما الأسماء التي يتساوى فيها المذكر والمؤنث فالغالب فيها أنها أسماء أخللت مأخذ الصفات المشتركة التي لا فارق فيها بين صدورها في المذكر أو صدورها من المؤنث ، كالضبع والقرس والعقاب والنعامة وما إليها من أسماء الحيوان المشتركة . فإن الضبع هنا أخذت صفة البجائية التي تأق على كل شيء كالسنة الجديدة :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قوى لم تأكلهم الضبع والقرس صفة من القراءة والقرس أو التفرس كأنها اسم جنس يطلق على الذكور والإثاث .

ولم يأت هذا الإبهام عن قصور اللغة في التسمية ولا عن نقص في علامات التأنيث والتذكير ، فإن النساء قد تدخل على الضبع كما تدخل على الفرس ، وقد يسمى ذكر الضبع بالضبعان ويسمى ذكر الخيل بالخيان وسمى أنثاها بالحجر ، وقد عرف ذكر النعام باسم الظليم ، وعرفت أنثى النسر والعقاب باسم أم قشم مع الالتباس بين العقبان والنسور .

فليس هناك لبهام راجع إلى قصور اللغة وقواعدها ، ولكنه تغليب المعنى على النطق أحياناً حسب الصفة المقصودة بين السامع والمتكلم .

ومن استعمال المصدر في موضع الصفة يتضح لنا أن اللغة قد بنيت على التفرقة بين المعانى في التذكير والتأنيث وفي بعض الفروق الأخرى التي توافرت علاماتها ، ولا يمكن أن ينسب إغفالها إلى نقص في تلك العلامات .

فإذا وضع المصدر موضع الصفة فهو واحد في مدلوله ، لأن معنى المصدر لا يتغير مع الفاعل المذكر أو الفاعل المؤثر ، ولا مع الواحد أو الكثرين . فإن « العدل » مثلاً عدل واحد في صفتة على جميع الحالات ، فلا ضرورة لعلامات التأنيث أو الجمع إذا أراد المتكلم أن يستغنى عنها ، ولا يختلف المعنى إذا قيس رجل عدل وامرأة عدل ورجال عدل ونساء عدل لأن الأسماء هنا في حكم المضاد والمضاف إليه من جهة المعنى ، ولا تأتي اللغة مع ذلك أن تستخدم العلامات أحياناً على حسب العرف الشهور .

ولا تظهر دقة اللغة في منطقها الخاص بها من شيء في قواعدها ،

كما تظهر في مواضع التسوية بين التذكير والتأنيث في بعض صيغ المبالغة ، كما يتساوى رجل راوية وامرأة راوية ويتساوى رجل متلاف وامرأة متلاف ، ويتساوى رجل صبور وامرأة صبور ، فإن في المبالغة نوعاً من الكثرة والزيادة يلحقها بكتلة الجمع ، ويجرى عليها ما يجري على « كل جمع مؤنث » من قبيل « قالت الرجال وقالت النساء » ، والعرب المستعربة والعرب المستعربين . . . وهو التفات عجيب يدل على تناسق خفي وراء هذه القواعد يبعدها عن خلط المصادفة والارتجال.

ومثل هذا في الوضوح ظهور الفارق بين الكلمات التي تؤنث في اللغة العربية وهي خالية من علامات التأنيث وبين كلمات الجنس المشترك في اللغات الأجنبية ، فإن هذه الكلمات تبلغ المئات في اللغات الأجنبية لنقص في التمييز يعوضونه بإضافة ضمير في صيغ التأنيث ، ولكتها لم تترك عندنا بغير علامة تميزة لأن اللغة عاجزة عن تمييزها بعلامة من علاماتها الكثيرة ، بل هي متروكة لا اعتبارها أصلاً من المؤنثات الحجازية أو المذكرات الحجازية ، فليس السبب هنا راجعاً إلى نقص العلاقات والصيغ أو إلى قواعد اللغة على العموم ، ولكنه راجع إلى التصور النساني الذي يوحى إلى الذهن إلحاق بعض الأشياء بهذا الجنس أو ذاك على حسب العوامل الكثيرة التي تعمل عملها في هذه التفرقة عند أبناء اللغات أجمعين . وهذه مزية الصفة عندنا نضيفها إلى المزايا الأخرى التي تستحق بها اللغة العربية عندنا وعند غيرنا من المنصفين أن تسمى بأم اللغات .

الظرف في اللغة العربية

يستخدم الظرف في اللغة — كما يدل عليه اسمه — لبيان الظروف التي تحدث فيها الأفعال والتبيّن بين « كيفيات » وقوتها أو توقيتها .

ويستدل علماء اللغات ، بكثرة الظروف في لغة من اللغات ، على أن المتكلمين بها يدركون الحوادث على كل صورة من صورها ويدبرون النظر على كل وجه من وجوهه ، ولا يقرون إدراكهم لحوادث على صورة واحدة يكتفون لها ثم لا يخطر لهم أن يحيطوا بها على حسب تعدد جوانبها وتفاوت وجهات النظر إليها .

وقياساً على هذا يقارنون بين كثرة الظروف في اللغات الهندية البيرمانية وقلتها في اللغات السامية — وعلى رأسها اللغة العربية — فيرجعون بذلك إلى اختلاف أصليل بين المتكلمين بهذه اللغات في النظر إلى الأمور والإحاطة بجوانب الحوادث واحتمال الظروف الممكنة لكل حادث منها غير ظرفها الواقع الذي هي فيه .

ولا جدال في كثرة الظروف في اللغات الهندية البيرمانية وقلتها في اللغة العربية .

أو الصواب — على الأصح — أن تكون الظروف في اللغات الهندية

الجرمانية سهل مستطاع لكل متكلم بها ولو لم تكن لتلك الظروف كلمات خاصة بمعناها ، فإن الظروف يتكون من الاسم ، أو من الصفة ، بالإضافة مقطع صغير إليه ، ويوشك أن يكون عدد الظروف — من ثم — مساوياً لعدد الأسماء والصفات .

وليس الأمر كذلك في ظروف اللغة العربية ، فإن الكلمات التي تسمى ظروفاً محدودة محدودة للزمان والمكان ، ولا خلاف في قلة الظروف بالنسبة إلى الظروف التي يتيسر للمتكلم أن يستخدمها في بعض اللغات الهندية الجرمانية .

ولو وقف الأمر عند ذلك لصح — فعلاً — أن قلة الظروف دليل على ضيق أفق التفكير وعجز العقل عن تصور « الكيفيات » والأشكال التي تحيط بالحدث وتحعمله قابلاً لكثير من الأوضاع مختلف قوتها وضعفها ، وظهورها وخفاء ، واستقامتها والتواه ، واطرادها وشلودها ، على حسب الفاعلين وحسب الأوقات ، وحسب الأحوال على الإجمال .

ولكن هل حق ما يقررونه من الفارق الكبير بين عدد الظروف في لغتنا وعدد الظروف في اللغات الهندية الجرمانية ؟

نقول ، عن ثقة ، إنه غير حق ، وإن الخطأ هنا في أسلوب المقارنين لافي قواعد المقارنة الصحيحة بين اللغات . وقد أشرنا في بعض مقالاتنا إلى علة الخطأ في أساليب بعض المقارنين بين الأديان ، ونرى من الفرصة الحسنة أن نشير بهذا المقال إلى خطأ يعانيه عند بعض المقارنين

بين اللغات ، وكلها يرجع إلى سبب واحد : وهو الأخذ بالظواهر والعنوين وإغفال الجوهر الثابت وراء الأعراض والقشور .

إن الكلمات التي تسمى ظروفًا في إعراب اللغة العربية قليلة بالقياس إلى اللغات الهندية الجرمانية ما في ذلك خلاف .

ولكن الوسائل اللغوية التي تؤدي معنى الظرف أوفر وأوسع في لغتنا العربية من كل لغة هندية جرمانية نعرفها أو نستطيع مراجعتها .
إحدى هذه الوسائل أن اختلاف كيفيات الفعل ودرجاته متتحقق من وفرة الأفعال التي تؤدي معنى كل فعل على أشكاله .

فإذا تحدث المتحدث عن هبوب الريح ففي وسعه أن يقول : إنها نسمت أو خففت أو سرت ، أو هبت ، أو عصفت ، أو قصفت ، أو هزمت ، إلى أشباه هذا الترتيب في القوة والتأثير . . فيستغني عن قول القائل بلغة هندية جرمانية : إنها هبت بقوة ، أو هبت باطف ، أو هبت بصوت عنيف ، سواء أدى هذا المعنى بإضافة علامة الظرف أو بالحاق بالحار والمبرور .

وإحدى هذه الوسائل أن التضييف والزيادة عندنا يؤديان معنى الفعل على درجات وأشكال يستغني بها المتكلم عن الظروف ، فعندها — مثلاً — فتح وفتح بتشديد الناء ، وفتح ، واستفتح ، وفاتح ، وما يلحق بها من الأفعال المطاوحة تغنى المتكلم العربي عن أداء درجات الفعل وأشكاله بإضافة علامات الظرف إلى الصفات أو إلى الأسماء .

ومن وسائلنا أن صيغ التفضيل عندنا معروفة بأوزانها ولا حاجة بها إلى العلامات التي تؤدي معانها باللغات الهندية البخمانية .

ف عندنا «جميل وأجمل والأجمل» تغى المتكلم عن better, most, more, وما يماثلها أو يقابلها من أدوات المفاضلة بين الصفات أو الأفعال. best. وعندنا الفرق بين مفضول ومفضل تغى عن بعض الظروف ، كما يغتى عن بعضها كل فرق عندنا بين اسم المفعول والصفة المشبهة وبين الفعل الذي يدل على الأخلاق الملازمة والفعل الذي يدل على التخلق أو الأخلاق العارضة .

ومن وسائلنا «الحال» مفرداً أو جملة — أو جاراً أو مجروراً متعلقة بمحنوف أو مذكر .

فأنت تقول «أقبل مبتسم» وأقبل يبتسم وأقبل وهو يبتسم ، وأقبل في ابتسام ، وترق بالابتسام — مع قوة الفعل — من ابتسام إلى هش ، إلى استبشر ، إلى تهلل ، إلى ضحاحت إلى قهقهه ، إلى أغرب ضاحكا ، كما تستطيع أن تتحقق هذا التعبير في ألف من الكلمات غير كلمات هذه المادة قابلة مثلها للتعبير عن مختلف الظروف والدرجات والأشكال .

ومن وسائلنا «المفعول معه» وهو ظرف بكل معانى الظرفية في اللغات الهندية البخمانية ، وقولك «سار والجبل» أو سار والليل هو تعبير عن ظرفية المكان والزمان يؤديه أبناء اللغات الهندية البخمانية بظروف عدة لا تزيد على معنى هذا المفعول .

ومن وسائلنا المفعول المطلق موصوفاً وغير موصوف ، ففي وسعنا أن نقول : « اندفع اندفاعاً » لتأكيد قوة الاندفاع ، وأن نقول « اندفع اندفاعاً شديداً » أو اندفع اندفاعاً موقفاً أو مطرداً أو متلاحقاً للتعبير عن معانٍ الظروف التي يعبرون عنها بالمقاطع والإضافات .

وليس باللازم في لغة من اللغات أن يكون للطرف باب واحد من أبواب الأجرمية ، أو علامة واحدة من علامات النحت والاشتقاق وكل ما يلزم اللغة ويشتبه عليها أن تؤدي معنى « الظرفية » بعبارة من عباراتها الصحيحة وأن تعطى العربي كلاماً بلغة أخرى فينقله إلى العربية نقلابليما يطابق مدلوله ولا يقصر عنه ، وقد تكون سعة الوسائل وتنوع الأدوات والعلامات أدل على ثروة اللغة ومرؤتها ومطاؤتها لوضع التعبير على مقتضى الحال .

ولست أذكر في اللغة الأجنبية - التي أفهمها فهماً أفضل من فهمي لغيرها - وهي الإنجليزية التي قرأت عبارات الظروف ثُرَأ أو شُرَأ ولم أجدها مثيلاً يطابقها أحسن مطابقة بوسيلة من الوسائل التي أشرنا إليها .

فالمفعول إذن على قوة التعبير اللغوي وليس على عنوان باب من الأبواب في كتب الأجرمية ، وقد فرى أن نظرة عاجلة إلى قصة يقصها عربي عن إنسان أو حادث أو مكان تكفي لتصحيح الخطأ السريع في مقارنات بعض اللغويين الآخرين بالقصور والعنادين . . . فإننا لا نقرأ إحدى هذه

القصص إلا أدركنا من كلماتها الأولى مبلغ حرص الرواية على تحقيق «الظرفية» يجمع ملابساتها وعوارضها الزمنية أو المكانية أو النفسية فهو يتكلّم عن بطل القصة ويدرك هيئة لقائه ومنهج حديثه وملامحه وهو يقبل أو يعرض أو يتوجه أو يطرق إطراق التأمل أو الارتياب ، ولا نذكر أن قصة رويت بلسان عربي لم تشمل على جملة من الكلمات التي إذا نقلت إلى اللغات الأجنبية نقلت «ظروفاً» كأحسن الظروف في تلك اللغة دلالة على الأحوال والأشكال ، وضمان المقارنة الصحيحة في هذه الحالة أن ترجم الكلام العربي إلى كلام أجنبي فترى أن «الظروف» طرأت على الترجمة لتحول فيها محل المعانى العربية ولا تزيد عليها بشيء أصيل في لباب الكلام .

وعلى مثل هذه المقارنة «الجوهرية» يصبح الحكم على نقد اللغات والموازنة بين القواعد والأجرويات : ولا لوم على المقارنة بين اللغات ولا بين الأديان ، وإنما اللوم على المقارندين كائماً تركوا الحقائق ووقفوا عند العناوين .

العيد في الدين وفي اللغة

الأعياد من المراسيم المرعية في جميع الأديان الكبرى ، لأن الاشتراك في الاحتفال بوقت من الأوقات يرعاه المتدينون جميعاً هو بعض المعلم العامي الذي لا غنى عنها في كل عقيدة تدين بها الجماعة وتعارف على شعائرها .

وفي الأديان الكتابية كلها أعياد مقررة تجحب على الجماعة رعايتها ، يلاحظ في الكثير منها قد يعنة متواترة من زمن بعيد سابق لعهد الدعوة إلى تلك الأديان ، وقد يرجع ذلك إلى سبب يتعلق بسياسة الدعوة كما يرجع إلى حكمة العقيدة في صميمها . فإن قطع الصلة بماضي الأمة كل قطع قد يعوق الدعوة في سبيلها إلى أسماع المدعويين وضيائتهم ، وقد يكون التفور من الدعوة في هذه الحالة كالتفور من العدو المفترض الذي لا يقبل منه كلام ولو كان من غيره مظنة للقيول والترحيب ، وليس من اللازم في محاربة الفساللة الدينية أن تمحارب ملكرة العقيدة في النفس الإنسانية ، فإن ملكرة العقيدة في لبابها هي مناط الخير من ضمير الإنسان ، ويكتفى عند محاربة الأديان الفسالة أن نحافظ على ملكرة العقيدة لكي يسهل بعد ذلك تحويلها من المعتقدات السيئة إلى المعتقدات الحسنة ، فذلك أقرب إلى

الهدایة من استشصال ملکة الاعتقاد بجنورها ، وامتلاء النفس بترعة الكفر
الذى يعرض عن كل إيمان ويُسخر من كل دين .

وقد أبقى الإسلام على بعض شعائر الحج في الجاهلية وأصلحها
بالانتقال بها من عبادة الأوثان إلى عبادة الله ، وكانت دعوة النبي عليه
السلام إلى حج البيت وهو في قبضة المشركين يصدونه عنه قصاده
ال المسلمين حجة للإسلام على الشرك ، وإجحاطاً لسياسة الملا من كفار
قريش ، وهم يحاولون أن يعزلوا الدعوة الإسلامية عن أمتها باسم الحفاظ
على كرامة الآباء .

ومن تاريخ الأعياد في اليهودية والمسيحية يظهر لنا على التحقيق أنها
منقوله عن مراسمها الأولى من عهد عبادة الطبيعة أو عبادة الكواكب قبل
دعوة موسى وعيسى عليهما السلام .

فالأعياد اليهودية كلها لا تزال على صيغتها الأولى من مراسم الاحتفال
بمواقع الزرع والمحصاد ، وهي بأسمائها في العهد القديم تشير إلى موعد
المحصاد ، وموعد الجمع ، وقربان البواكير من الثارات والأنعام .

والعيدان المسيحيان يوافقان موعد انتقال الشمس في الشتاء وموعد
التقامها في الربيع ، وقد كان آباء الكنيسة الأولون يقيمون الاحتفال
بالعيددين في هذين الموعدين ليصرفوا جمثرة الناس عن تقاليد عبادة
الشمس إلى تقاليد العبادة المسيحية .

لأن التوقيت بالأشهر القمرية في حساب العيدان المسلمين قد

كان له أثره في تزويه هذين العيدان عن كل صلة بالعائدات البخالية التي سبقت دعوة الإسلام ، فلا ارتباط لهما اليوم بمواقع عبادة الطبيعة أو عبادة الكواكب ، وليس لهما قوام من الذكريات المادية أو المعانى التفعية .. فقد يعود الصيام في أشهر الصيف كما يعود في أشهر الشتاء ، وقد يجب الحجج مع أوان المرعى والسقاية كما يجب مع كل أوان ، وهو عدل في توزيع أيام الفرائض يناسب العدل في تكاليف الدين وأعباء الواجبات ، ويناسب العدل في أحوال الأمم التي تؤدي تلك الفرائض وتنهض بتلك الأعباء ، ومنها أمم الرعاية والزراعة وأمم التجارة والصناعة ، وأمم تقيم في كل مناخ وكل إقليم .

ومن ثم خلص العيد الإسلامي لمعناه من الإيمان الحض بعبادة التزويه والتوجه .

وفي سياق هذه المقالات التي تتبع فيها النظر في مزايا اللغة العربية يتحقق لنا أن نذكر مزية هذه اللغة في كامنة العيد بالفظها ومعناها ، فإن تسمية العيد بهذا الاسم تدل عليه بأنها معانٍ وهي الإعادة والتعيد ، وليس لهذه الخاصية مدلول مفيد في أسماء العيد بأكثر اللغات .

فبعض أسمائه باللغات الأوربية تدل على معنى الوليمة ووفرة الطعام .

وبعض أسمائه تدل على اليوم الدينى أو يوم البطالة ، وليس هذه من خواص العيد التي يتفرد بها بين سائر الأيام .

وبعض أسمائه الحديثة تقابل كلمة « السنوية » أو « المئوية » وتصدق

على احتفال بعيته يجوز أن يكون يوماً واحداً لا يعاد إليه ، ويجوز أن يكون من غير الأعياد لأنه من ذكرى الكوراث أو ذكرى الحداد .
أما كلمة العيد بصيغتها هذه في اللغة العربية فهي أدل من ذلك الأسماء جميعاً على خاصيتها ومعناها .

• • •

ويعود هذا الاستعداد لتصنيف الألفاظ بمعانيها إلى سعة الاستتفاق في اللغة العربية على قواعده التي تؤدي كل قاعدة معناها المستفاد من وزها ، فإن الاستتفاق على حسب هذه القواعد يستمد من الفعل عمل الاسم وعمل الصفة وموضع استخدام كل منها ، فيأتي الاسم معتبراً عن واقع فعله وعن المقصود بوصفه ، وتصلح المادة الواحدة أساساً لأسرة كاملة من المعانى المتفرعة عليها .

وكلمة العيد مصدر من مصادر كثيرة يدل على صفة العودة أو على هيئتها ، ومن فعل (عاد) تتوحد العودة للمرة من العود وتتوحد العادة للفعل أو الخلق الذى يكثر الرجوع إليه ، ويتوحد المعاد لمكان البعث أو زمانه ، وتتوحد العيادة لزيادة المتكررة ، وتتوحد العائدة لما يعود على الإنسان من نتائج عمله على معنى قريب من معنى التبعية أو الجزاء ، وتستعار العوائد لما يعطى أو يتوخى مع التكرار والتوقيت ، لأن الإعطاء والأخذ معنى واحد من جانبيه ، فما يأخذه هنا هو عطاء من ذاك .
ويأتي عمل المضاعف والمزيد فيوسع دلالة المادة اللفظية أو يسرى منها

إلى معانٍ تناصها وقد تختلفها في بعض عوارضها .

وهذا مجالٌ واسعٌ لمعنى الإعادة والاستعادة والتعريدة والتعبيدة ، وبه مجالٌ واسعٌ للتفرقة بين المعبد والمستعبد وبين العود والمعاودة ، والمعاد والمستعاد ، ولا لبسٌ في موضع لفظٍ من هذه الألفاظ لأن وزنه دليلٌ على موضعه من التعبير .

والاشتقاق موجودٌ في لغاتٍ كثيرة ، وهو بعض المحواض الملازمة للغات السامية ، ولكنه لا يوجد بهذا التوسيع على هذه القواعد المفصلة ، كما يوجد في اللغة العربية .

وكل ما يوجد في سائر اللغات السامية من قواعد الاشتتقاق فائماً يوجد بالقدر الذي يدل على أنها — كلها — فروعٌ من أسرة لغوية واحدة ، وأن كل فرعٌ من هذه الفروع مخالفٌ في أساس تركيبه لغاتٍ تحت التي يطلقون عليها في الغرب اسم اللغات (الغروية) لأن تنويع معانٍ المادة فيها يقوم على لصق المقطع بالقطع وضم العلامات والظروف لنقل الكلمة من صيغة الفعل أو الاسم إلى صيغة التعلق والظروف ودرجات العمل أو الإفادة . ولتكنا إذا قارنا في خاصة الاشتتقاق نفسها بين العربية وأخواتها في الأسرة اللغوية كادت أن تنفرد باشتتقاق مقصورٍ عليها ، لا يضارعه إشتتقاق العبرية أو السريانية أو الكلدانية أو المحبشية في السعة ولا في تقسيم القاعدة ولا في تحكيم المتكلم في التعبير عن أغراضه على حسب كل أحتمالٍ معقول .

فالاشتقاق العربي يعطى المتكلم من الأوزان بعقدر ما يحتاج إليه من المعانى المختملة على جميع الوجوه ، والمتكلم هو صاحب الشأن في اختيار الكلمة وليس الكلمة هي العبارة المفروضة عليه لأنها وضعت من أصلها ارتجالاً أو حاكاها لصوت أو تلقيها للأجزاء من مختلف المواد .

ولا يتحمل العقل المعبر صيغة للاشتغال بعد استيفاء صيغ المصدر للمرة أو للهيئة أو للدلالة على الجمع أو الجنس الجموع ، ولا احتمال لصيغة مطلوبة بعد صيغة المبالغة والتضييف واسم الفاعل واسم المفعول والصفة الملازمة ، والصفة المرتبطة بالحدث والزمان .

فالمتكلم المعبر هنا هو صاحب الشأن في تصريف المشتقات على حسب أغراضه واحتياطات تفكيره ، واللغة قد وصلت على أسلوب المتكلمين بها إلى خلق القواعد التي يتبعها تكوين المفردات ، قبل أن ت تعرض لهم الحاجة إلى استخدام جميع تلك المفردات أو إنشاء الكلمات المرتجلة مع كل مشاهدة تأتي للمتكلم بشيء جديد يحتاج إلى لفظ جديد .

وقدم القواعد على هذه الترتدة من أول القرائن على قدم اللغة وقدم الزمن الذي ارتسست فيه عند أهلها قوانين التعبير .

وبهذا القديم تفرد اللغة العربية بين أخواتها من أسرة اللغات السامية ، ولكنها تتعزل تمام الاتزان عن أسرة اللغات الحامية التي يخالط بعض المستشرقين بينها وبين العربية في أصولها ، فلأنهم — لتجزدهم من الشرق الأصيل في بواحث التعبير باللغة العربية — يحسبون أن التشابه في بعض

الضمائر أو بعض الأعداد أو بعض التصارييف التي تشبه الاشتقاق برهان كاف على وحدة الأصول ، ولو جاز الأخذ بأمثال هذه المشاهدات لما انفصلت عائلة لغوية عن سائر العائلات اللغوية التي تبتعد غاية البعد في تقسم الأصول والفروع ، فإن الشبه بين بعض الخصائص الطورانية والملاوية وبين خصائص اللغة العربية أكبر من كل شبه بين السامييات والساميات .

والعلوم أن فروع السامييات تتألف من الأصوات المقطعة القصيرة وتنكتب اختلاف المعنى باستعارة صوت إلى جانب صوت ، ولا تنقسم فيها أجزاء الكلام انقساماً يعزل الأسماء عن الأفعال ويعزل هذه وتلك عن المحرف .

ولا قرابة بين لغات تقوم على هذه الأسس المتفرقة ، وبين لغة تنقسم فيها حروف البحر ووحدتها انقساماً ينحصر كلا منها بموضعه ومعناه وعلاقته بالأسماء والأفعال ، ولا حاجة بعد الالتفات إلى هذا الفارق في حروف البحر إلى بيان الفوارق الواضحة بين السامييات والآريات معًا وبين اللغة التي اتسعت فيها قواعد الاشتقاق المفصل ذلك الاتساع واشتملت مادة الفعل الواحد منها على أسرة كاملة من درجات المعنى ومقاصد التعبير .

أوزان الشعر العربي

نشأت دعوة النظر في تعديل أوزان الشعر العربي والاستغناء عن القافية بعد اطلاع قراء العربية على تاريخ الأدب المقارن بين اللغات وأيتداء حركة الترجمة من اللغات الأوربية . عند منتصف القرن التاسع عشر .

ففي تلك الفترة كثُرت المقارنة بين موضوعات الشعر في لغات الغرب وبموضوعاته في لغتنا العربية . وقيل : إن المسرحية الشعرية ومعها ملامح الأبطال والأرباب قد ظهرت في اللغات الأوربية القديمة والحديثة ولم تظهر عندنا قديماً أو حديثاً لسهولة النظم في تلك اللغات وصعوبة النظم في اللغة العربية مع التزام القافية وأوزان العروض .

وقد قالت الدعوة - كما رأينا - على فكرة متوجهة خطأة ؛ لأن الاختلاف بين منظوماتهم ومنظوماتنا إنما جاء من اختلاف الأحوال الاجتماعية والنفسية لم يجيء من اختلاف أوزان العروض . وإنما المألف أن يتولد الشعر على حسب الحاجة إليه من دواعي التقاليد والعادات وأصول العبادة والعلاقات بين الناس . وليس المألف أن تنتظر الأمم حتى يتيسر لشعرائها النظم على الأوزان التي يستطيعونها ثم تبني شعائرها وعبادتها

على تلك المنظومات . وقد كانت المسرحية الشعرية ولادة الشاعر المقدسة في مراسيم الهياكل كلّ ما يتوحد من اسم « التراجيدي » الذي اشتقوه من كلمتين وما كلمة تراجوس Tragos بمعنى المعزّة وكلمة (أود) Ode بمعنى الأشودة ؛ لأنّهم كانوا يحيون مراسيم التثليل في الهياكل بعد التضحية بمعزّة ينحرّونها تقرّباً إلى الأرباب واسترالا لا وحي والنبوة على ألسنة الكهان . ولو كانت للعرب شعائر تمثيلية كهذه الشعائر لوجدت عندهم المسرحية الشعرية بقافية أو بغير قافية ، أو وجدت مسجوعة ثارة ورسالة ثارة أخرى على وثيرة واحدة يرددّها الكهان وأصحاب القرابين .

ومن الحقّ – كذلك – أن المسرحية الشعرية لم تكن لتوجد في الغرب على صورتها الأولى أو على صورها الحديثة لو لم يتطلّبها العرف الديني ولم يألفها جمّهور الناس في مراسيم العبادة ، ولو كان نظمها من أسلوب المطالب الفنية خلواً من كل قاعدة مرعية في أشعار الأمم بل في كلامها المشور .

على أن خطأ الدّعوة إلى الاستغناء عن القافية وتعديل أوزان العروض ظاهر لمن يكافف نفسه قليلاً من البحث في حقيقة الصعوبة التي يتعرضونها للأوزان العربية ويحسّبونها حائلًا دون الشاعر وما يختاره من موضوعات النظم ، على اختلافها بين آدابنا وأداب الأمم الغربية .

فإن أوزان العروض العربية على إحكامها وإتقانها سهلة الأداء قابلة للتوسيع والتنوع إلى الغاية المطلوبة في كلّ موضوع يتناوله الشاعر .

وتبين هذه السهولة من مراجعة التاريخ كما تبين من مراجعة التطور الأدبي في العصر الحديث منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى أواسط هذا القرن العشرين .

فقد اختار شعراء اللغات الفارسية والعبرية والأوردية أن ينظموا بلغاتهم في أوزان العروض العربية وفضلوها على أوزانهم القديمة ؛ لأنها أسهل منها وأجمل في موقعها من الأسماع والنفس .

وقد رأينا أن شعراء العامة لم يتعدوا عليهم أن ينظموا الملاحم أو يتخلوها بالقصائد الموزونة المقفاة في القصص الطويلة من قبيل قصص الزير سالم والغروات الملالية وأخبار النبي أبوب عليه السلام وحكايات البطولة والغرام في اللهجات الدارجة ، وكلها تنظم في بحور العروض وتلتزم فيها القافية ؛ ويفقدر عليها شعراء أميون لم يدرسوا الأدب ولم يتعاملاً وزن الشعر. ولم يرجعوا في منظوماتهم وموضوعاتهم إلى غير السليقة والسماع .

ولو جمعت أناشيد الأعراس واللائتم التي تنظم على الوزن وتلتزم فيها القافية لامتنان بها الجلادات وظهر أنها جميعها أو أكثرها من نظم الناشحات البخاللات في القرى الريفية التي لا تلتلي أناشيدها من معجم الآداب أو أساتذة العروض .

وقد نظمت المسرحيات وترجمت الإلياذة وغيرها من أشعار الملاحم فاتسع لها الشعر العربي بعروضه وقوافيه ، لم يكن نقص الترجمة — حيث يوجد النقص — راجعاً إلى عيب في أوزاننا وقواعد عروضنا كما توهمنا

المتعجلون من تقاد هذه الأوزان والقواعد ولكنكه كان شبيهاً بالقص الندى يعرض للشعر المترجم من لغة إلى لغة ولو ترجم من اليونانية إلى الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية ؛ وكلها تجري على قواعد متشابهة في الأوزان . وفي الاستغناء عن القافية أو التزامها حيث يلتزمونها من أناشيد الرقص والغناء . والثابت من تجربة الناظرين في تعديل الأوزان منذ ستين سنة أن إلغاء القافية كل الإلغاء يفسد الشعر العربي ولا تدعوه إليه الحاجة ، وهي تجربة اشترك فيها ثلاثة من أعلام الأدب العربي الحديث في القاهرة وبغداد والإسكندرية وهم : توفيق البكري وجميل صدق الزهاوى وعبد الرحمن شكري وهم من أقدر أدباء عصرهم على الموازنة بين محاسن النظم في اللغة العربية وبعض اللغات الشرقية والغربية . ومنهم من كان يقرأ الشعر بالتركية والفارسية عدا ما يعلمه من أشعار الإفرنج المحدثين والأقلمين .

تناول الشارحان لكتاب صهاريج المؤلّق موضوع القافية العربية وصعوبتها . وهذا : الأستاذ أمين الشنقيطي ، وأبو بكر المنفلوطي فقايا في التمهيد لقصيدة ذات القواف .

، أما العرب فقد جعلوا القافية واحدة فأصبحت الإجادة في الشعر عندهم أو البلوغ به إلى التعبير عن المقاصد المختلفة من أصعب الأمور . . . وللعرب نوع من نظم الشعر يشبه ما قلناه عن شعر العجم وهو النوع المسي بالمسقط . . . وهو ما قى أرباع بيته وسمط في قافية مختلفة . . .

والرجز أيضاً من هنا القبيل . وقد أراد المؤلف — حفظه الله — بهذه القصيدة التي أسمها بذات القوافي ليجاد مثالاً للشعر المتعدد القوافي في العربية وفك هذا القيد الشديد المانع للشعر من الارتفاع » .

وهذا رأى أديب يجاري القائلين بصعوبة القافية العربية على رأيهم ويذلل هذه الصعوبة بتعديل القافية في القصيدة الواحدة .

أما جميل صدق الزهاري فقد عالج النظم بغير قافية وترك لنا قصائد مطلقة ولكنها على أوزان العروض ، كقوله في واحدة منها :

يعيش رخي العيش عشر من الورى وتسعة أعشار الأقام منا كيد
أما في بني الأرض العريضة قادر يخفف ويلات الحياة قديلا
أني الحق أن البعض يشبع بطنه وأن بطون الأكثرين تجوع
ولكنه أراد أن يبرئ ذمته ويكلل الأمر إلى حكم التاريخ فأبقى هذه التجربة تمضي في طريقها حيث يستقر بها قرارها وقال في مقدمة الديوان : « ولا أرى مانعاً من تغيير القافية بعد كل بضعة أبيات من القصيدة عند الانتقال من فصل إلى آخر ، كما فعلت في عدة قصائد ، لا دفعاً مال السامع من سماع القافية الواحدة في كل بيت كما يدعى بعضهم . فثلاث حججة من يعجز عن إجادتها وإلا ملل الناظر وجوه الناس لوجود ألف بارز في وسط كل وجه ، بل إراحة للشاعر من كد الدهن لوجданها ، فإن الإثبات بها متسلكة ليس في قدرة كل شاعر . وأحياناً للشاعر أن ينظم

على أي وزن شاء ، سواء كان من أوزان التخليل أو غيره ٤ .

وهذه وجهة نظر أخرى لعلاج هذه الصعوبة ، وهي وجهة نظر الشاعر الذي يرى أنه يتورط في اختيار القوافي القلقة إذا أطّال النظم على قافية واحدة ، ويرى أن يخرج من هذه الورطة بالوقوف عند الحد الذي ينتهي عنده قدرته على القافية المتمكنة والاحتياط على ذلك بتغيير القافية من فصل إلى فصل في القصيدة الواحدة ، ولا ضرورة عنده لإلغاء القافية ككل للإلغاء ولا لإطلاق الشعر من أوزان العروض ، وإن جاز عنده أن ينظم على غير الأوزان التي أحصاها التخليل .

أما عبد الرحمن شكري فمن أمثلة شعره المرسل قوله :

خليلي والإخاء إلى صفاء	إذا لم يغذه الشوق الصحيح
يقولون الصحاب ثمار صدق	وقد تبلو المراة في البار
شكوت إلى الزمان بني إنسان	فجاء بك الزمان كما أريد

ومن أمثلته قوله في نظم القصيدة من قصيدة نابليون والساحر المصري :

خرج العظيم يحيط في ترب العرا	خط المدلس في تراب الطالع
يحيى وحيداً في الخلاء وحوله	جيش من الآراء والعزمات
لآخر القصيدة التي ينفرد فيها كل بيت بقافية ، ولا يخفي على	

ناظمها موضع الضعف فيها من الوجهة الموسيقية — وهي قوام فن الشعر — ولكنه كان يعتقد أن مصير الحكم في ذلك لألفة الأسامع ، وينرك الحكم الأخير لصدق الأسامع كما قال أبو العلاء ، ثم يقرن هذا التصرف المطافق القافية بالتصريف المخلود في الرباعيات والمزدوجات ، أو المقطوعات من فصول متعددة تتغير قافيةها بعد عشرة أبيات أو اثني عشر بيتاً ، أو ما شاء الشاعر من تقسيم الفصول على حسب الأبيات .

وخلالصة التجارب الواقعية — في الزمنين القديم والحديث — أن القافية لم تكن سبباً لانخفاء المسرحية الشعرية من الأدب العربي القديم ، فلم تخل في الزمن الحديث دون ترجمة الملاحم أو وضع الروايات المسرحية في شتى الموضوعات من حوادث الحاضر أو حوادث التاريخ ، وأن كل صعوبة تعزى إلى القافية العربية لم تكن لتعجز العامة بالجهلاء عن نظم الملاحم والقصص ونظم الأمثال والعبير على الأسلوب الذي يتداولها جمهورة الأميين ، فضلاً عن الشعراء والكتابين .

فإذا تجددت الدعوة إلى النظر في القوافي والأعاريض فالذين يطلبون إلغاءها يثبتون بذلك عجزهم عن موازنة النظم الذي يستطيعه العامة والأميون ولا خير للأداب العربية في عمل ذي يتصدى له من لا يقدرون عليه ومن لم يخلقوا له ومن ليس عندهم فيه استعداد فطري يضمار استعداد شعراء الربابة وناظمى القصص الملالية وما إليها .

فإن لم يكن طالب القضاء على فن العروض العربي عاجزاً هذا العجز المعيب في مقاصده الفتية فهو طالب هدم صريح لغرض غير صريح ولكنه كذلك غير مجهول؛ لأنَّه يتحقق في هذا العصر بمن يهدمون كل تراث ويقتلعون كل أساس ولا يقنعون بشيء دون قوضي الآداب والعقائد والأخلاق.

اللغة العربية بين لغات الحضارة العصرية

حضرنا زماناً - في مطلع الشباب - كتنا نستمع فيه إلى خطب المساجد وخطب المنابر الأدبية والسياسية ، ونقرأ الصحف والنشرات ، فلا نخرج مما سمعناه وقرأناه بغير معنى واحد متكرر، يبتدىء وينتهي بالمعنى البالغ على الأمة وتشدید النكير على الحاضرين والغائبين من أبنائها ، ووصفهم كافة بالجهل والغفلة والتخافف عن سائر الأم في كل حميد مشكور من الأخلاق والعادات ، عاداتها وأخلاقها .

وحضرنا زماناً بعده تبدلت فيه هذه النغمة وانتقل بنا خطباؤه وكتابه من غاية اللئم إلى غاية الشاء ، فتحن أشرف الأمم وأقدر الأمم وأصلح الأمم وغيرها من الأمم لا يساوينا ولا يلحق بنا في مأثره من مأثر الشرف والقدرة والصلاح !

وحياء بعدهما زمان وقفتا فيه بينا وبيننا وسمينا فيه بعض اللئم وبعض الشاء في آن ، ولعلنا سنتقرب مع هذا الزمن إلى حالة صالحة ليست هي إلى الغلو في التبكيت ولا إلى الغلو في التيه والقمار ، ولكنها حالة النقد المميز والتشخيص الدقيق لما نحن عليه من صحة وسم ، ومن حاجة إلى

الإكثار أو حاجة إلى الإقلال .

كل أولئك أدوار لازمة محمودة العاقبة في أوقاتها . فالتبيكية لازم للإيقاظ والإهاض ، والفخر لازم لاستعادة الثقة بالنفس والاعتزاد عليها والاستعداد للحرية بعدها الصالحة ، ويلزمنا بعد الثقة بالنفس أن نقصد فيها فلا نشئ بها ولا نشئ بنا إلى الغرور الباطل ، والادعاء الرخيص .

* * *

ومثل هذه الأدوار قد مر باللغة العربية فيها يحسب لها وما يحسب عليها ، وما هو من حقها في كلا المحسنين .

عرف الناطقون بالقصد قديماً أنها أفسح اللغات ، وكاد الفخر بها أن ينادي إلى إنكار الفصاحة على سائر اللغات .

وجاءتنا عصر الترجمة الحديث فرجعنا إلى نقىض ذلك الفخر وكاد العجزة من المترجمين أن يحملوا عليها عجزهم فيحيطوا بها من طبقة اللغات إلى طبقة الرطائن التي حق عليها الركود وسوف يتحقق عليها الذئور والنسيان ، ثم أفضينا — بعد فترة — إلى أوائل دور الاعتدال بين الأمل فيها واليأس منها ، فقال شاعر كبير على لسانها قبل خمسين سنة :

وسعت كتاب الله حكماً وحكمة وما خفت عن آى به وعذات فكيف أضيق اليوم عن وصف آلة وتنسق أسماء مخترعات !!
وهذه — ككلك — أدوار لازمة لها ما يعدها فلا بد من الشعور بالنقص

ولا بد من علاجه ، ولا بد من الثقة المستعادة عن علم أو عن بينة عاصمة ، نعرف بها الحقيقة لنتفع بمعرفيها ولا نبتغى بها أن نسوقها مساق الفخر الذي لا سند له غير أنه يرضينا .

ومن دواعي الرضى — بحمد الله — أن يسعدنا علم اللغات الحديث فيها بفتحيه من ثقة ومن معرفة بالحقيقة . فإن هذا العلم الذي تولاه على أيامنا أناس من غير أبناء الصناد يعطينا معياراً صادقاً نعرف به مكان هذه اللغة العربية بين لغاتهم الشائعة ، ومنها العريق والمستحدث منه قرون لا تحيط من الآماد الطوال في أعمار الغات .

كان نقاد الآداب واللغات عندهم يحسبون أنهم يعطفون على اللغة العربية غاية العطف الذي يقفون عنده ولا يستطيعون الزيادة عليه ، حين يقررون لها بأنها لغة جميلة وينكرون عليها أنها لغة « عالية » في طبقات اللغات الحية ، ولكن علوم اللغة التي يقررها نقاد الآداب واللغات تثبت لها « العلو » في الطبقة ، كما تؤكد لها صفة الجمال التي لم ينكروها عليها . . . وبالمعيار المستفاد من هذه العلوم اللغوية نتعرف لها مكانها بين الأسنة الناطقة ، ونقول فيها — بغير لسان الفخر — ما يشغى أن يقوله الناقد العربي والأجنبي بلسان التحقيق .

إن الفوارق الفكرية أصعب من فوارق الجغرافيا والثروة تعليلاً بأسباب الارتفاع والتطور ، ولكن معيار اللغة — وهي تدرج في أطوار التكوين — أبرز من الفوارق الفكرية جميماً ، لأنها قابلة للضبط والتقسيم وأدلى إلى

التقسيم بالضوابط والعلامات من فوارق التفكير والبراعث النفسية ، وقد تكون علامات اللغة مما يستعان به جلاء الفوارق عند التباسها على نقاد الفوارق النفسية والاجتماعية .

واللغات في تصنيف بعض علاماتها تنقسم على حسب الأجناس والسلالات التي تتكلمهما ، ولكنه تقسيم يعترفه الاختلاط لاشراك الأمم في لغة واحدة ، أو عائلة لغوية واحدة مع انتهاها إلى أصول متباينة ، وخير منه أن نقسم اللغات على حسب تكوينها وتكونين قواعدها وعوامل التصريف في مفرداتها وتراكيبها ، وهو تقسيم يضبط الفوارق ضبطاً كافياً للموازنة بينها والمقابلة بين عوامل الفهم والاختيار وعوامل التقليد والاضطرار في تراكيبها وتعبيراتها .

وتنقسم اللغات من حيث التكوين إلى لغات النحت ولغات التجميع ولغات الاستفاض .

لغات النحت هي التي تكون فيها الأسماء والأفعال والصفات بلا دخال المقاطع الصغيرة عليها أو إلهاقها بها ، وتسمى لغات النحت أحياناً باسم اللغات الغروية في اصطلاح الأوربيين Agglutinating لأن مفرداتها تلتصق لصقاً لتنويع معاناتها ، كما تلتصق أدوات البناء بالغراء .

ولغات التجميع هي اللغات التي تعتمد على اللصق كما تعتمد عليه اللغات الغروية ولكنها تعتمد قبل ذلك على « التنجيم » لتنويع المداول . والتعيز بين الصفات والظروف وبين الأوقات والأجناس ، وغيرها من

معانٍ الجمجم والتثنية والإفراد ، وقد تسمى لغات التجمجم أحياناً باللغات المنفصلة Isolating لأن الكلمة فيها تنفصل بصيغة واحدة لا تتغير حروفها وإنما يتغير المعنى بضم صيغة منها إلى صيغة أخرى ، بترتيب متبع أو بغير ترتيب يلتزم في جميع الأحوال . ومن فروع هذه اللغات ما تكون أسماءه وأفعاله من جملة تتألف من عدة مقاطع وأجزاء ، وتسمى بذلك *Polyse nthetic* بلغات التركيب الكثيرة

أما لغات الاشتغال فهي اللغات التي يتم فيها الفعل الثلاثي في كل مادة وتحتاج قواعد الصرف فيها على المخالفة بين الأوزان بحسب معانها ، ويكثر فيها اختلاف الحركة في أواخر الكلمات اباعاً لوقعها من الجملة المقيدة .

ويشيع النحت في اللغات الهندية البحريمانية كما يشيع التجمجم في اللغات المغولية ولغات القبائل الأمريكية الأصلية . . . أما الاشتغال فهو من خصائص اللغات السامية ، وتکاد اللغة العربية من بينها أن تفرد بعموم الاشتغال واطراده ، مع تحريك أواخر الكلمات حسب مواقعها من الجمل المقيدة .

وربما اتفق اللغويون على قواعد عامة عملت في تطور هذه اللغات جمیعاً ولم تختص بها لغة دون سواها .

ومن هذه القواعد العامة أن الكلمات الانفعالية التقليدية أسبق من الكلمات الإرادية الفكرية ، ويريدون بالكلمات الانفعالية ما يصدر عن

الإنسان عفواً من الأصوات والصيغات التي تعبّر عن الفرح أو الفزع أو الدهشة، وما تكون الكلمة منه أحياناً من قبيل المحاكاة الصوتية *Onomatopoeia* كاسم البيل والكوكو، وألفاظ الدق والقطع والوسمة وما جرى مجريها. ويريدون بالكلمات الإرادية الفكرية كل ما يقصده المتكلم ويجرّى فيه على القياس والاستعارة، وإطلاق القاعدة الواحدة على المتشابهات لفظاً أو المتشابهات لفظاً ومعنى.

وأكمل اللغات — على سنة التطور والتقدم — تلك اللغات التي انتظمت قواعدها الصوتية *Phonologic* وقواعدها الصرفية *Morphologic* وقواعد التراكيب والعبارات.

ثم يضاف إلى الظواهر الصوتية في قياس تطور اللغات ظاهرة التبيّز والتخصيص في الصفات إجمالاً وفي المفردات على التعميم، كالتبيّز بين المذكر والمؤنث واليتماد، وبين المفرد والمشي والجمع، وبين جمع الفلة وجمع الكثرة، وبين الصفات العارضة والصفات الملزمة، وهي جميراً من المزايا التي تمت للغة العربية على مثال لم تسبّقها إليه لغة من لغات الحضارة.

فقيام اللغة على القواعد الفكرية دليل يثبت لها السبق على لغات الارتجال الجراف في وضع الكلمات، سواء بالمحاكاة الصوتية أو بالتكرار على غير قياس.

وشيوع القاعدة في فعل كل مادة وفي الأسماء والصفات منها دليل

على سبق التفكير في التعبير ، وتعويذه على الأحداث والمعانى غير موقوف على أصوات الانفعال والمحاكاة ، ويتبع ذلك شروع الاستعارة وإمكان الجمع بين الوضع الحقيق والوضع المجازى في كلام المتكلم ، لتوسيع المعانى وبناء الكلمات على المصادفة بين المدلولات .

إن دلائل التطور العريق الذى امتازت به لغة الضاد تحقيقاً علمياً يقرره غير أبناء اللغة ، وليس بالفخر القوى الذى يعلمه أبناءها وحدهم ، يغير دليلاً .

ومن قبيل بسطنا القول عن صلاح الحروف العربية لكتابة اللغات من شتى العائلات السامية ، لأنها صلحت لكتابة اللغات السامية واللغات الطورانية واللغات الهندية البحرمانية ، ولم تتوارد عليها عيوب لم توجد نظائرها وأعيب منها في الحروف الأجنبية .

ولولا أن العادة تدفع الناس وراء الكلام المردد إلى التسليم السريع وتوسيعهم أنهم في خنى عن تحقيق ما يسمعون وتنكرر أصداؤه على الأسماء لما ظهر لأحد أن هذه الحقائق المقررة مقاجأة للأسماء تدهشها كما تدهشها أتعجب المفاجئات .

ترجمة المفردات أو العبارات

نبدأ هذا البحث الصغير بسؤال :

ماذا تترجم عند التقل من اللغات الأجنبية ؟ هل تترجم المفردات أو تترجم العبارات ؟ وهل تترجم المفردات بمنها الأصيل أو تترجمها بالمعنى الذي درج عليه الاستعمال من مجاز أو اصطلاح ؟

عاد إلى ذهني هذا السؤال بعد قراءة اللغويات التي كتبها الأستاذ الحقن « محمد على النجار » في مجلة الأزهر وعرض فيه العبارة : (توتر العلاقات) التي ترد كثيراً في كلام المترجمين عن اللغات الأوربية فقال : إن البازجي يرى في مجلة الضياء أن هذه العبارة تفيد عكس المعنى المراد ؟ فإنه يقال وتر القوس إذا شد وترها ، وتوتر العصب ونحوه إذا اشتد فصار مثل الوتر ، فهي تدل على قوة الصلات ومتانتها لا على ضعفها . والصواب أن يقال استرخت العلاقات بينما في هذا المعنى .

ويرد الأستاذ النجار على اعتراض البازجي فيقول : إن تحرير العبارة بما يصبح معه المعنى ممكناً ، وذلك أن توتر العصب واحتداه إذا أفرط فيه يشرف به على الانقطاع ، وكذلك القوس إذا أفرط في شد وترها أوشك أن ينقطع الوتر .

واللذى قاله الأستاذ النجاشى هو المقصود من العبارة عند ورودها فى المصطلحات الأجنبية الحديثة ، فلأنهم ي يريدون هذا المعنى و يريدون معه معنى آخر يلزم التوتر إذا بلغ من الشدة أن يؤذن بالانقطاع ، و ذلك أن التبسيط إذا توتر أصبح كما يقولون « حساساً » يهتز لأهون لمسة كما يهتز الفاضب للكامنة المفيدة التى قد يتقبلها ويفضى عنها ساعة رضاه ، وفى هذه الحالة تسوء العلاقات لما يوجب الاستياء ولغيره مما لا يسوء فى سائر الحالات .

ولكن موضع الملاحظة على نقل أمثال هذه الكلمات والعبارات أن المعنى الذى يفهم منها الآن عندهم وعندنا ليس بالمعنى الأصيل وليس بالمعنى المستفاد من وضع الكلمة كما كانت مفهومه بين الأقدمين ؛ لأن الكلمة الأصيلة عندهم إنما تقييد معنى الضيق والضبط والنصر ولا تقييد غير ذلك إلا من قبيل الاستعارة المجازية ، وقد تستعمل للتوتر مما تستعمل لقميص المخانين أو تستعمل للمضيق البحري أو للفاقة والإفلام ، وهى كذلك أصلاً سواء ردوها إلى مادة (سترين) أو مادة (ستريتش) Stration وكلتاها واردة متكررة في أمثال هذه العبارات .

وموضع الملاحظة أننا نعمد إلى معنى مسحوار في لغته فتقله بحرفه ونصحه مع وفرة الكلمات التي تؤدي هذا المعنى باللغة العربية ، أصلاً واستعارة بكل ما يراد منها في جميع التخريجات .

وعندنا لأداء هذا المعنى كلمات « الخرج والأزم والبرم والعتن والرية

والضيق». وعشرات غيرها تتصرف إلى المقصود بكلمة التوتر على كل تصرف وتأويل.

ومن عجيب التوافق في مجازات اللغات أن مادة (برم) عندنا تستخدم لقتل الشديد كما تستخدم للضجر وقاة الاحيال ، ولكن وجه الاستعارة يختلف بين البرم والتوتر في العبارة الإفرنجية ؛ فإن الضجر عندهم مقرن بالحساسية وهو مقرنون عندنا بالالي والتضييق .

ولو نظرنا هذه النظرة إلى مادة الوتر وجدنا فيها معنى النغم ومقابلة الشفم والاتلاف كما نجد فيها معنى الشد والإيلدان بالانقطاع .

فسبيل المجاز عندنا أوسع من أن نحتاج فيه إلى التقليل من اللغات الأخرى ، وكلماتنا الأصيلة تؤدي معانها الأولى وتنسخ للمجاز المقول وللقرائن السائعة على وجوه شتى ، وليس هي من الندرة أو الجمود بحيث تضطرنا إلى الاقراظ من الغريب أو الدخيل .

وربما كانت الاستعارة سائغة قريبة في عبارة «التوتر» حين تستخدم للفساد العلاقة بين الدول أو آحاد الناس.

ولكن المُترجمين ينقلون أحياناً عبارات مستغربة لا تقع في الأذواق
موقعها الحسن كما تقع هذه العبارة .

ومن ذلك قوله : إن هذا أو ذاك «يلعب دوراً خطيراً في السياسة أو التاريخ أو شؤون الحياة العامة» وقد يقع اللوم في اختيار الموضع لهذه العبارة حتى يقول القائل : «إن الدين يلعب دوراً جدياً في المسائل

الاقتصادية » أو يقول قاتلهم : « إن ذاك البطل العظيم لعب دوراً هاماً في تشريع زمانه » إلى أمثال هذا السخيف الذي يتصدر منه أصحاب اللغة الأجنبية أنفسهم عند استخدام هذه العبارات ، ولو أنهم أخذوا مادة « اللعب » بحرفها كما وضعت أصلاً لم يكن لهذا الموضع المعيب عند سامعيها من العارفين بمعانيها ؛ لأن أصل المادة عندهم يشمل « الاشتغال » ويشمل « الحركة » التي تحمل الإنسان وراء مشيئته ، ومنها جاءت حركة الرقص وحركات اللعب والطرب ، وأشباه هذه الحركات التي تدخل فيها حركة اللعب المازل وغير المازل .

ولكن الأصل في مادة « اللعب » عندنا يرجع إلى المهازل الصبيةانية ويأتي — على ما نرجح — من قولهم ، (لعب الصبي أى سال لعابه) ولعب فلان أى صنع صنيع الصبيان ، وليس الكلمة على معنى من معانيها الأصلية أو الطارئة بالتي تصلب للاقتران بمعنى التقديس ومعنى الخطأ والتعظيم .

ومن قبيل هذا النقل المعيب قولهم : « إنهم أقاموا مأدبة على شرف فلان ! ... كأنما كان شرف فلان هذا مائدة أو بساطاً أو سفرة للطاعمين الشاربين ، ولو كانت ضرورة التعبير عن المعنى المقصود تستدعي التقييد بحرف العبارة المترجمة لكان لهم عذرهم من حكم الأمانة والاضطرار ، ولكننا قد نؤدي المعنى المقصود بكلمات الحفاظ والتكرير والترحيب والتوجيه وما إليها ، فلا تقصص هذه الكلمات عن معنى المأدبة التي تقام

على الشرف ... فلا تشرفه لفظاً ولا معنى وهي مقامة عليه ! ومن التقولات المغرفية المائعة التي تسمعها من الإذاعات الأجنبية كثيراً في الأيام الأخيرة قوله : «إن هذه القضية تشكل خطراً دائمًا على السلام» ، أو «إن هذه المسألة تشكل موضوعاً للبحث» ، أو «هذا العمل يشكل أزمة من أزمات الأمم المتحدة» ... إلى نظائر هذه التشكيلات التي لا شكل لها في قوام لغة الفضاد .

فما ضرورة نقل الكلمة بحرفيها من اللغات الأجنبية وهي تنقل بمعنیها في كلمات لا تتحصى من كلمات اللغة العربية .

لم لا نقول : «إن هذه القضية تؤدي إلى خطراً دائمًا على السلام؟»

ولم لا نقول «إن هذه القضية بمثابة خطراً دائمًا على السلام؟»

ولم لا نقول : إنها ينجم عنها الخطر ، أو إنها ترافق في صورة الخطر ، أو إنها ماثلة في صورة الخطر ، أو إنها تزلف أو تحدث أو تخلق الأخطار أو ما يشاعون من الأخطار؟ وكيف ورد على الأذهان وعلى الألسنة من هذه التعبيرات فلم يتطرق بها قائلوها مثات السنين حتى يخرجها العي والقهاة من صفحات قاموس يقرؤه صغار تلاميذ؟

إن أشباه هذه المفردات وما تخلله من العبارات والمصطلحات هي التي نريد أن نسأل عنها : هل ترجمتها على مثال تلك الترجمات القاموسية التلميدية ، أو تقابلها بما عندنا من اللفظ الأصيل واللفظ المستعار ، وهو كثير؟

ويبدو لنا أن الضرورة لا تفرض علينا بترجمة كلمة من الكلمات الأجنبية في مصطلحاتهم الشائعة غير الكلمات التي تدل على الأعيان والأشياء ، وإننا نتكلف عناء لا يساوي كلفته إذا نقلنا ألفاظهم بأصولها واستعارتها وهي مفهومة عندنا بما وسعته لغتنا من معنى أصيل أو معنى مستعار ، ولا حرج — مع ذلك — من نقل الاستعارة المجازية حيثها وجدت على وفاق بين أذواقهم وأذواقنا ، وبين قواعدهم وقواعدنا ، ومن قبيلها استعارة « التوتير » واستخدامها لخرج العلاقة ، أو فسادها ، وتعرض لاغضب السريع والاستفزاز المريب ، فربما كنا نحن أولى بهذا المجاز وأقدر على تخصيصه بدلوله ؛ لأننا نتلقاه بأسماع ألفت التفرقة بين أصل الكلمة وبizarها وبين التشبيه الطارئ والشبه القديم .

الأدب العربي القديم أدى رسالته – ويؤديها

كثرت في العصر الحاضر دعوات التغيير والتبدل في مذاهب الفن والفكر والعقيدة وسائر المذاهب التي تشارك فيها الجماعات البشرية . وعمت هذه الدعوات أقطار العالم ، وأجناس الأمم ، ولم تخصنا نحن في بلادنا الإسلامية أو العربية .

ولا يستغرب التشار هذه الدعوات في العصر الحاضر لأن أسبابه كثيرة متغيرة قد تجعلها في سبيبين جامعين : «أحد هما» تلك الدرجة العنيفة التي زللت أركان العالم بعد الحررين العالميتين ، فلم تدع أمة من أمه على حالة كانت عليها ، و «ثانيهما» شروع حرية الرأي بين مئات الملايين من الخلق ، بعضهم حسن الثقافة ، ومعظمهم جهلاء في حكم الأميين ، ولكنهم جميعاً يتزرون إلى الاستقلال بالرأي والذوق ، ويقابلون التعليم أحياناً بالتحدي والمقاومة إلى أن يبلغ منهم مبلغ الإقناع أو الطاعة والقبول .

وليست دعوات التغيير كلها تهجاً واحداً أو سوء في قيمتها ، فهنا الصالح المستحسن ومنها المتعجل المردود ، ولكنه يصدر عن نية حسنة

فلا يستر وراءه باطنًا غير الظاهر المكشف للأبصار والأسماع ، ومنها ما هو من قبيل المكيدة المبيتة لترويج مذاهب المدم ، وتفويض الداعم إلى تقوم عليها المجتمعات الإنسانية .

والغالب على الدعوات الصالحة أنها إحياء لقواعد السلامة يزيدها قوّة ومتانة ولا يمسها في أساسها بغير من الأغراض المدم والتقويض ، فهي في جوهرها عاربة للجمود وخروج بالعقل الإلحادية من سن الآلات إلى سن الأحياء الذين يطبقون القواعد في زمانهم على بصيرة وعلم بما يقتضيه اختلاف الأزمنة والأحوال وكل دعوة من هذه الدعوات الصالحة خليقة أن تركها بعدها قواعد قائمة تتضيّف إلى ما تقدمها أو تعزّزه وتقوّيه ، فهي من عوامل التدعيم والتقويم وليس من معماول المدم والتقويض .

أما الدعوات المتعجلة ، فإنها تحمل على وجهها طابع العجلة الذي يكشف عن حقيقتها لأيسر نظرة وأقرب رؤية ، ومثلها في كل عصر مثل الأزياء التي يقبل عليها طلاب التغيير والتسلية ويعرضون عنها ، كما أقبلوا عليها بغير سبب مقنع غير « اتباعهم كل ناعق » وإيشارهم الناعق الطارئ على الناعق المألف ، وليس أهون من شأن هذه الدعوات المتعجلة على ناقد يعرفها ويعرف أمثالها ، ويستطيع أن يبطل لغوها ب مجرد الإشارة إليه ؛ لأنّه من السخف والهافت بحيث تدفعه إشارة عارضة تنبه الأذهان إلى مواضع الخطأ فيه .

وأصعب من الدعوات علاجًا دعوات المدم والتقويض التي تراءى

للناس في أنواع النفاق ، وتكوّن عليهم المكيدة باسم الدعوة إلى الحق والغيرة على الإصلاح . فإنّ مهمّة الناقد هنا مضاعفة مشتبكة ، لأنّها مهمّة الكشف عن الخطأ ، ومهمّة الكشف عن سوء النية ، ومهمّة التغلب على الأهواء النفسية التي يثيرها دعاه الهدى والتقويض لتخدير العقول ، واجتذاب الأسماء للإضعاف والاقتناع .

وليست هذه الدعوات خاصة بما في بلادنا الإسلامية أو العربية ، لأنّ مذاهب الهدى تلقي شباكها حول العالم كله ، ولا ترى أنها تنبع في بلد واحد ما لم تتردد وتنجذب في غيره من البلدان .

ولكنّ الأمر الذي يخصّنا نحن أنّ الحملة على اللغة في الأقطار الأخرى إنما هي حملة على لسانها أو على أدبها وتراثها على أبعد احتمال ، ولكنّ الحملة على لغتنا نحن حملة على كلّ شيء يعنيها وعلى كلّ تقليد من تقاليدنا الاجتماعية والدينية وعلى اللسان والفكر والضمير في ضربة واحدة ، لأنّ زوال اللغة في أكثر الأمم يبقيها بجميع مقوماتها غير الفاظها ، ولكنّ زوال اللغة العربية لا يبقي للعربي أو المسلم قواماً يميزه من سائر الأقوام ، ولا يعصمّه أن ينوب في خمار الأمم فلا تبقى له باقية من بيان ولا عرف ولا معرفة ولا إيمان .

• • •

آخر هذه الدعوات التي تتعجل بها المتعجلون ودسّها معهم النساّسون أنّ الأدب العربي القديم أدب عتيق لا يصلح للبقاء لأنّه كان أدباً

« شخصياً » لم يكن أدباً اجتماعياً يخدم الأمم ويمثل حياتها لها أو مان يقرأ تارينها من بعدها .

ويكفي أن نعلم أثر الأندى بهذه الدعوة لنعلم أنها لا تبرأ من شبهة الكيد والنفاق ، وإن تعجل بها أناس من المخدوعين بها على غير علم بعقباها أو على استخفاف بهذه العاقبة .

فإن انقطاع الصلة بيننا وبين ماضينا في اللغة والأدب أشبه شيء بتجريد الإنسان من الذاكرة وتركه في أيدي المسررين له أداة طيبة منقادة لكل ما تقاد إليه ، بل الأمر أخطر من ذلك وأوتحم عقبى ، لأن فاقد الذاكرة يبقى له قوام آدمي يتفع به على حسب استعداده للنمو والتعلم ، ولكن فقدان اللغة والأدب عندنا يشل ذلك الاستعداد ولا يبقى بعده « قوماً إنسانياً لهم قوام » .

أما جانب التعجل من هذه الدعوة فخطبه هين كما تقدم ، وخطوه ظاهر لا يحتاج إلى أكثر من سطر واحد للإشارة إليه ، وليس له بعد الإشارة إليه من قدم يثبت عليها .

فنتقول أولاً وأخيراً : إنه لا يوجد في العالم أدب يثبت بين قومه جيلاً بعد جيل دون أن يكون فيه ما ينفعهم ويعبر عن حياتهم ولو كان مداره كله على الموضوعات التي يسمونها بالشخصيات ، وهي لا تقبل الثبات بعد جيلها لومة تكن من صميم « العموميات » .

أى موضوع - يبدو أنه من مواضيع « الشخصيات » أقصى بها من

موضوع المديح أو موضوع الهجاء ، أو موضوع الغزل أو الرثاء ٤
قد يبدو للمتعجل أن قصيدة المدح كلام لا يعني أحداً غير السيد
المملووح والشاعر المادح ولا فائدة فيها لأحد بعد ذلك غير كاسب المدح
وكاسب العطاء .

وليس أظهر من هذا الوهم عند أقرب نظرة فإن قصيدة المدح لو
كانت كذلك لما استحقت من المدح نفسه أن يبذل فيها درهماً واحداً ،
ودع عنك المثاث والألواف مما يذكره الرواية في أحاديث الجواز والمباسات .
فلولا أن المجتمع يستفيد شيئاً من القصيدة ويفحظها لهذه الفائدة لما احتفى
بها المدح ولا جاشت بها ملكرة التعبير في الشاعر .

إن المجتمع يستفيد من القصيدة أنها تحفي فيه أخلاقاً لا قوام له
بغيرها في قيادته وسياساته ومعاملاته المتبادلة بين أفراده ، وتلك هي أخلاق
الشجاعة والرأى واللزام والكرم والمروعة والحياء ، وشمائل النبل وال福德اء ،
فلم ينطلي أبو تمام حين قال :

ولولا خلال سها الشعر ما درى بناء العلا من أين ترقى المكارم
فهذا على التحقيق هو « دور » الشعر في بناء المجتمع والمحافظة على
قوامه وأسس تكوينه والدفاع عنه ، وإنه لمن الفهادة أن يقال : إن الشاعر
قد يمدح من لا يستحق المديح وقد يسكت عن إسداء الثناء إلى من
يستحقه . فهكذا يمكن أن يقال عن الخطأ والانحراف في تطبيق القانون
أشتات بعضيات

ولا يقول أحد — من أجله — باللغاء المحاكم وإسقاط القوانين .
وريما سلم الناقد المتعجل بدور المدح في المحافظة على قوام المجتمع
لم يسهل عليه أن يسلم بمثل ذلك لشعر الممجاء ، فإنه أقرب إلى سقط
القول من شعر المدح باستحقاق أو بغير استحقاق .

إلا أن الناقد المتعمق في دراسة المجتمعات قد يحكم على شعر الممجاء
حكمه « الأخلاق » كما يشاء ولكنه لا يستطيع أن يحمله في الاستدلال
على المجتمع وأخلاقه خاصة وعامته وأخلاق شعراه وأدبائه ووظيفة الأدب
والثقافة المعترف بها بين جملة أبنائه .

فنـ شـعـرـ الـمـجـاءـ نـعـرـفـ الصـفـاتـ الـتـىـ تـحـقـرـ صـاحـبـهاـ بـيـنـ أـبـنـاءـ عـصـرـهـ ...
وـمـنـ الـاعـتـدـالـ فـىـ النـمـ أـوـ الـمـبـالـغـةـ فـىـ الـفـحـشـ نـعـرـفـ كـيـفـ كـانـ الـجـمـعـ
سـلـيـمـاـ يـكـنـىـ فـيـ الـقـلـيلـ مـنـ الـلـوـمـ لـلـمـسـاسـ بـمـنـتـلـةـ الـمـلـوـمـ،ـ أـوـ نـعـرـفـ كـيـفـ
كـانـ الـجـمـعـ مـوـبـعـاـ مـلـوـثـاـ بـالـعـيـوبـ لـاـ يـهـانـ فـيـ الـمـوـجـوـ بـيـاـ دـوـنـ الـإـفـاحـشـ
الـبـالـغـ فـىـ اـتـهـامـ بـالـرـذـائـلـ وـالـشـبـهـاتـ،ـ فـلـاـ يـكـنـىـ فـيـ الـلـوـمـ الـقـلـيلـ لـإـسـقـاطـ
الـرـجـلـ الرـفـيـعـ فـىـ أـنـظـارـ عـامـةـ قـوـمـهـ،ـ بـلـ لـابـدـ مـنـ الـهـبـوـطـ بـذـلـكـ الـرـجـلـ لـىـ
الـخـضـيـضـ لـيـزـدـرـيـهـ مـنـ يـوـقـرـهـ وـيـرـعـاهـ،ـ وـقـدـ نـعـرـفـ مـنـ الـمـجـاءـ هـلـ يـهـانـ الـرـجـلـ
لـاـ تـصـافـهـ بـالـرـذـائـلـ الـمـنـسـوـبـ إـلـيـهـ أـوـ يـهـانـ لـاـجـتـرـاءـ الشـاعـرـ عـلـيـهـ وـاـسـتـخـفـافـهـ
بـسـطـوـتـهـ وـقـدـرـتـهـ عـلـىـ الـاـنـقـامـ وـالـتـكـيـلـ بـأـعـدـائـهـ؟ـ وـنـعـرـفـ بـعـبـارـةـ أـخـرىــ
أـنـ اـسـتـبـدـادـ الـحـاـكـمـ أـمـ عـنـدـ هـذـاـ الـجـمـعـ مـنـ صـفـاتـ الـصـحـيـحـةـ أـوـ الـمـكـذـبـةـ
فـىـ مـعـاـيـرـ الـأـخـلـاقـ .

ولاريب أن وظيفة الأديب تمثل لنا من مقدار ثوريته على المدح والذم في تحصيل رزقه ، ومن مرونته أو سقوط مرونته في التوصل بالوسائل المقبولة أو المحظورة لاستدار الرزق واستخفافه من المدحدين ، جزاء البلاغة والإجادة وحسن التقدير أو خوفاً من البناء وحياة من لا يبالي الحساد

ولو كلف نقادنا المتعجلون أنفسهم مؤنة النظر إلى أقوال القادة الغربيين الذين يتحلون آرائهم لعرفوا شيئاً عن أثر الغزل العربي الذي رسموه لغواً ذاهباً بغير أثر ، ولغطاً كاذباً لا يعبر عن عاطفة إنسانية صادقة ، ولا عن حياة اجتماعية صحيحة . فإن مؤرخى الآداب الأندلسية قبل الفتح العربي وبعده قد أوشكوا أن يتفقوا على أثر هذا الغزل في تحول آداب الفروسية وشئون المرأة والبيت التي تتصل بهذه الآداب ، وقد نسبوا إلى الغزل العذري والغزل الصوف آثاراً متغفلة في تقاليد القوم وذواطرهم الدينية ، ويتواتر هذا الرأي في كتبهم فلا يتکافف نائداً المتعجل جهداً في مراجعته حيث التمسه من تواریخ الآداب الأندلسية التي تعد بالعشرات .

وفي وسعهم ، بغير الرجوع إلى أولئك القادة الغربيين ، أن يدركوا أن غزلنا العربي يعلمنا — بين الكثير مما نتعلم من الشعر البلغ — كيف كان ناظمه ومشدوه ينظرون إلى مخاسن المرأة الجسدية والنفسية وكيف كان الرجل في العصور المتواتلة يكسب عطف المرأة وإعجابها ويكسبها عطفه وإعجابه ، وكيف كانت خلائق الحسنين في علاقات النجية ، وعلاقات

المعيشة ، وكيف كانت علاقات البيت والزواجه إلى جانب علاقات بالحسين في الحياة العامة ، وكيف كانت عواطفهم القوية وعواطفهم المنحرفة بين عهود القطرة وعهود الترف وعهود الاختلاط بالأمم الأجنبية . ولا يطلب من فن من فنون الشعر في اللغة العربية أو سواها أن يصور لنا العالم الذي يشيع بين أبنائه تصويراً أصدق من هذا التعبير .

• • *

ومن لم يفهم من شعر الرثاء في اللغة العربية إلا أنه شعر بكاء ينتهي بانتهاء مأتمه فليس له أن يتصلى لفهم أدب ولا أن يستخلص أحوال الناس عامة من أقوال الشعراء أو أقوال المؤرخين .
فنحن قد ننسى أسماء الموق المبكين في دواوين شعراتنا الأقدمين ثم نخرج منها بالفائدة الأدبية والفائدة الاجتماعية التي تستفاد من كلام جديير بالاطلاع عليه كيлемاً كان .

فن هذا الشعر نتبين قيم الحياة الفانية وقيم الحياة الباقة عند ناظمه والمستمعين إليه ، ومنه نتبين عواطف الحزن ودعاعيه التي تم عن مأثر الأموات والأحياء ، ومنه نتبين كل خلق يتجلّى في موقف الفراق الأخير ويحمده الناس في مقام العزاء والوفاء ، ولا نتبين دلالة الرثاء العربي على « الحياة العربية » من شيء كما نتبين من تخصيصه بالناطقين بالفارسية وقلة المشابهة بينه وبين أشعار الأمم في رثاء موتها ، وإن كان الموت قضاء على الأحياء في كل أمة وكل لسان .

فالأدب الذي يصبح أن يسمى بالأدب « الشخصي » لا وجود له حيث يعيش الأدب جيلاً بعد جيله ولا يقول جيلين ولا ثلاثة أجيال ، وقد عاش الأدب العربي كما نعلمه الآن أكثر من خمسين جيلاً إذا حسبنا أن الإنسان الواحد تلاقى في حياته ثلاثة أجيال .

ومن فضول القول أن نزيد على فضائل الأدب العربي أنه دروس لغة تقوم اللسان وتهدى إلى أساليب التعبير عن خوايا النفس ومعانى الأفكار . ولا تزال هذه الفضيلة بغية الحكماء والمرشدين إلى هذه اللحظة من القرن العشرين ، قرن العلوم والصناعات والمنافع المادية والمذاهب التي لا تبالي جمالاً في القول ولا جمالاً في الأخلاق ، فلأننا نكتب هذه المقال وأمامنا قوائم بأسماء أشتات من الكتب تبحث في السيمية Semantics وفي « معانى المعانى والألفاظ » ، وفي تصحيحات قضايا المنطق الواقع التي تقوم على تعديل الأداء الفظي في عرض التروض والبراهين ، وكل أوراق خلاصته أنه تعلم لغة وتغيير ، لا يستغرب الإنسان أن يولي العالم المتحضر هذه العناية إلا إذا نسى هذا الإنسان أنه « حيوان ناطق » قبل كل شيء .

إن خطب النقد المتعجل هين كما أسلفنا في صدر هذا المقال ، لأنه يحمل طابع الخطأ على وجهه فلا يحتاج إلى أكثر من الإشارة إليه ، وهذه الإشارة تقول في كلمات معدودات : إن الأدب الذي يعني شخص قائله ومشتريه بالمال لن يعيش يوماً واحداً في عمر أصحابه ، فإن عاش خمسين جيلاً فهو أدب أناس آخرين غير القائلين والمشترين .

أشتات عجمات

ونخطب الناقدين المغرضين عسير لما يزيدية من ظاهر خادع وباطن مستور ، ولكنك قد يكون في هذه القضية أهون من نقد المتعجلين : لأن الغاية منه تتحقق مأرب العاملين عليه خفية وجهرة ، ولا شك في وجود هؤلاء العاملين عليه ولا في الغاية التي يقصدون إليها ، وحسبنا هذا وذاك من تحليقين غنى عن التوكيد والتكرير .

أسلوب الدرعيات

يضمن القاريء المعنى بأيدي العلاء المعرى أنه يشتهى من كل قراءة له ، أو عنه ، إلى بحث من بحثين كلامها أصيل في تحصيل الثقافة الرفيعة : وما البحث في حقائق النفس الإنسانية أو البحث في حقائق اللغة .

فإن هذا الأديب الكبير ، كان على فرط اشتغاله بالتنقيب عن حقائق الفكر والعقيدة يفرط مثل هذا الإفراط في استطلاع أسرار اللغة وتقليل وجه الألفاظ ومعانيها والمعارضة بين أقوال البلاء فيها ، ويصبح ذلك بامتحان قدرته على الإثبات بمثل « ما أتي به الأوائل » من بلاغتها الممتعة ومن مواطن الإعجاز فيها ، على حد قوله :

وإن وإن كنت الأخير زمانه لات بما لم تستطعه الأوائل
وكل ذلك ظاهر في شعره ونثره وفيما التزم به ببعض قيود اللفظ أو انطلق فيه من قيوده ، ليختلفها ببعض الشرائط التي تستعصى على غيره
كون يقتنعون بالقليل الشائع في باب الثقافة اللغوية .

وقد عرض الباحثون في مؤتمر اللغة العربية لدراسة المعرى من خبر جانب واحد ، وكان آخر هذه الدراسات بحث الأديب السوداني النايني الدكتور « عبد الله الطيب » عن درعياته التي ألحقها بديوانه سقط الزند

وهي إحدى وثلاثون قصيدة ومقطوعة شعرية كلها في وصف الدرع وما يصح أن ينسب إلى الدرعيات ، نظر فيها الأستاذ الطيب من جانب التاريخ واللغة وأسلوب النظم فاستقصى وجهات النظر في هذه المخواNB ، وانتهى من المقابلة والموازنة بين أشعار المعرى إلى تقرير هذه الحقيقة عن أسلوبه في هذا الباب من أبواب النظم ، فقال : إنه خالف لأسلوبه في سقط الزند خالفة لأسلوبه في التزوميات ، ولكنه يميل تارة إلى نهج الشعر العاطفي في قصائد الوصف والغزل ويميل تارة أخرى إلى نهج الشعر الفلسفي أو الحكمي ، في التزوميات ... وعلل ذلك بما يفهم منه أن هذا الاختلاف راجع إلى نظم الدرعيات في وقت وسط بين الوقت الذي نظم فيه شعر صباح و الوقت الذي استقر فيه على العزلة وعكف فيه على نظم التزوميات .

وفي التعليق على بحث الدكتور الطيب يقول العالم اللبناني الدكتور عمر فروخ : « إنه من قراءة الدرعيات بإمعان نظر يتبيّن أن المعرى أراد أن يلتزم فيها حرف روى ، ولكن ذلك لم يتأت له على الوجه الأكمل ... وتنقى الدرعيات مع التزوميات من حيث الغرض في أن الزهد بارز فيها وأن ذم الدنيا فيها كثير » .

وفيما نرى أن هذا الاختلاف يفسّر لنا اختلاف الموضوع ولا يفسّر لنا كله التفسير على الأكمل مسألة اختلاف الوقت أو مسألة المحاولة الناقصة ... لأننا نرجع إلى المخالفة التفصية التي هي العامل المهم في تكوين بواعث

الشاعر فرى أنها تشرك في قصائد من الدرعيات وقصائد من الزوميات كما لاحظ الدكتور عمر فروخ ، ولكننا نستبعد أن يكون المعنى قد خطط له يوماً أن يعالج التزام ما لا يلزم في القافية فعجز عنه وتركه ليعود إلى محاولته بعد ذلك عند نظم الزوميات ، لأن حظه من المعرفة اللغوية في نحو الأربعين من عمره لا يقتصر به عن إلعام قصيدة واحدة على نهج الزوميات إذا خطط له خاطر الالتزام عند نظمها ، وما كان ليرضى نفسه مظنة الإقرار بالعجز عن نظم قصيدة إلى نهايتها على هذا النهج فتترك الالتزام في هذه القصيدة ثم يتركه في غيرها إلى أن يحاوله بعد حين فيستقيم له في قصائد الزوميات .

أما اختلاف الموضوع فهو كاف لتفسير الاختلاف بين أساليب الدرعيات وأسلوب سقط الزند والزوميات ، وهو الذي يفسر لنا اختلاف نظم الشعراء الآخرين في قصائدهم الغزلية أو الوصفية ونظمهم في قصائدهم «الطردية» حين ينظمون في أغراض الطرديات . . . لأن الطرديات والدرعيات كلاهما موضوع واحد يتردد فيه الكلام على مقاعد متشابهة : وهي أوصاف السلاح وعدة الصيد والفرس وطراد الوحش والحيوان ؟ ومن خصائص أبي العلاء «النفسية» أن يبحث عن اختياره «الدرعيات» موضوعاً بدلاً من هذا الموضوع الذي عرف عند غيره بالطرديات ، وظهر فيه اختلاف الأسلوب عند الشعراء الآخرين حين يطربون وحين يصفون أو يتغزلون .

فأبو العلاء كان يعارض البلغاء ويحب أن يأتى بما لم تأت به الأوائل كما قال ، ولا يستهويه باب من أبواب المعارضة كما يستهويه ذلك الباب الذى اختاره الشعراء لإظهار علمهم بغرب اللغة ودرایتهم بالحياة « الأعرابية » أو حياة الفروسية البدوية وهو باب « الطرديات » .

فهل كان من المعقول — وهو على غرامه بمعجزات اللغة — أن يقرأ للشعراء الأولين منظوماتهم الطردية ولا يخطر له أن يعارضهم فيها ؟ ولكن هل كان من المعقول — مع هذا — أن ينظم في الطرديات كما

نظموا وأن يقصد القصيدة ليقول لنا إنه ركب الفرس وسد السهم وعدا خلف الطردية وأصحاب وأدبي وعاد بقتالص الطير ومصالحة الوحش وصراع الحيوان ، ليدخل بها على حلبة تتظاهر في الخباء كما يتظاهر فرسان الهيجة ؟ وهل يأذن للمعري وقاره المطبع ، الموروث ، أن يتقبل السخرية التي تخامر تفوس قرائه وهم يتخيلونه على حاله ويتخيلونه على دعوه ؟ إن الفزع من هذه السخرية في ذهن المعري تمثله لنا لحة عابرة نقر وها في رسالة الغفران وهو يتخيّل ابن القارح على ظهر فرس من أفراس الجنة بعد أن عرض عليه أن نركب فرسين من خيل الجنة فنبعثهما على صيرانها ونحيطان نعامها وأسراط ظبائهما وعانت حمرها ؟

فيقول الشيخ كما ألقى المعري على لسانه : « إنما أنا صاحب قلم لم أكن صاحب خيل ؛ ولا من يسحب طويل الذيل . . . وما يؤمنى إذا ركبت طرفاً . . . رتع في رياض الجنة . . . وأنا كما قال القائل . . .

لم يركبوا الخيل إلا بعد ما كبروا فهم ثقال على أكتافها عنف
 أن يلحقني ما لحق . . . صاحب التجربة لما حمل اليحوم . . .
 وكذلك ولدك علقة حلت في العاجلة به التقة لما ركب الصيد فأصبح
 كجده زيد

فالمعرى يتخيل الوهم الذي يوقع صاحبه ابن القارح في سخرية أهون
 من سخرية الناس برهين الحسينين وهم يمثلونه راكباً للطراد ، فيستكثر
 هذه الصورة المازلة عليه . . . فهل يسلم مقاده للساخرين بيديه لينظم لهم
 في الطراد ويتبذل للماجنيين عجزه وسكونه وهو الذي كان يستر طعامه عن
 الناظرين خافة أن يتصوره على غير ما يرضاه . . .

إذن لا سبيل إلى النظم في أغراض الطراد ولا سبيل كذلك إلى
 اجتناب هذا الباب الوحيد الذي أولع به أناس من الشعراء أقل منه علماً
 بغرائب اللغة وأخبار الفروسية البدوية ، فليكن له — إذن — باب غير باب
 الطراد ، ولكنه شبيه به في أغراضه وفي اتساعه لغرائب اللغة وأحاديث
 الفروسية البدوية ١ وهو باب الدرعيات .

فالدرعيات هي « طرديات » أبي العلاء ، وعدهوله عن « الطرديات »
 إلى الدرعيات إنما كان على سنته في كل معارضته للأقدمين : وهي ستة
 الإثيان بما لم يأت به أولئك الأقدمون الأولون .

إن الطرديات كانت تنظم في بحر الرجز فلينظمها هوف سائر البحور
 وليلاها من غرائب الأخبار بما لم يعلمه قبله أحد من السابقين إلى هذا

الباب ، لأن أبي العلاء قد كان يستخف بالرجز ويحسب طبقة من طبقات النظم دون طبقة القصيدة في سائر أوزان المروض ، ومن هنا جعل للرجز جنة خاصة في رسالة الغفران ، دون جنة الشعراء .

لم يكن وقار أبي العلاء الذي أخذه من سخرية الركوب للصيد خلقاً طارقاً عليه من أخلاق المرم بعد الشباب ، أو أخلاق الحلم بعد الجهل ، أو أخلاق القناعة بعد الأشر والطماح . . . بل هو خلقه الذي لازمه في عهد سقط الرزد كما لازمه في عهد التزوميات ، وبهذا الوقار في آباء ، فاستعظم أن يتوهه مهرولاً في موقف الحشر كما يهرون المبعوثون حول الموضع :

ويا بيت شعري هل يخف قوله إذا صار أحد في القيامة كالمعون
وهل يرد الموضع الروي مزاحماً مع الناس ، أم يأبى الزحام فيستأني
فلا جرم يختار لطردياته مجالاً غير مجال الطراد والسباق ، وغير المجال
الذي يقحمه على الفروضية إقحام المدعى لأمر يركبه مركب السخرية
والتجون .

ودراسة الأبواب الشعرية هي في جميع الشعر دراسة لغوية تفصية ، ولكن المعنى — خاصة — بين هؤلاء الشعراء أجدرهم أن يعطينا من تفسيرات علم النفس أضعاف ما يعطينا من تفسيرات علوم اللغة كافة ، على وفرة غربيّة في هذه التفسيرات .

شعر الحرب في أدب العرب*

كتاب كبير الحجم والفائدة ، يقع في أربعين وثلاثة صفحة من القطع الرايم وسلف الدقيق ، و موضوعه شعر الحرب في أدب العرب في العصرين الأموي والعباسي إلى عهد سيف الدولة ، ولكن المؤلف الفاضل لم يهمل شيئاً يتصل بهذا الموضوع من أيام الجاهلية بالقدر الذي يقتضيه المقام وتسع له الصفحات ، ولم يهمل خبر الملاحم وقصائد الحماسة في أشعار الأمم غير العربية ، مستطرداً مع ذكر الغزوات وما ينظم فيها من المفاسد أو يدور عليها من الأحاديث والأساطير .

وقد اعتمد المؤلف على ذوق الأديب وتحميس العالم فيها اختياره من القصائد والمقطوعات ، وفي المقابلة بينها ووجوه المشابهة والاختلاف منها ، على حسب المشابهة أو الخلافة في أحوال العصور وملكات الشعراء وأساليب الشعر من جانبه الفني ومن جانبه المتصل بالأخلاق والحوادث ، فجاء الكتاب زبدة متنقة وذخيرة ممتدة تجمع لقارئ ما تفرق بين مئات المراجع ، وتزيد عليه ما ليس يوجد في تلك المراجع من تعليقات القائد

* كتاب للدكتور زكي الحاسفي .

ومواضع الاستدراك التي يهتدى إليها الباحث والمؤرخ ويودعها خلاصة تفكيره وملاحظته في هذا الموضوع . وقد تتساوى فصول الكتاب في حسن الاختيار وحسن التعليق ، ولكن القارئ الذي يقابل بين فصوله لا يسعه أن يجرى على سنة المساواة في هواه لبعضها أو عياباته لبعض شعرائها وقصائدها ، وأنظرها على ملامة العدل في القارئ العربي تلك الصفحات التي كتبت عن الدولة الحمدانية وبرز من بين أممها اسم أبي الطيب وأبي فراس ، كما بروزت من بين عواطفها عواطف الأبطال والأمهات والذين فيها تداوله العرب والروم من موقع القتال ومواقف الأسر والقداء ، فإن هذه الصفحات أخرى أن تسمى « ملحمة » شعرية يوغلها القارئ في ذهنه ويتعمها بخياله ، ويملاً بها فراغ الملامح التي كثرت في الآداب الأصgemية وقت في الآداب العربية ، وما كان لقلتها من سبب غير اختلاف الأوان وتأخير الميعاد .

ولا نطيل التفصيل لمحاسن الكتاب ، فإن الأمر يلخصنا إلى الاختيار وليس أصعب منه في كتاب هو نفسه قائم على الاختيار ، أو على حسن الاختيار ، وقدرة مؤلفه على إحسان اختياره مكفولة بما تيسر له من سعة المادة وما توافر عليه من سعة الاطلاع . فخير ما يوفى به حقه من الاستحسان هو أن يوفيه القارئ حقه من المطالعة وإنعام النظر والمشاركة في التعليق والاستدراك .

ومن أجل هذا نكتفي بهذا القدر من التقرير ظالمي ولا نطرق باب

التفصيل إلا للإشارة إلى ملاحظة هنا وملحوظة هناك ، تحسبياً من هوا منش البحث وحواشيه ، ولا نعدها من مأخذ الموضوع في جوهره ، وهو موضوع الشعر العربي في أوصاف الحرب أو أغراض الحماسة ، مع توسيع معناها كما وسعه الأقدمون .

• • •

نلاحظ أن الأستاذ المؤلف يقرر بعض الآراء في المسائل العامة ، وهي — قبل تقريرها — تحتاج إلى مراجعة وتأمل ، لأننا على الأقل موضع شك كبير وخلاف كبير ، ومنها رأيه في الحرب وغريزة الإنسان ، ورأيه في الملحمة وسبب خلو الشعر العربي منها ، ورأيه فيها وصف به بعض الحيوان عرضياً وهو منساق مع التخييل والتشبيه .

يقول الأستاذ في تمهيله عن الملائم والقصص الحربية : « ومن عجب أن يخلق الإنسان وحب الحرب غريزة فيه منذ كان على الأرض إلى اليوم ». فهل ثبت حقاً أن الحرب « غريزة في الإنسان » ؟ وماذا يلزم من ثبوت ذلك في مسألة كمسالة السلام العالمي والوحدة الإنسانية ؟ لا يقال إن الإنسان مطبوع على حب البقاء ، وإن حب البقاء يقود تنازع البقاء ، وبقاء الأصلع .

نعم ، لا يقال هذا لأنه قول يصدق على السباع كما يصدق على الحيوان الأليف ، وما من كائن على الأرض ينماز في بقائه إلا قابل المنازعة بالمقاومة ، ودافع في سبيل الحياة — أو مجرد البقاء — جهد

ما يستطيع من مدافعة ، ولكننا لا نقول إن الحرب غريرة فيه إلا إذا كانت عملاً لا ينقطع عنه لضرورة أو لغير ضرورة ، وكانت حافزاً على الهجوم أبداً ولم تكن وسيلة من وسائل الدفاع عند فقدان الأمن أو فقدان القوت الذي يحفظ قوام الحياة .

ولقد اختلف علماء السلاطات البشرية في طبيعة الإنسان البدائي من هذه الناحية ، فقال الكثيرون منهم إنه مخلوق مسلم وذيع وإن يكن حذراً من الطارئ الغريب لطويل عهده باتقاء السباع والخوف من مفاجأتها بين الكهوف والغابات ، وقلما تطوع الإنسان البدائي للمشاكسه والعدوان إلا أن يفقد الأمن ويستحضر التهديد من الطارئ عليه .

وعندنا أن المسألة في هذا العصر على التخصيص أحوج إلى التأمل الطويل قبل البت في أمر هذه الغريرة بالتقدير أو بالإنكار ، لأننا إذا فرغنا من إثبات غريرة الحرب للإنسان فقد حكمنا بالعبث على مساعي السلام جميعاً وبطل القول كله في قضية السلام العالمي والوحدة الإنسانية .

ويرى الدكتور الحاسني أن القافية الواحدة كانت سبباً لخلو الشعر العربي في الملحمه ويقول : « لعل حيئم للقافية الواحدة يجرى عليها روى القصيدة زدهم في الملحمه إذ كانت تقتضي آلاف الأبيات . ومن هم يروى واحد يجرى به الكلام أفال في لغة العرب أو في آية لغة ؟ »

وقال قبل ذلك : «إن كل شعر طال أو قصر ، وقد وصفت فيه المعارك ، وسردت فيه أخبار البطولة ورويت فيه ملاحمات الجناد ، هو من شعر الملاحم» .

ونقول إن مصدر اللبس كله من كلمة «الملاحة» . لأنها تؤدي إلى انماط أن العنصر الأول في هذا الشعر (Epic) هو حوادث الحرب والمناجزة ، وليس هو كذلك كما يعلم المؤلف الفاضل وكما ذكر في كلامه عن هذه الأشعار عند الأمم الأعجمية .

والحقيقة أن العنصر الأول في هذه الأشعار إنما هو عنصر «البطولة الخارقة» التي تفوق طاقة الإنسان ، ويكثر في هذا القصص أن يكون الإناس الموصوفون بها أقرب إلى خلائق ما فوق الطبيعة ، مختلطين في القدم بين أخبار التاريخ ونوارد الأساطير ، وكلهم يحاربون قوماً آخرین غير قومهم ولا تتحصر حروبهم بين قبيلة وقبيلة من أمة واحدة ، ويغلب على هذه الأشعار أن تكون من المأثورات أو المردّات التي تداولتها أجيال الأمم أعقاباً على أسلاف ، وحفظتها الألسنة بالرواية قبل عصور الكتابة بزمن بعيد .

وقد تتوافر هذه الشخصيات جمِيعاً في الملاحة الواحدة ، ولكنها لا تتجدد منها جمِيعاً وإنما انتقلت من شعر «أبيك» (Epic) إلى ضروب الشعر الأخرى بين غنائية وقصصية ، فليس وصف الحرب وحده ي صالح لتكوين «الملاحة» بأهم عناصرها .

ومن عرفت «الملحمة» على هذه الصفة فقد زالت مشكلتها في الآداب العربية .

لَمْ تَرَجِدْ «الملحمة» عند العرب الأقدمين ؟ لَمْ يَنْظُمْ شُعراً وُهُمْ في هذا الموضوع ؟

إن السبب بسيط قریب . .

إن الموضوع نفسه لم يوجد عند العرب فلم ينظموا فيه .

ولو كانت القافية هي الحال دون نظمها لوجدت القصيدة المطولة متورة بغير حاجة إلى الوزن أو القافية ، ولكن الموضوع كله لم يوجد لأسباب شتى ليس المقام هنا محل تفصيلها ، فلم تنظم فيه قصيدة ولم تحفظ له رواية ، ولم تكن للأمر علاقة بنقص في طبيعة الفن ولا بقصور في ملكات الشعر .

هذا وجدت الملحمة ببعض خصائصها وأجزائها حين وجد الموضوع ببعض خصائصه وأجزائه :

ووجدت ملحمة «النبي أیوب» ووجدت ملحمة الزیر سالم وعترة بن شداد وغزوات بنی هلال والظاهر بیبرس وذات الهمة وسیف بن ذی یون ، وغيرها وغيرها من أشباهها ونظائرها ، يتوافر لبعضها شرط البطولة الخارقة أو شرط الأساطير وما بعد الطبيعة ، أو شرط المحاربة مع الأقوام الغريبة ، أو شرط الرواية الشفوية ، ولكنها لم تجتمع هذه الشروط في واحدة منها ، ولو أنها جمعتها لوجدت معها «الملحمة» كاملة كأحسن ما نظم

هوميروس أو روى ، ولم يقل أحد إنه نقص في الشعر أو قصور من الشعراء .

• • •

أما الملاحظة الأخيرة التي نوردها في هذا المقال فهي أقرب إلى التاريخ الطبيعي منها إلى تاريخ الأدب أو تاريخ الحرب والخواص ، ولكننا نخاسب المؤلف الفاضل عليها لأننا ندين الأديب بالواجب العلمي كما ندينه بالواجب الأدبي ، ولأن مؤلف الكتاب خاصة كان خليقًا أن يعلم الصواب في أمر هذه الملاحظة لو رجع إلى قصيدة من قصائد صديقه المتبنى التي كثُرت شواهده منها على صفحات كتابه .

وذلك هي ملاحظتنا على وصفه النسر حيث يقول : « ما أشبه النسر بالبطل . فلقد كان النسر رمزاً للبس والقوة ، ويموت النسر فيتحامل على نفسه جبار الجنادين معكوف المתר ، مثور المخاب ، وكذلك يموت البطل

إن الاشتباه هنا بين النسر والعقاب قد لحق بالباحث الأديب كما لحق بالصحابتين عن النسر على الشهادة والسماع ، من يتبرعون له بأكثر الصفات التي تفرد بها العقاب أو تكاد .

وأول خطأ لهم أن النسر قوي المخالب وهو علائق بغير مخالب كما قال أبو الطيب :

تندى أتم الطير عمراً سلامة نسور الفلا أحداثها والقشاعم
وما ضرها خلق بغير خالب وقد خلقت أسيافه . والقوائم
وفي معجم الحيوان أن النسر « طائر من سباع الطير لكنه ليس من
عثاقها أى جوارحها بل يقع على الجيف وقلما يصيده . . . ولا خالب له
بل أظفار ، ولا يقوى على جمع أظفاره وحمل فريسته ، كما تفعل العقاب
بمخاليها ، وهو الطائر المعروف بالنسر عند العرب من عهد جاهليهم إلى
يومنا ، ويعرف بهذا الاسم عند المتكلمين بالعربية من المغرب الأقصى
إلى العراق ، ومن الشام شمالاً إلى اليمن والسودان جنوباً ، وليس النسر
الرخة الصفراء ولا الشوحة في الشام » .

ونختل المقال بإعادة الثناء على عبود الباحث المؤرخ الأديب : ثناء
لا تنقص منه هذه السهرة في سبيل تعظيم البطولة ، ولا تلك الملاحظات التي
عرضت للموضوع على هامشه ، ولم تمسسه في جوهره الأصيل .

كلمة ختامية

من الملائم لهذه المقالات المتفرقة ، في اللغة ، أن تبعها بكلمة ختامية في مسألة جامدة من مسائل النحو وهي مسألة العامل وتقديره على حسب موقع الإعراب ، وهي أجمع مسائل النحو لبروته المختلفة ، لأن النحو كله قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات ، بحسب اختلاف عواملها الظاهرة أو المقدرة .

والرأى الذي أتيتنا إليه ، بعد مراجعة الأقوال المتعارضة في المسألة أن الحكم الصواب فيها وسط بين الطرفين ، كأكثر ما يكون حكم الصواب بين الأطراف المتباعدة .

فالمذكورون للعامل — ظاهراً ومقدراً — خطئون لأن الشواهد لا تخصى في الشعر المحفوظ في حصر الدعوة الإسلامية على اتفاق حركة الإعراب مع اتفاق الموضع ، وشاهد ذلك في قوافي القصائد أظهر من الشواهد الأخرى في الكلمات التي تدخلها ، وليس قواعد هذا الشعر بنت جيلها ولا بنت جيل محدود منذ نشأة اللغة العربية ، وهذا فضلاً عن الشواهد المطردة من آيات القرآن الكريم ومن الأحاديث النبوية على تعدد روايتها ، لأن الروايات التي نقلت بها الأحاديث تضييف إلى الشواهد ولا تنتقص منها أو تنفيها .

ويقابل هذا الخطأ من الطرف الآخر تعميم العوامل على حسب مدلولاتها الفقظية ، كتعميم حكم الرفع وتأويله بتأويل المعنى المفهوم من لفظ الارتفاع ، أو تعميم معانٍ الجزم والكسر على هذا المثال ، ثم ضبط مفعول العامل في مواضعه المختلفة على هذا القياس .

ولأنما يتوسط الرأى الصواب بين هذين الطرفين ، فلا جدال في دلالة العامل على معنى متصل بما تفيده الكلمة في موقعها ، وليس المركبات جزافاً بغير دلالة غير دلالة الشيوع والتواتر ، لأن ذلك واضح في الحالات التي يتتفق فيها موقع الكلمة ويختلف المعنى ، وأظهر ما يكون ذلك في حكم جواب الطلب أو الشرط مع اتفاق أوضاع الجملة في تركيب أفعالها . فالجزم لازم في الجواب إذا فهم منه الجزاء ، ولكن لا يلزم إذا وضع الفعل معنى آخر غير جزاء الشرط أو جزاء الطلب .

وفي القرآن الكريم أمثلة للمواضع التي يرفع فيها الفعل في أمثال هذه الحالات : كقوله : « فهب لى من لدنك ولیاً يرثى » وقوله « فذرهم في طغيانهم يعمهون » وقوله : « فاضرب لهم طريقة في البحر يبسأ لا تخاف دركاً ولا تخشى » .

فليست « يرثى » في الآية الأولى جزاء متعلقاً بجهة الولي ، ولكنها صفة للولي الموهوب للطالب أو الموهوب لغيره .

ولليست « يعمهون » جواباً للأمر بالترك ، ولكنها حال يؤدي معناه أن يقال « عمهين » .

وليست « لا تخاف » نتيجة لضرب البحر أو فتح الطريق فيه ، لأن الكلام بعد الأمر جملة أخرى في معنى أن يقال : « أنت لا تخاف ولا تخشى » .

ومثل هذا اختلاف الإعراب في جواب الشرط باختلاف زمانه كاف قوله زهير بن أبي سلمى :

وإن أتاه خليل يسوم نائية يقول لا غائب مالي ولا حرم
فإن « يقول » لم تجزم في الجواب لأن إتيان فعل الشرط بصيغة الماضي يتحول بالمعنى من الاشتراط إلى بيان عادة معهودة من المدحون في كل زمن غير معلقة بفعل واحد يقنه بعد ذلك .

وقد كنا نذكر على المشتغلين بال نحو اعتبار الشرط معلقاً بوقوع الفعل من الجملة دون موعده من الزمن ، لأن الجزم المعلق بالشرط يزول إذا بطل الاشتراط وحلت محله عبارة تفيد الإخبار عن حالة حاصلة في جميع الأحوال .

ولهذا التقى الأستاذ مصطفى صادق الرافعي حين خطأ أحد شرقي ف قوله :

إن رأني تغسل عنى كان لم تك بيئي وبينها أشياء
فقال إن صوابها « تغسل » إذ هي جواب « إن » الشرطية . فكتبنا
نصحيح هذه التخطئة وقلنا من مثال في مجلة المقتطف (عدد ديسمبر

سنة ١٩٣٢) إن الخطأ إنما هو في هذا التصحيح، إذ كان رفع جواب الشرط المسبق بفعل ماضٍ جائزًا.

ولإنما كان سببنا — دائمًا — من ذلك اشتغالنا بتدريس النحو أن نفهم الطلاب أن الالتفات إلى معنى الجملة واجب قبل الإعراب، ولم يحل رأينا في شعر شوقى دون التأكيد بيته هذا عند شرح «باب الشرط» — وقد كان معنى البيت — كما فسرناه لتلاميذنا يومئذ — أن الشاعر يخبر عن حالة مضت، ثم عن عادة تكرر في كل حالة، ولا يصح أن يقول في هذا المقام إن المعاشرة ستفعل ذلك بعد رؤية مستكون، فليس هذا هو المعنى المقصود، ولا يستقيم قياس الحكم النحوي إذا فهم على غير معناه.

فإذا تقررت صحة العامل في النحو وتقرر اختلاف الحكم النحوي باختلاف معناه، فإنما الخطأ بعد ذلك في تقديره بحسب لفظه أو حسب الإعراب الذى يلزم من تركيب ذلك اللفظ، كقوله في الاختصاص: «إنى أخص كُلُّنا» فلا يقع المختص على هذا القول إلا منصوبًا لأنَّه مفعول ١

ولكن ألا يجوز أن نتهى بالاسم وهو مرفوع بعد المتصوبات فيكون معناه أنه «مخصوص بالتنوية» أو أنه يجب أن يكون كما تقدمه خلافاً للمظنون؟

بلى : ذلك جائز كما جاء في قوله تعالى : « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابرون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ». فالمعنى المقصود هنا أن الصابرين والنصارى أيضاً كالمؤمنين والماتدين في آمانهم من الخوف متى آمنوا ليمانهم وعملوا مثل عملهم ، ونحن نفهمه على هذا المعنى كما تفهمه إذا قيل : « وكذلك الصابرون والنصارى ». والمعنى الوحيد الذي لا يجوز للذى فهم أن يفهمه في هذه الحالة أن هناك خروجاً على قواعد اللغة في هذا النسق أو في قوله تعالى : « والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأس ».

فإن الذي يفهم هذا الفهم مطموس البصيرة على جميع وجوهه . إذ ليس لقواعد الكلام العربي مصدر غير أولئك الذين حفظوا هذه الآيات من النبي عليه السلام إلى الصحابة والتابعين من حفاظ القرآن ، ومهما يخطر على بال الناقد المتعجل من جواز الخطأ عليهم فإن أحداً من الناس لا يتحقق عليه الفرق بين « الموفون » و « الصابرين » من مجرد الاستماع إلى الكلمتين ، فلا يتأتى النطق بهما إلا عن قصد له معناه .

ونستفيد - إذن - من هذا القصد الذي لا ريب فيه أن العامل حقيقة لا تنفصل عن أثرها في حركات الإعراب ، وأن تصحيح الإعراب قد يعين على فهم الكلام كما يعين فهم الكلام على تصحيح الإعراب ، وأننا إذا أحسنا تقدير العامل دفعنا اللبس عن العبارة بألفاظها ومعاناتها ،

وقد نخلي التقدير فلا تلغى وجود العامل ، لأن احتمال الخطأ لا يمنع احتمال الصواب .

ويبيّن أن نسأل : لماذا يكون الفرع أثراً لهذا العامل ويكون النصب أو التغيير أثراً لغيره ؟

فكل ما نستطيعه من جواب أننا نملك اليوم أن نكتشف من حركتين بين الحركات بعض السبب لارتباط العامل بأثره ، وهما حركة المزم وحركة التنوين بما فيها من دلالة على التوكيد أو دلالة على الإطلاق . ولتكننا لا نستطيع اليوم أن نفهم جميع الأسباب في جميع الحركات وعواملها ، إلا إذا استعدنا الزمن السحيق الذي كان فيه نطق الكلمة مقرولاً بالإيماء من اليدين والإشارة من الملامح والتغيير في قوة الصوت ونفعه التوقيع والتغيير — بغير الكتابة — بين الخطاب في الظلام والخطاب في النور ، أو استعدنا الزمن الذي كانت اللغة فيه تركيباً جامعاً في فن التشكيل وفن الموسيقى وفن التصوير المنظور والمسنود .

فهرس الكتاب

صفحة

موضوع هذا الكتاب	٥
أقدم اللغات	١٤
قدم الكتابة بالعربية	٢١
عوامل الإعراب في اللغة العربية	٢٩
الحروف العربية أصلح الحروف لكتابه اللغات	٣٧
الحروف والمعانى في اللغة العربية	٤٣
تيسير على قاعدة	٥٠
من المقارنة بين اللغات — الجملة الاسمية	٥٦
الفاعل في اللغة العربية — بين المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول	٦٢
مقارنة لغوية في خصائص الجنس والعدد	٧٠
التعريف والعدد — في اللغة العربية واللغات الأوروبية	٧٧
الصفة في اللغة العربية	٨٥
الظرف في اللغة العربية	٩١
العيذ في الدين وفي اللغة	٩٧
أوزان الشعر العربي	١٠٤

صفحة

اللغة العربية بين لغات الحضارة العصرية	١١٢
ترجمة المفردات أو العبارات	١١٩
الأدب العربي القديم أدي رسالته ويرثيها	١٢٥
أسلوب الدرعيات	١٣٥
شعر الحرب في أدب العرب	١٤١
كلمة ختامية	١٤٩

١٩٨٨/٧٧١	رقم الإيداع
ISBN ٩٧٧-٢-٢٥٨٢-٧	الترقيم الدولي

١٩٨٨/١٣٣

طبع بطباعي دار المعرف (ج.م.ع.)

هذا الكتاب

ف هذه الصفحات فصول متفرقة يجمعها غرض واحد ،
وهو نصحيع بعض الأخطاء في النظر إلى اللغة العربية والحكم
على مكانتها بين اللغات العالمية التي تصلح لأداء رسالة العلم
والثقافة في هذا القرن العشرين ، وهي أخطاء متكررة ت تعرض
لها الناظرون في هذه اللغة مرة بعد مرة ، منذ ابتداء حركة
الترجمة الحديثة من اللغات الأوربية ، وتتلخص كلها في
اتهام كفاية هذه اللغة للقيام بأمانة تلك الرسالة .

والكتاب محاولة جادة في إثبات فضل اللسان العربي
بمقاييس علم الألسنة واجتناب المقاييس التي لا تصلح
للمقارنة على سوانها لأنها مقارنة تصل فيها التماوج عن
مقدامتها .

To: www.al-mostafa.com